

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية

قسنطينة-

رقم الإيداع...../.....

الرقم التسلسلي.....

مراسيم الدخول ورعايته في إيالة الجزائر

خلال العهد العثماني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذة الدكتورة:

فاطمة الزهراء قشي

إعداد الطالبة:

رقية قندوز

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
أ.د. فاطمة الزهراء قشي	أستاذة التعليم العالي	جامعة منتوري	مشرفة ومقررة
د. عمارة علاوة	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا
د. عائشة غطاس	أستاذة محاضرة	جامعة الجزائر	عضوا

تونس، يوم: 2006/11/13هـ.

السنة الجامعية: 1426هـ - 1427هـ

2005-2006هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأميرة العبداء
العلوم الإسلامية

إهداء

إلى روح أخي الطاهرة أخي الحبيب "صليح"
إلى من وصانا فهما الرحمن براء وإحسانا والذي الحيسان اللذان كانا مصدر
الحب والعطاء، فصرنا من عمرهما وصحتهما لتربيتي وتعليمي، وإصالي إلى ما
أنا عليه، فأسأل الله أن يحفظهما ويجازيهما خيرا .
إلى زوجي الذي كان إلى جانبي، فصبر علي وأمدني بالصبر والقوة عند ضعفي
وقلة حيلتي .
إلى من احضناني وتكفلا بمساعدتي والداز زوجي الكريمين اللذين تفهما
مواصلتي للدراسة ووفرا لي كل الظروف الملائمة لذلك .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموقف

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

دام الحكم العثماني بالجزائر أكثر من ثلاثة قرون، عرفت خلالها الجزائر تنظيمات سياسية وإدارية واقتصادية وعسكرية ساهمت في توطيد الحكم التركي بالجزائر، فالتقسيمات الإدارية مثلا وتنظيمات الإدارة المركزية والمحلية وضعت بما يتناسب مع طبيعة السكان، وما هو مناسب لتسيير شؤون البلاد.

فنظرا لمساحة الجزائر الواسعة قسمت إلى ثلاث مقاطعات، وهي: بايلك الشرق، بايلك التيطري، بايلك الغرب، ويشرف على كل بايلك حاكم يلقب بـ"الباي"، أما مدينة الجزائر وضواحيها فعرفت بدار السلطان كمقاطعة رابعة يشرف عليها الباشا أو الداوي.

ومن أجل التسيير الحسن لهذه المقاطعات، تم تشكيل جهاز إداري على المستوى المركزي والمستوى المحلي، يقوم عليه مجموعة من الموظفين يديرون شؤون الإيالة، يرأسهم الباشا على مستوى دار السلطان والباي على مستوى البايك، وكانت هذه التنظيمات مزيجا من الأنظمة العثمانية المستحدثة، والتقاليد المحلية المتوارثة عن فترات الحكم الإسلامي السابقة، سيما لدى الدولة الموحدية، والتي تبناها فيما بعد الزيانيون والحفصيون والمرينيون⁽¹⁾.

ووضع جانبا من هذه التنظيمات ليحدد العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع في فهم طبيعة التنظيمات الإدارية والاقتصادية، فقد دفعني ذلك إلى البحث في أحد هذه الجوانب، وهو موضوع «مراسيم الدنوش ورمزيته في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني».

فعملية تقديم الدنوش؛ هي إحدى التقاليد التي حافظت عليها الإدارة العثمانية في الجزائر لفترة طويلة، وتحمل في طياتها أبعادا اقتصادية وسياسية وإدارية.

والدنوش هو كلمة تركية تعني "العودة"، أي عودة بايات المقاطعات الثلاث إلى مدينة الجزائر كل ثلاث سنوات، لتقديم الأموال والضرائب المفروضة على مقاطعاتهم، كمساهمة مالية وعينية (بضائع ومنتجات)، توجه لتدعيم مداخيل الخزينة العامة للإيالة، وانطلاقا من ما يقدمه الباي من عوائد وهدايا تجدد له الولاية أو يتم عزله، فهذه الزيارة إذا إلى مدينة الجزائر هي بمثابة

(1) -ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية - دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني - ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 279.

امتحان دوري يخضع له البايات كل ثلاث سنوات، للمحاسبة وتقديم الضرائب، ولتجديد العهد والولاية والحصول على قفطان التولية بعد إثبات الطاعة والولاء.

وتصاحب عملية تقديم الدنوش مجموعة من المراسيم والتشريفات، تبدأ منذ انطلاق الباي من البايك وحتى وصوله إلى دار السلطان، أين يقدم فروض الطاعة والولاء للباشا ويوزع الهدايا والهبات، بعدما كان قد مر بعدة محطات يجمع منها الضرائب المختلفة، ويوزع بالمقابل الهبات والهدايا.

والدنوش نوعان؛ الدنوش الكبير: وهو ما يقدمه الباي بنفسه كل ثلاث سنوات، والدنوش الصغير: وهو ما يقدمه خليفة الباي كل ستة أشهر في فصلي الربيع والخريف. وقد ركزنا في بحثنا هذا على الدنوش الكبير، من جهة لأن المراسيم المصاحبة له تظهر خاصة عند ذهاب الباي بنفسه إلى مدينة الجزائر محملا بالعوائد والهدايا، ومن جهة أخرى أن أغلب المصادر قد ركزت في حديثها عن هذا النوع، خاصة ما يتعلق بقيمة العوائد والهدايا التي تحمل إلى الجزائر.

وعند دراستنا لموضوع «مراسيم الدنوش ورمزيته في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني» لم نقم بتحديد الفترة الزمنية لهذه الدراسة، بل شملت كل العهد العثماني في الجزائر، لأننا لا نعرف متى استحدثت الإدارة العثمانية بالجزائر عملية تقديم الدنوش وأصبح البايات يقومون بها، لذلك بقيت الفترة الزمنية مفتوحة.

كما لم نتناول بالدراسة أحد البايك الثلاث كنموذج — ما عدا عند دراسة مراسيم تقديم الدنوش وتوزيع الهدايا — بل تناولنا المقاطعات الثلاث قسنطينة، التيطري والغرب لأن المادة الخيرية المتوفرة حول الموضوع بأكمله شحيحة، وإذا ما تناولنا مقاطعة واحدة فقط فلن تفي المادة الخيرية لتغطية الموضوع من جميع جوانبه، وإن كنا قد ركزنا على بايالك الشرق بالدرجة الأولى نظرا لشماعته وأهميته، ومن جهة أخرى لتوفر المصادر والمراجع حول هذا البايك.

وتكمن أهمية دراسة موضوع الدنوش والمراسيم الخاصة به في جانبها الاقتصادي، باعتبارها جمع للعوائد والضرائب في كل مقاطعة، وحملها إلى دار السلطان كل ثلاث سنوات، وبالتالي نستعرف على مكوناته النقدية والعينية، النقدية من حيث الكمية والعملات المتداولة وقتها، والعينية من حيث نوعية المنتجات والبضائع وأسعارها في تلك المرحلة.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة في جانبها السياسي والإداري، حيث تبرز لنا العلاقة القائمة بين سلطة الباي وأصحاب النفوذ في البايك، من قياد وشيوخ القبائل عند جمع الضرائب، وأيضا علاقة الباي بالباشا ووزراء الديوان في دار السلطان، من خلال الهدايا والهبات التي توزع عليهم، وكيف يتجسد الولاء بين السلطة المحلية والسلطة المركزية من خلال هذه العملية.

ولأن مرحلة الحكم العثماني في الجزائر مازالت تحتاج إلى دراسة وتعمق خاصة في المواضيع التي لا تتعلق بالوضع السياسي، فقد دفعني ذلك إلى اختيار موضوع الدنوش، باعتباره يسلط الضوء على إحدى جوانب الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، من خلال جمع الضرائب ونوعية المنتجات والبضائع الموجهة والأسعار والعملات النقدية المتداولة.

كما أثار اهتمامي موضوع الدنوش وما يتبعه من مراسيم وتشريفات، خاصة بعدما اطلعت على المراسيم التي يسردها أحمد الشريف الزهار، عند وصفه لقنوم باي الغرب إلى مدينة الجزائر لتقديم الدنوش، فدفعني ذلك إلى البحث في رمزية وأبعاد هذه المراسيم، خاصة وأنه لم تفرد لها دراسة خاصة باستثناء بعض الدراسات التي تتأواته بصورة جزئية، وتعرضت لبعض جوانبه فقط، مثل رسالة دكتوراه الدولة للأستاذة فاطمة الزهراء قشي «قسنطينة المدينة والمجتمع أواخر القرن 18 إلى منتصف القرن 19»، عندما تناولت المطعة والدنوش لتوضح طبيعة سلطة الباي وإدارته للبايك وعلاقته بالسلطة المركزية.

إضافة إلى بعض الدراسات التي أشارت إلى هذه العملية عند حديثها عن التنظيمات الإدارية وجمع الضرائب، ولهذا رأينا أن الموضوع مازال في حاجة للبحث والدراسة المعمقة.

ويطرح هذا الموضوع جملة من الإشكالات حاولنا الإجابة عنها من خلال هذا البحث. ففي البداية بحثنا في جذور هذه العملية، ومتى أصبحت تقليدا يمارسه البايات في الإيالة؟ وذلك بالبحث في أول ظهور للتقسيم الإداري لمقاطعات الجزائر الثلاث ومتى عين أول باي في كل مقاطعة؟ وهل تزامن استحداث عملية الدنوش مع تعيين أول البايات؟

عدنا أيضا إلى العهود السابقة للفترة العثمانية، إلى عصر الموحدين والحفصيين والزيانيين، لتعرف ما إذا كان قد عرف ولائهم تقديم الدنوش والمراسيم الخاصة به، أم أن الإدارة العثمانية هي التي استحدثتها بالجزائر؟ وإذا كان الأمر كذلك هل يوجد ما يماثله في الإيالات العثمانية الأخرى؟

وباعتبار الدنوش هو تقديم للضرائب، التي يقوم البايات بجمعها من مقاطعاتهم، وتقديمها للخزينة العامة بدار السلطان، فإننا قمنا بالبحث في مكوناته النقدية والعينية، وهل هناك إجماع بين المصادر حول ما يقدمه البايات من عوائد وهدايا، أم أنها تختلف فيما بينها من حيث الكمية والنوعية؟ وهل تظهر لنا هذه المكونات حالة الشدة والرخاء في البايك أم لا؟

وانطلاقاً من عملية جمع الضرائب، كيف هي العلاقة بين البايك والقبائل المتواجدة في مقاطعته وخاصة منها الواقعة على الطرق السلطانية؟ وهل المحطة دائماً كما تصورنا لنا المراجع في صورة الجابي الظالم صاحب النفوذ والسطوة، أم أن هذا الوضع يتغير بتغير ميزان القوة المتواجد في منطقة ما، وتكون القبائل هي صاحبة النفوذ الحقيقي على المنطقة والسكان؟

وفي آخر البحث تحدثنا عن وصول الباي إلى مدينة الجزائر، والشروع في مراسيم وتشريفات الاستقبال والإقامة، وتوزيع الهبات والهدايا على الداي ووزرائه وخدامه، وحاولنا أن نبحث في هذه المراسيم والتشريفات ورمزيتها، ولماذا كل تلك المراسيم والطقوس والكم الهائل من الهدايا؟ أجب عليه أن يقدم لكل أولئك الموظفين والخدم!؟ وكيف يتم توزيع هذه الهدايا والهبات؟ وماهي نسبة الأموال التي تدخل خزينة الإيالة؟

ونجد أن الباي يحصل مقابل تقديمه لعوائد البايك على قفطان التعيين وتجديد الولاية، فهل فعلاً إعادة تعيينه أو عزله تخضع لقيمة الدنوش ورضا الداي على هذا التقديم؟ وهل الدنوش فعلاً سبب مهم في ترسيخ الولاء بين سلطة البايك والسلطة المركزية؟ وأخيراً هل جعل الدنوش تقليداً في الإدارة العثمانية بالجزائر، هو ضمان لعدم استقلال المقاطعات الثلاث عن دار السلطان وتبعية البايات لها بالمحاسبة الدورية؟

أما المنهج الذي اعتمده في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التاريخي، بهدف عرض الحقائق التاريخية، وتتبع بعض الأحداث والظواهر كعملية جمع الضرائب، وخط سير البايات إلى مدينة الجزائر، وأيضاً تتبع المراسيم التي تقوم عليها هذه العملية، منذ بداية التحضير لجمع الضرائب وصولاً إلى دار السلطان، وتوزيع الهدايا على الباشا ووزراء الديوان، ثم العودة إلى بايكة من جديد محملاً بقفطان التولية.

أما المنهج التحليلي التاريخي، فاعتمده عند مناقشة بعض القضايا ومحاولة الخروج منها باستنتاجات منطقية، كتحليل مكونات الدنوش العينية والنقدية، والمقارنة بين ما أورده المصادر في

هذا الباب، ومعرفة وضعية البايك الاقتصادية وما يعرفه من حالة الشدة أو الرخاء، إضافة إلى دراسة رمزية مراسيم الدنوش، وذلك لمحاولة فهم هذه المراسيم وما ترمي إليه.

أما أهم المصادر والمراجع والوثائق والمقالات والأطروحات التي اعتمدها في دراسة موضوع الدنوش، فنذكر منها:

1- الوثائق غير المنشورة:

استعنت بمجموعة من الوثائق بقسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة، وهي عبارة عن مراسلات بين بايات الأقاليم، وبين باشاوات الجزائر ووكيل الباستيون بالقالة، خلال النصف الثاني من القرن 18 وبداية القرن 19، قام بتنظيمها الأستاذ خليفة حماش. في: "كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، وتحدث فيها عن إرسال الدنوش إلى مدينة الجزائر مع ذكر بعض مكوناته والاحتفالات والمراسيم التي حظي بها، كما تناولت أسعار بعض البضائع المنتجات، وهذه الرسائل هي:

-الرسالة رقم 34 من المجموع 1641: رسالة من أحمد باي إلى وكيل الباستيون، مؤرخة في 13 ماي 1765م، تتحدث عن توجه الباي إلى الجزائر لأداء الدنوش، والاستقبال الذي حظي به هناك من جانب الباشا.

-الرسالة رقم 63 من المجموع 1641: رسالة من مصطفى خليفة صالح باي قسنطينة إلى وكيل الباستيون مؤرخة في 1778، تتحدث عن توجه الخليفة إلى الجزائر لأداء الدنوش، والاستقبال الذي حظي به هناك من جانب الباشا.

-الرسالة رقم 68 من المجموع 1641: رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، مؤرخة في أوائل ذي الحجة 1192، تتحدث عن تمويل الباستيون بالقمح والشعير وتحديد سعر القفيز الواحد من المادتين المذكورتين.

-الرسالة رقم 12 من المجموع 3205، الملف الثالث: رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا، مؤرخة في 13 ربيع الثاني 1243هـ، أهم ما تناولته الأوضاع في قسنطينة، استعداد أحمد باي للتوجه إلى الجزائر لحمل الدنوش، أحمد باي يريد التوجه إلى وادي سوف.

-الرسالة رقم 13 المجموعة 3205 الملف الثالث: رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا مؤرخة في أول ذي الحجة 1244هـ، أهم ما نكرته أن حسين باشا يطلب من أحمد باي أن يرسل خليفته إلى الجزائر لأداء الدنوش.

-الرسالة رقم 7 المجموعة 3206 الملف الأول: رسالة من حسن باي الغرب إلى إبراهيم وكيل الحرج، مؤرخة في أواخر شعبان 1241هـ، تحدثت عن إرسال كمية من السمن إلى الجزائر تكملة لدنوش الخليفة الذي أدي في فصل الخريف.

2-المصادر والمراجع المنشورة:

أهم مصدر اعتمدت عليه في جميع فصول البحث هو "مذكرات أحمد الشريف الزهار"، هذه المذكرات كتبها الزهار (1196-1289هـ/1780-1872م)، وهو نقيب أشرف الجزائر وأحد أعيانها ووجهاتها، ونظرا لصلته بموظفي البايك ووزراء الديوان، تولى نقابة الأشرف بعد والده في الخمسين من عمره، وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر انتقل بين الجزائر وتونس والمغرب، وعمل كاتباً لدى الحاج أحمد باي والأمير عبد القادر وعندما استقر في الجزائر قام بكتابة مذكراته.

وهي تعتبر مصدرا مهما للفترة المتأخرة من العهد العثماني في الجزائر، حيث قسمت إلى أحد عشرة فصلا، كل فصل يؤرخ لأحد ديات الجزائر ابتداء من علي بوصبح باشا (1168-1171هـ / 1754-1766) وصولا إلى حسين باشا (1233-1246هـ/1818-1830م)، آخر ديات الجزائر، مع تكرر أهم الأحداث التي وقعت في عهدهم، ومما زاد في قيمة هذه المذكرات أن صاحبها تناول الأحداث بأسلوب بسيط وسهل.

وتكمن أهمية هذه المذكرات بالنسبة لموضوع الدنوش، في أن الزهار قد كتب عن هذه العملية بتفصيل كبير، حيث سرد كل تفاصيل سفر باي الغرب محمد الكبير إلى مدينة الجزائر لتقديم العوائد المفروضة عليه، فبدأ منذ خروجه من باينكه وصولا إلى ضواحي مدينة الجزائر، ثم طريقة دخوله إليها وتوزيع الهدايا على الداوي ووزراء الديوان، واستلامه لقفطان التولية وعودته من جديد إلى باينكه، وكل هذه التفاصيل لا نجدها بهذا الشكل إلا عند الزهار، لذلك يعتبر مصدرا أساسيا في دراسة عملية تقديم الدنوش، وإن كان ما كتبه يعتمد على السرد التاريخي دون تحليل للأحداث.

والى جانب مذكرات الزهار نذكر:

- دليل الحيران وأنبس السهران في أخبار مدينة وهران"، الذي كتبه محمد بن يوسف الزياني، وهو مصدر مهم بالنسبة لتاريخ الناحية الغربية بالجزائر، والكتاب يتألف من قسمين: الأول يضم أربعة فصول تتحدث عن تأسيس مدينة وهران والتعريف بها، وذكر علمائها وأوليائها، وحكامها منذ تأسيسها، أما القسم الثاني فيتناول حكم بني زيان، والوجود الإسباني بوهران، ثم الفترة العثمانية بها، أين ذكر أخبار بايات المقاطعة الغربية، وعند حديثه عن هؤلاء البايات، تناول مراسيم تقديم الدنوش والعوائد التي يقدمها الباي، وإن كان ما قدمه لا يصل في تفاصيله لما قدمه الزهار، حيث جاء مختصرا.

وهناك مصدر آخر مهم يتمثل في "المرآة" الذي كتبه حمدان بن عثمان خوجه، أحد الأعيان والمتقنين بالجزائر، ومعرفته لعلوم الشريعة والتاريخ والقوانين الدولية واطلاعه على الثقافات الأوروبية، وإتقانه للغة العربية والتركية والفرنسية والإنجليزية زاد من قيمة الكتاب التاريخية، فقد احتوى هذا المؤلف على 13 فصلا، تناولت موضوعات جغرافية واجتماعية وتاريخية وسياسية وقانونية، وأهم فصل بالنسبة لهذه الدراسة هو الفصل الثامن، الذي تناول أصول الحكم التركي وتنظيماته مع ذكر أسباب مجيء العثمانيين للجزائر، وطبيعة حكمهم لها، ومع أن حمدان خوجه لم يذكر الدنوش ومراسيم حمله إلى الجزائر - وهو أمرا نستغربه نظرا لأنه يتناول التنظيمات الإدارية وأهم هذه النقطة - إلا أننا استفدنا منه فيما قدمه عن باقي التنظيمات وجمع الضرائب.

إضافة إلى هذه المصادر التي كتبها جزائريون، هناك مصادر أخرى كتبها أسرى وقناصل أوروبيون، تقلدوا مناصب مهمة في الإيالة وتعرفوا على بعض النظم الإدارية والاقتصادية، وجوانب من الحياة الاجتماعية والسياسية، وكتبوها على شكل مذكرات، ومن بين هذه المصادر نذكر:

- مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م.

- مذكرات تيننا خزندار باي معسكر.

- مذكرات أسير الداوي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب.

ذكرت هذه المصادر الثلاثة معلومات قيمة حول التنظيمات الإدارية، وموظفي الإدارة التركية سواء على مستوى البايك أو على مستوى السلطة المركزية، وتحدثت عن المحلة وعملية جمع الضرائب، كما ذكرت لنا مكونات الدنوش وبعض مراسيم هذه العملية.

والى جانب هذه المصادر نذكر أيضا "Alger au 18^{eme} siècle" الذي كتبه الفرنسي Venture De Paradis الذي عمل في سفارة فرنسا بأسطنبول، وفي قنصلياتها الموجودة في مختلف الإيالات العثمانية، مثل تونس بين سنتي (1780-1786م) والجزائر بين سنتي (1788-1790م)، واستطاع خلال هذه الفترات أن يكتب تقارير عديدة تضمنت معلومات حول الحياة السياسية والاجتماعية في إيالة الجزائر وتونس. ويعتبر ما كتبه على أهمية كبيرة، نظرا للتفاصيل التاريخية التي أوردتها بخصوص سير الإدارة الجزائرية بمختلف أجهزتها، وكذلك مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الإيالة.

ولأن هذا الموضوع اشتمل على جانب اقتصادي، تمثل في دراسة مكونات الدنوش النقدية والعينية، فقد استعنت بما كتبه ناصر الدين سعيدوني من دراسات مثل:

1- النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني.

2- ورقات جزائرية - دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني -.

كما استعنت بها فيما يتعلق بالتنظيمات الإدارية، وموظفي الإدارة المحلية والمركزية، إضافة إلى عملية جمع الضرائب، وتفاصيل الطريق السلطاني الذي يسير عليه البايات وصولا إلى مدينة الجزائر عند تقديم عوائد الدنوش.

وتعتبر رسالة دكتوراه الدولة لفاطمة الزهراء قشي: "قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن 13هـ - أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م، أهم مرجع استندت إليه في تحليل رمزية مراسم الدنوش وتوزيع الهبات والهدايا، ودور المحلة في جمع الضرائب، والكشف عن طبيعة العلاقة بين البايك والمتنفذين داخله، من شيوخ وقياد وبين البايك والسلطة المركزية.

فقد تحدثت عن موضوع الدنوش ورمزيته، عند حديثها عن المحلة والدنوش، لتوضح طبيعة سلطة الباي وإدارته للباييك، وعلاقته بالسلطة المركزية، وذلك في الفصل الأول من الرسالة الذي عنوانه بـ "قسنطينة تحت الحكم التركي".

كما استعنت مما كتبه Eugene Vayssette تحت عنوان: **Histoire de Constantine**

sous la domination turque de 1517 à 1837 ، وهو الذي عمل في الجزائر ابتداء من

1847 معلما ثم مديرا لأحد المدارس، كما كان مهتما بالكتابة والترجمة، وفي كتابه هذا نقل كثيرا

عن صالح العنترى من خلال كتابه "فريدة مؤنسة" وكتاب "مجاعات قسنطينة".

واستعنت أيضا برسالة الماجستير لخليفة حماس: "العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830"، فيما يتعلق بالتنظيمات الإدارية، والمقارنة بين علاقة السلطة المحلية بالسلطة المركزية في الجزائر، والسلطة الحاكمة في الجزائر بالسلطة المركزية في إسطنبول. إضافة إلى رسالة الماجستير لجميلة معاشي: "الأمر المحلي الحاكم في بيليك الشرق الجزائري من القرن 16 إلى القرن 19"، التي استعنت بها في دراسة التنظيمات الإدارية، وتوضيح العلاقة بين البياي والقبائل المتواجدة على طول الطريق السلطاني للرباط بين قسنطينة ومدينة الجزائر.

وفي دراستي لهذا الموضوع، اعتمدت خطة بحث حاولت من خلالها الإمام بجميع جوانبه والإجابة عن الإشكالات المطروحة، ومن أجل ذلك قسمت هذا البحث إلى أربعة فصول وخاتمة.

أما الفصل الأول، فيتحدث عن "التنظيم الإداري للجزائر خلال العهد العثماني"، ووضعنا هذا للفصل لأننا حاولنا من خلال حديثنا عن تأسيس إيالة الجزائر والبايكاكات الثلاث، أن نبين عن الفترة التي ظهرت فيها هذه التقسيمات الإدارية، وكيف كانت تُسبَر تلك المقاطعات قبل تعيين البايات عليها؟ وذلك لمعرفة متى ظهر منصب البياي وتم تعيينه في هذه المقاطعات، وذلك لتتوصل إلى معرفة أصل الدنوش، ومتى تم استحداثه كعملية إدارية يقوم به البايات كل ثلاث سنوات؟

كما تناولنا الإدارة المركزية والمحلية، لنتعرف على موظفي هذه الإدارة، لأننا سنتناولهم بالحديث أثناء جمعهم للضرائب، وأيضا عند مراسيم الدنوش وتوزيع البياي للهدايا على وزراء الديوان بدار السلطان، والتعريف بهم في الفصل الأول ضروري، ليسهل علينا الحديث عنهم فيما بعد دون العودة لشرح وظائفهم، ومنه فإن ما جاء في الفصل الأول أمر مهم كتمهيد لما سيأتي في بقية الفصول.

أما الفصل الثاني، فجاء بعنوان "الدنوش ومكوناته"، قمنا فيه أولا بتعريف الدنوش والبحث في أصل ممارسته، كما حاولنا أن نعرف ما إذا كانت ممارسته تعود إلى عصر فترة الموحدين والحفصيين والزيانيين، أم أن الإدارة العثمانية هي التي استحدثت هذه العملية؟ وهل تفردت به الجزائر أم أننا نجد ما يماثله في الإيالات العثمانية الأخرى؟

كما قمنا أيضا بدراسة مكونات الدنوش النقدية والعينية، وجعلنا كل واحدة في جدول للمقارنة بين ما أورده المصانير والمراجع، واستخلاص نوعية المنتجات والبضائع المتداولة وقتها

وكميتها وأسعارها وأنواع العملات، وبالتالي معرفة وضعية البايلك الاقتصادية من حيث حالة الشدة والرخاء، ومقارنة المقاطعات الثلاث ببعضها البعض من حيث الوضعية الاقتصادية.

وفي الفصل الثالث، تناولت **الطريق السلطاني** أو خط سير البايات الثلاث، بداية من مقر بايلكهم وصولاً إلى مدينة الجزائر. وأما المبحث الثاني لهذا الفصل، فتناولت **جمع الضرائب ومحلة الدنوش**، كمحاولة لإبراز علاقة إدارة البايلك بالقبائل المتواجدة في مقاطعته، خاصة منها الواقعة على خط الطرق السلطانية، وهل المحلة كما تصورها المراجع في صورة الجابي الظالم صاحب النفوذ والسطوة، أم أن هذا الوضع يتغير بتغير ميزان القوة المتواجد في منطقة ما، وتكون القبائل هي صاحبة النفوذ الحقيقي على المنطقة والسكان؟.

أما الفصل الرابع والأخير، فجاء بعنوان "مراسيم ورمزية تقديم الدنوش وتوزيع الهدايا"، وهو يعتبر أهم فصل في هذه الدراسة، تناولت فيه المراسيم والتشريفات التي تصاحب زيارة الباي إلى مدينة الجزائر، وتنقسم هذه المراسيم إلى مراحل: فهناك مرحلة خروجه من بايلكه ووصوله ضواحي مدينة الجزائر، ثم دخوله المدينة والإقامة بها ثمانية أيام، وأخيراً عودته من جديد إلى مقاطعته، وخلال كل هذه المراحل تصاحبه مراسيم وتشريفات حاولت تحليلها وفهم رمزياتها وأبعادها، وتدخل في هذه المراسيم توزيع الهدايا والهيئات بدءاً من الباشا ووزراء الديوان وصولاً إلى الزرناجية والطبالين والخدم والعبيد، وكل شخص يأخذ الهدية التي تتناسب ومركزه.

وفي آخر مبحث لهذا الفصل، تناولت **تفطان التعيين** كرمز لتجديد الولاية للباي، الذي يأتي بعد إثباته الولاء للسلطة المركزية، بتقديمه أفضل العوائد والهدايا والسعي لإرضاء الباشا، الذي يكون له الحق في إعادة تجديد الولاية له، أو تحيته عن منصبه وتولية باي جديد مكانه، ومنه حاولنا أن نعرف ما إذا كان الدنوش سبباً رئيسياً في ترسيخ الولاء بين سلطة البايلك والسلطة المركزية بدار السلطان؟ وهل جعل الدنوش تقليداً في الإدارة العثمانية بالجزائر هو ضمان لعدم استقلال المقاطعات وبقائها تابعة للجزائر، وذلك بالمحاسبة المستمرة؟ وهل فعلاً إعادة تعيين الباي أو عزله يخضع لقيمة الدنوش ورضا الباشا عليه؟

أما الخاتمة، فكانت عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات التي استخلصتها من هذه الدراسة ككل.

وككل بحث علمي يجد صاحبه صعوبات وعراقيل تقف عائقاً أمام إنجازها له، واجهتني بعض الصعاب أهمها قلة المصادر والمراجع ونشتتها، وهذا نتيجة لطبيعة الموضوع، حيث أنه

يعتبر جزئية صغيرة جدا، تدخل ضمن التنظيمات الاقتصادية والإدارية للجزائر خلال العهد العثماني، لذلك كانت المصادر والمراجع شحيحة.

كما أن المراجع والمصادر التي تناولت الدنوش ومراسيمه، تحدثت عنه في سياق الحديث عن مواضيع أخرى مرتبطة به، وهو ما صعب عليّ جمع مادة علمية وافرة تخدم الموضوع بشكل أكبر، إضافة إلى أنه لم تتوفر لديّ مراجع تساعدني في فهم وتحليل رمزية المراسيم والتشريفات بشكل أفضل.

كما أن نقل الأعباء الاجتماعية كانت حائلا أمام التفرغ للبحث والدراسة وإعطائها حقا من الوقت والجهد، وتبقى الاستعانة بالأرشيفات والمصادر الموجودة خارج الجزائر كتونس وفرنسا وتركيا، والاستفادة منها أمرا يتطلب إمكانيات مادية كبيرة يصعب تأمينها.

وأخيرا، أحمد الله العليّ القدير على أن أعانني ويسر لي إنجاز هذا البحث رغم ما لاقيته من صعوبات، وأسأله -تعالى- أن يكون خالصا لوجهه وعلمنا نافعا ينتفع به.

الفصل الأول:

التنظيم الإداري للجزائر خلال العهد العثماني

أولاً: تأسيس إيالة الجزائر وظهور البايكات الثلاثة

1- دار السلطان

2- بايكة التطري

3- بايكة الغرب

4- بايكة الشرق

ثانياً: الإدارة المركزية والمحلية

1- الإدارة المركزية

2- الإدارة المحلية

كان من الضروري أن نفرد فصلا لدراسة التنظيم الإداري للجزائر خلال العهد العثماني، لأن له علاقة كبيرة بالوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة التنظيمات الإدارية سيساعدنا على فهم العديد من الظواهر والحوادث المتعلقة بهذه الجوانب، ومن خلال دراسة التنظيم الإداري للجزائر نفوصل إلى تاريخ ظهور مقاطعات الجزائر الثلاث: الشرق والغرب والوسط، وبالتالي متى تم تعيين أول البايات على هذه المقاطعات، لنصل إلى الفترة التي أصبح فيها الدنوش تقليدا يمارسه البايات، كما أن معرفة موظفي الإدارة العثمانية في الجزائر، يعيننا على فهم تلك المراسيم والتشريفات، المصاحبة لعملية تقديم الدنوش والتي يقوم بها الباي وموظفو البايلك كل ثلاث سنوات.

أولا: تأسيس إيالة الجزائر وظهور البايلكات الثلاثة

عرف المغرب الأوسط في بداية القرن السادس عشر ضعفا كبيرا، كان له تأثير سيئ على أوضاعه، حيث قسم إلى إمارات صغيرة مفككة ومتناحرة، أمثال: إمارة جبل كوكو ببلاد القبائل، والإمارة الحفصية بقسنطينة، وإمارة النواودة بالحضنة والزاب وإمارة بني جلاب بتقوت ووادي ريغ وإمارة بني يزناسن وفقيق بالحدود الغربية، وإمارة الثعالبة بالجزائر بني مزغنة ومتيجة⁽¹⁾.

وقد دفع هذا الوضع الإسبان إلى غزو موانئ الجزائر ومدنها الساحلية والسيطرة عليها، بهدف استعمار دويلات المغرب ككل، وكانت البداية بالمرسى الكبير (بالقرب من وهران) سنة (911هـ/1505م)⁽²⁾، ثم مدينة وهران سنة (915هـ/1509م)، وتوسعوا نحو الشرق فاحتلوا بجاية سنة (915هـ/1510م)⁽³⁾.

ونتيجة لهذه التوسعات التي قام بها الإسبان، شعر سكان مدينة الجزائر بالخطر من الهجوم على مدينتهم، خاصة وأن الخطر يحيط بهم من الشرق والغرب، فأرسل وفد جزائري إلى إسبانيا سنة (1511م/916هـ)، وتنازل للإسبان عن الجزر الساحلية المواجهة للمدينة، فأسسوا في إحداها

(1) -رحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999. ص252.

(2) -عزیز سامح آلتري: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 1989. ص17.

(3) -أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثئة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت. ص110، 120.

حصنا كبيرا أصبح شوكة في حلق هذه المدينة يهدد أمنها وسلامتها⁽¹⁾.

ووسط هذه الأحداث التي عانت فيها المدن الساحلية الجزائرية من الاستعمار الإسباني، وصل إليهم أخبار مجموعة من البحارة المقيمين بميناء حلق الوادي بتونس، وبطولاتهم في مساعدة مهاجري الأندلس والوقوف ضد السفن الإسبانية وعلى رأس هؤلاء البحارة الأخوان "أروج" و"خير الدين" باريروس⁽²⁾.

وأول دعوة وجهت للأخوين للقدوم إلى المغرب الأوسط تمت على أيدي سكان بجاية، وذلك في (1512م/ 918هـ)، فاستطاع أروج التحرش بالإسبان هناك، وعاد راجعا إلى حلق الوادي بعد إصابته⁽³⁾. وأدرك بعد هذا الإخفاق ضرورة إيجاد مركزاً لهم بالقرب من بجاية، بدل حلق الوادي يساعدهم على التفوق على الإسبان، فوقع اختيارهم على مدينة جيجل التي كانت تحت حكم الجنوبيين، ثم خضعت لسيطرة أوندي دوريا سنة (1513)، فانترعوها سنة (1514م/ 920هـ)، وأصبحت مركزاً لهم⁽⁴⁾، ومنها حاولوا انتزاع بجاية من الحامية الإسبانية أولاً في (سبتمبر 1514م شعبان 920هـ)، ثم في (1515م/ 921هـ)، لكن محاولتهم باءت بالفشل واضطروا إلى طلب الامدادات من السلطان الحفصي، إلا أن هذا الأخير تخلى عنهم خوفاً من ازدياد نفوذهم والاستيلاء على تونس، فلم يتحقق لهم النصر فعادوا ليتمركزوا في جيجل⁽⁵⁾.

وفي أوائل سنة (1516م/ 922هـ) استجد سكان مدينة الجزائر بأروج وأخيه خير الدين، لطردهم الإسبان من قلعة بينون المينية على إحدى الجزر المقابلة لمدينة الجزائر، نتيجة تهديدهم للمسلمين ونهب أموالهم فأرسلوا إليهما رسالة يلتمسون فيها مساعدتهما، وكتبوا لهما عهدا بالسماح لهما بالعيش والإقامة بمدينة الجزائر، فقام أروج بتلبية طلبهم، وفي طريقه مر بشرشال، فطرد الإسبان منها وترك حامية عسكرية بها، ثم عاد إلى مدينة الجزائر وشرع في قصف حصن بينون

(1) يحي بوعزيز: مرجع سابق. ص 253-254.

(2) Grammont, (Henri DE) : Histoire d'Alger sous la domination turque (1516-1830), Paris, Ernest le roux, 1887, P19-21.

(3) خليفة حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير في التاريخ

الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988. ص 24.

(4) يحي بوعزيز: المرجع السابق. ص 256.

(5) عزيز سامح ألتتر: مرجع سابق. ص 47-49.

لعدة أيام، لكن المدفعية كانت ضعيفة ففشل في ذلك الحصن⁽¹⁾.

وتتساءل هنا، لماذا استقر أروج في مدينة الجزائر بعد أن كان قد اختار جيجل مركزا له، فعرفه أهلها وأصبحوا مؤيدين له، وبالتالي وجد من الدعم ما يسمح له بالاستمرار في أعماله البحرية ضد الإسبان، في حين أن الجزائر تبقى مجهولة له رغم أن سكانها هم الذين دعوه للإقامة بها؟

لقد كان لأروج وخير الدين أسبابا كثيرة دفعتهما للانتقال من جيجل إلى الجزائر، منها دعوة السكان لهما للإقامة بها، لأن دخولهم إليها بدعوة من سكانها وبتأييد منهم يختلف عن دخولهما إليها عنوة، كما أن أروج وجد بعد مواجهاته مع الإسبان، أن أي مجهود عملي في سبيل تأسيس قوة تقف أمامهم لا بد أن تكون بدايتها من مدينة الجزائر، التي تتمتع موقع جغرافي هام، حيث تتوسط ساحل المغرب الأوسط، وتشرف على عمقه من ناحية الجنوب وعمق البحر المتوسط من ناحية الشمال، وكخطة تنفيذية أولى أحدث أروج انقلابا جديا في نظام المدينة السياسي، عندما اغتال حاكمها سالم التومي، وأعلن نفسه أميرا مكانه، ثم قام بتنظيم شؤونها⁽²⁾.

وفي سنة (1517م/923هـ) توجه أروج نحو جنوب مدينة الجزائر فاستولى على المدينة ومليانة والبلدية ثم تنس، حيث طرد منها أميرها الزياني مولاي عبد الله الذي كان مواليا للإسبان، وبذلك توسع نفوذ أروج وأخيه⁽³⁾، فرأى أروج أن يقسم المملكة الجديدة إداريا - إلى مقاطعتين: مقاطعة شرقية يشرف عليها خير الدين، ومقرها الإداري مدينة نلس، ومقاطعة غربية يشرف عليها أروج نفسه، ومقرها الإداري مدينة الجزائر⁽⁴⁾.

ويعد هذا التنظيم الذي أحدثه أروج في مملكته الجديدة، توجه إلى تلمسان بطلب من أهلها، لمساعدتهم على التخلص من السلطان الزياني أبي حمو الثالث، الذي استولى على الحكم من أخيه أبي زيان بمساعدة الإسبان، فاستطاع أروج السيطرة على المدينة، وعين نفسه أميرا عليها، لكن الإسبان حاولوا استرجاع المدينة، وانتهى ذلك بمطاردة أروج حتى استشهد في أوت

(1)-سامح ألتر: مرجع سابق. ص. 50-52.

(2)-خليفة حماش: مرجع سابق. ص. 27.

(3)-سامح ألتر: المرجع السابق. ص. 57-58.

(4)-أحمد توفيق المدني: مرجع سابق. ص. 186.

1518م/924هـ⁽¹⁾.

وأمام فقدان خير الدين لأخيه كعضد ومعييل له، وبعد تجربته في حربه مع الإسبان وإدراكه لمدى قوة نفوذهم وسيطرتهم، وجد نفسه ملزماً بالبحث عن قوة تعينه على تثبيت نفوذه في الجزائر، خاصة وأنه تجاوزه الذخيرة الحربية والإطار العسكري الكفاء، ولم تكن هذه القوة إلا الدولة العثمانية، خاصة بعد الصيت الذي أصبحت تتمتع به بعد فتوحات بلاد الشام ومصر، وحصول السلطان العثماني على مفاتيح الأماكن المقدسة بصفته حامي الحرمين الشريفين⁽²⁾. ففكر في الاستعانة بها لأنها الدولة الوحيدة القادرة على مساعدته، ولم يكن سكان الجزائر ليرفضوا الفكرة مع إدراكهم لمكانة ويطولات الدولة العثمانية بالمشرق.

وجاءت موافقة السكان على الاستعانة بالدولة العثمانية بعد أن تم اقتراح إرسال رسالة للسلطان العثماني سليم الأول، يعلنون فيها طاعتهم وقبول تبعيتهم لدولته، وحمل هذه الرسالة وفد من أعيان مدينة الجزائر برئاسة الفقيه أبو العباس أحمد بن القاضي، وذلك في أوائل ذي القعدة 920هـ/ أوائل نوفمبر 1519م⁽³⁾.

وعاد الوفد إلى الجزائر سنة (1520هـ/926هـ) حاملاً معه موافقة السلطان العثماني قبول طاعة أهل الجزائر له، والإنان لهم في إلقاء الخطبة وصرف السكة له، كما أرسل رفقتهم سنجقا إلى خير الدين كدليل على أن الجزائر أصبحت ضمن أقاليم دولته وأهلها صاروا من رعاياه⁽⁴⁾.

وبذلك دخلت الجزائر تحت نفوذ الدولة العثمانية، وأصبحت ضمن ولايتها، ويختلف المؤرخون في طبيعة الوجود العثماني في الجزائر، لكن الشيء الذي لا يختلفون فيه أن طلب خير الدين المساعدة من الدولة العثمانية كان عاملاً مهماً في طرد الإسبان من المدن الساحلية، والعمل على توحيد البلاد تحت قيادة واحدة، بعد التفكك والانقسام الذي كانت تشهده قبل مجيء العثمانيين، فقد وصلت حدود الجزائر في نهاية العهد العثماني حسب وليام شارل، إلى نهر ملوية من الغرب وطبرقة من الشرق، والبحر المتوسط من الشمال، أما الحدود الصحراوية فهي لا تتجه في خط

(1)-DE Grammaont : Op-Cit, P24-26.

(2)-خليفة حماش: مرجع سابق. ص 29.

(3)-عبد للجليل التميمي: "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول، سنة 1519"، المجلة التاريخية المغربية، ع6، 1976، تونس. ص 116-120.

(4)-خليفة حماش: المرجع السابق. ص 30.

مستقيم، وأراضيها يحيط بها الغموض، كما قدر مساحتها بثمانين ألف ميل مربع⁽¹⁾.

استمر الوجود العثماني بالجزائر أكثر من ثلاثة قرون، اختلف المؤرخون في مراحل الحكم العثماني بها، والكثيرون قسموها إلى أربعة مراحل هي⁽²⁾:

1. مرحلة البيلربايات 1519-1588م.
2. مرحلة الباشاوات 1588-1659م.
3. مرحلة الأغاوات 1659-1671م.
4. مرحلة الدايات 1671-1830م.

لكن هناك من الباحثين من خالف هذا التقسيم لاعتبارات عديدة، أمثال أبو القاسم سعد الله، الذي يرى أنه لم يحدث خلال المراحل المذكورة ما غير من سمة الحكم نحو الجزائريين⁽³⁾. كما أن خليفة حماش يرى أن تلك التسميات: البيلربايات، الباشاوات، الأغاوات، والدايات، ليست سوى ألقاب إدارية وليست أنظمة أو مراحل سياسية، ولذلك اعتمد تقسيم آخر استند فيه إلى منصب حاكم الجزائر، ومن هي الجهة التي تقوم بتعيينه⁽⁴⁾.

ولم يحدث إجماع بين الباحثين حول مراحل الحكم العثماني بالجزائر، لأن كل واحد يقدم تقسيماً حسب وجهة نظره، فمنهم من يستند إلى اللقب الذي يطلق على الحاكم، ومنهم من يركز على منصب الحاكم وعلاقته بالدولة العثمانية، وآخرون اعتبروا أن علاقة الحاكم بالجزائريين هي الأساس في التقسيم، ويبقى لكل وجهة نظره.

تميزت الخمسون سنة الأولى من تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني بمحاولة تحرير المدن الساحلية من الإسبان، وتأمين الحدود الشرقية والغربية، والقضاء على المتمردين في الداخل، وذلك من أجل توحيد البلاد تحت سلطة واحدة هي السلطة التركية، وقد عمل الحكام الأوائل على ذلك،

(1)-وليام شالر: منكرات ونيام شالر فتصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتعليق اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982. ص 27-28.

(2)-نظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985. ص 23-24. وأيضاً عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1994. ص 16.

(3)-نظر: أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998. ص 138-139، الهامش 2.

(4)-لمزيد من المعلومات انظر: خليفة حماش: مرجع سابق. ص 31-33.

وأهمهم: خير الدين باربروس وحسن بن خير الدين وصالح رايس. فخير الدين تصدى للتمرد الذي قاده أحمد بن القاضي في بلاد القبائل، والهجمات الإسبانية على السواحل الجزائرية⁽¹⁾. أما صالح رايس (959-963هـ/1552-1556م)، فاهتم بإقرار النظام وتنظيم الإدارة المركزية، فبنى مقر الحكم بقصور الجنيّة ووسع نفوذ السلطة المركزية، بمدينة الجزائر إلى أقاليم الجنوب، وتصدى لمحاصرة وتصفية الوجود الإسباني ومراكزه بالسواحل الجزائرية، كما عمل على وقف تدخلات الدولة السعدية بإقليم تلمسان⁽²⁾.

أما حسن بن خير الدين فقد ولي على الجزائر ثلاث مرات امتدت من 1544م/951هـ إلى سنة 1567م/974هـ. وكانت أعماله أيضا تدخل في نطاق توحيد البلاد وإخضاع جميع المناطق للسلطة التركية، كما عمل على تنظيم الجيش وإقامة النظام الإداري، الذي أسسه أروج وتبعه خير الدين من بعده⁽³⁾، ثم إنه قسم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات، أطلق على كل مقاطعة اسم "البايلك" أو "ولاية" أو "واء"، وهذه المقاطعات هي مقاطعة التيطري-مقاطعة الغرب-مقاطعة الشرق، وكان يحكم هذه المقاطعات حاكم يطلق عليه لقب "الباي"، أما مقاطعة مدينة الجزائر التي كانت تعرف "بدار السلطان" فكانت تحت تصرف الباشا أو الداوي مباشرة⁽⁴⁾.

وقد تعددت البحث في بدايات ظهور هذه المقاطعات أو البايكات الثلاثة لنعرف متى ظهر منصب الباي في أيلة الجزائر، وبالتالي نبحت في عملية تقديم الدنوش التي يقوم بها هؤلاء البايات، ومتى أصبحت تقليدا يمارس في الأيالة؟

أما التقسيمات التي قام بها حسن باشا بن خير الدين في الجزائر، فتدفعنا لطرح العديد من الأسئلة: فما هو الدافع الذي جعله يقسم الأيالة إلى مقاطعات، ثم متى كان بالضبط هذا التقسيم؟ وهل هذه التقسيمات تنفرد بها أيلة الجزائر فقط، أم أنه نظام عثماني متبع في جميع الولايات العثمانية الأخرى؟ ثم هناك سؤال أهم: أول بايات الذين عيّنوا على هذه المقاطعات الثلاث، هل تم تعيينهم في الفترة نفسها أم كان ذلك على فترات مختلفة، وبالتالي اختلفت الفترة الزمنية لظهور هذه

(1)- عبد الرحمن الجيلالي: مرجع سابق. ص 48-51.

(2)- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية. ص 104-108.

(3)- محمد المهدي بن علي شغيب: أم الحواضر في الماضي والحاضر - تاريخ قسنطينة -، مطبعة البعث، قسنطينة، 1980. ص 353.

(4)- محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق:

محمد بن عبد الكريم، ط 1، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972. ص 35-36.

البيانيات؟ ثم كيف كانت تسير هذه المقاطعات قبل تعيين البيانيات عليها؟

لقد كانت السلطة العثمانية عاجزة عن وضع جميع القطر الجزائري تحت يد حاكم واحد، لأن هناك من الجزائريين من هو ضد حكمهم، ولهذا قسم القطر الجزائري إلى أربع مقاطعات ليسهل التحكم بها، وبغض النظر عن اضطراب الوضع الداخلي وكثرة الثورات والمعارضين، فإن للتسيير الحسن لشؤون الدولة السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية يتطلب هذا التقسيم، خاصة وأن الجزائر ذات مساحة كبيرة ويصعب إدارتها من مركز واحد، لذلك نجد أن الحكام العثمانيين استطاعوا بواسطة هذا التنظيم أن يسيطروا نفوذهم على مختلف جهات الوطن تقريبا، ويستمر حكمهم للبلاد مدة طويلة⁽¹⁾، ثم أن حسن بن خير الدين لم ينفرد بهذا التنظيم الذي استحدثه في الجزائر، بل هو أصلا نظام عثماني تعتمد الأيالات العثمانية: فكل أيلة يحكمها باشا يمثل السلطة العثمانية، وهذه الأيالات تنقسم إلى مقاطعات إدارية أصغر تعرف بالسنجق أو اللواء وحاكمها أمير اللواء، فمجموعة من السناجق تشكل أيلة عثمانية⁽²⁾.

بالنسبة لأيلة الجزائر يذكر حمدان خوجة في كتابه المرأة «أنه عندما تم توحيد تلمسان وقسنطينة إلى باقي أجزاء الأيالة، وجد الباشا نفسه مضطرا إلى تنظيم إدارة هاتين المقاطعتين اللجديين فأرسل بايا إلى قسنطينة وآخر إلى معسكر، وفي نفس الوقت تم تعيين باي في المنية»⁽³⁾.

لكن حمدان خوجه لم يكن دقيقا فيما قاله، فبيانات المقاطعات الثلاث المذكورة لم يتم تعيينهم في الفترة نفسها، والسبب أن هذه المقاطعات أصبحت تابعة لباقي أجزاء الأيالة في فترات مختلفة، وسنحاول أن نذكر بإيجاز ظروف التحاق هذه المقاطعات بالسلطة العثمانية في مدينة الجزائر. لكن قبل ذلك يجب ذكر وضعية دار السلطان باعتبارها مقر عاصمة الأيالة.

(1)-محمد العربي الزبيرى: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 21.

(2)-أحمد المرسي الصفصافي: الدولة العثمانية والولايات العربية، المجلة التاريخية المغربية، ع30/29، 1983، تونس. ص 334-335.

(3)-حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تقديم وتحرير محمد العربي الزبيرى، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 137-138.

1- دار السلطان:

تشمل في الأصل إقليمي الساحل ومنتجة، وكانت خاضعة لحكم الداي مباشرة الذي أوكل إدارة أوطان دار السلطان⁽¹⁾ إلى أغا العرب، وهو المسؤول عن أعمال السكان المحليين⁽²⁾، وكان كل وطن مكونا من دواوير يسكنها الأهالي، ومن أحواش يملكها موظفو السلطة التركية والانتشارية والمرابطون وبعض الأثرياء الجزائريين⁽²⁾.

ويعود تنظيم مقاطعة دار السلطان إلى عهد أروج وخير الدين بربروس، حين قام بتقسيمها إلى مقاطعة شرقية وأخرى غربية-مثلما سبق نكر ذلك- ومنذ تلك الفترة اعتمدت مدينة الجزائر عاصمة للأية، خاصة بعد ارتباطها بمركز السلطة العثمانية بأسطنبول وإعلانها أياً عثمانية.

2- بايليك التيطري:

بعنا حكم للزيانيون مدينة المدينة، أصبحت في مطلع القرن السادس عشر تحت حكم أمير تنس، وعندما جاء أروج إلى الجزائر وانتصب ملكا على المدينة، وبدأ في بسط نفوذه داخل البلاد، أحلت المدينة بعد انهزام أمير تنس حماد بن عبيد بالمتيجة حوالي سنة 1517م/923هـ، ثم ترك بالمدينة حامية مؤلفة من الأتراك وبعض الأندلسيين وعاد إلى الجزائر. وعندما خلفه أخوه خير الدين في الحكم سنة 1518 عزز المراكز الهامة في البلاد بتأسيس قواعد عسكرية تسمى "النوبة"، وعندما فكر في تقسيم البلاد إلى مقاطعات جعل منطقة التيطري إحدى هذه المقاطعات إلى جانب باليك الشرق وباليك الغرب، وجعل المدينة عاصمة لها⁽³⁾.

وفي تلك يذكر أحمد الشريف الزهار، أن البايات الثلاثة مرتبون على حسب فتوحات الأتراك الأوائل، فأول فتوحهم كان ناحية تيطري، فولوا هنالك بايا واسموه باي البايات وأسكنوه المدينة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ -مقاطعة دار السلطان مؤلفة من عدة أوطان: وطن الفحص، بني خليل، السبت، بني موسى، الخشنة، يسر. انظر: صالح عباد: الجزائر خلال العهد التركي 1514-1830، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 289-290.

⁽²⁾ -P.Boyer : P'Evolution de l'Aigérie médiane (Ancienne département d'Alger) de 1830, à, Librairie d'Amérique et d'orient, paris, 1960. P18-19.

⁽³⁾ -ناصر الدين معينوتي: النظام المالي للجزائر. ص 29.

⁽⁴⁾ -مولاي بلحميسي: "مدينة المدينة عبر العصور"، مجلة الأصالة، ع2، الجزائر، 1971، ص 138-139.

⁽⁴⁾ -أحمد الشريف الزهار: تقيب أشراف الجزائر، منكرات (1168/1246هـ)، (1830-1754م). تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت. ص 35.

وإذا كان بايلك الشرق وبايلك الغرب قد فرضتهما الحاجة الإدارية، ولهما وحدة إدارية منذ العهدين الحفصي والزياني، فإن بايلك التيطري الضيق قد فرضته المسألة الأمنية، فهو الدرع الواقعي لدار السلطان من أخطار حركة قبائل الجنوب دائمة التهديد للشمال⁽¹⁾.

وقد أدخلت على بايلك التيطري تنظيمات عديدة ما بين 1518-1775م⁽²⁾، ومن ما سبق نستنتج، أن هذا البايك استمر لسنوات تحت سلطة الحامية التركية قبل أن يعين البايات عليها وتصبح بايلك تابعا لمركز السلطة التركية في دار السلطان.

وأغلب المصادر والمراجع تجمع على أن حسن بن خير الدين هو الذي أرسل أول باي إليها سنة 1548م/955هـ، وهو رجب باي (1548-1568م)⁽³⁾. أما بالنسبة لحدود هذا البايك، فيحدده وليام شالر من الناحية الغربية بنهر مزفران الذي يفصلها عن بايلك الغرب، ومن الناحية الشرقية نهر بوبراك الذي يفصلها عن بايلك الشرق، ومن الجنوب الصحراء⁽⁴⁾.

وبايلك التيطري يعتبر أصغر البايكات وأقربها، وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية، لهذا وضع بجانب الباي حاكما يتصل مباشرة بالجزائر، ويهتم بأمور القيادات الأربعة التي كان البايك يتكون منها⁽⁵⁾، ونتيجة لقربه من مركز السلطة بالجزائر، فقد كان دايات الجزائر يحاولون باستمرار إضعاف قوة باياته احتياطا من أي تمرد قد يقومون به⁽⁶⁾.

3-بايلك الغرب:

كانت رقعة تمتد ما بين المملكة المغربية غربا، وبايلك التيطري ودار السلطان شرقا، والبحر المتوسط شمالا والصحراء جنوبا، وهو يعتبر في المرتبة الثانية، لكون الأتراك استولوا على الجهة الغربية وجعلوا فيها بايا قبل الجهة الشرقية⁽⁷⁾.

(1)-صالح عباد: مرجع سابق، ص 281.

(2)-مولاي بلحميسي: المرجع السابق. ص 139.

(3)-لمزيد عن المعلومات في هذا الموضوع انظر: مولاي بلحميسي: مرجع سابق، ص 139-140.

(4)-وليام شالر: المصدر السابق. ص 34.

(5)-ناصر الدين سعديوني: مرجع سابق. ص 30.

(6)-P.Boyer : Op-Cit, P120.

(7)-الأغا إسماعيل بن عودة المزاربي: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسياتيا، وفرنسا إلى أواخر

القرن التاسع عشر، ج 1، تحقيق: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990. ص 270

ويعود تاريخ ظهور البايلك كتقسيم إداري وسياسي خلال حكم حسن باشا ابن خير الدين، ففي سنة 970هـ/ 1563 أصبحت مازونة عاصمة للبايلك وابن خديجة بايا عليها، وهذا نتيجة موقعها، حيث تتوسط القبائل ما بين مستغانم وتيس وقريبة من الشلف⁽¹⁾.

لكن قبل إرسال ابن خديجة بايا على مازونة والغرب الجزائري ككل، كانت هناك محاولات طويلة لحكام الجزائر للاستيلاء على المنطقة واخضاعها لسيطرتهم، فكانت لهم مواجهات مع الزيانيين وسلاطين المغرب والإسبان، والخلاصة أن هذه المواجهات بدأت منذ عهد أروج بربوس الذي استشهد في تلمسان سنة 1518م/921هـ عند محاولته الاستيلاء عليها، وفي عهد صالح ريس استطاع تأمين الحدود الغربية للجزائر، فوضع حدا لبقايا دولة بني عبد الواد (بنو زيان)، فقام بتحية آخر حكامها مولاي الحسن بن عبد الله بن محمد الثاني سنة 1554م/961هـ، فتحولت بذلك تلمسان إلى منجق يعود الحكم فيه إلى قائد الحامية الانكشارية، الذي يتلقى أوامره من الجزائر مباشرة قبل أن تلحق تلمسان وإقليمها ببايلك الغرب في فترة لاحقة⁽²⁾.

ورغم وجود هذه الحامية الانكشارية إلا أن منطقة الغرب بقيت تعاني من اضطرابات وحروب مع سلاطين المغرب وبقايا أسرة بني زيان والإسبان⁽³⁾، حتى بعد تأسيس بايلك الغرب وتعيين البايات عليها لم يعرف استقرارا بالنسبة للعاصمة فقد تغيرت من مدينة إلى أخرى ولعدة مرات، قبل القرن الثامن عشر كانت مازونة عاصمة للبايلك وتلمسان قاعدته الرئيسية، وعندما تولى مصطفى بوشلاغم الحكم عمل على جمع بين مازونة في الشرق المقاطعة وتلمسان بغربها، فجعل بذلك "معسكر" عاصمة البايلك سنة 1701م/1112هـ، وكان وضعها مباشر لبايلك التيطري، فقد بقيت تلمسان والمناطق غرب الجزائر تحت سلطة الحامية العسكرية منذ 1554م وحتى 1563، أين ظهر بايلك الغرب كتقسيم سياسي وإداري وعين عليه أول باي، وذلك في عهد حسن بن خير الدين عندما ولي على الجزائر للمرة الثالثة (1568-1567م)

ثم غيرت إلى وهران في الفتح الأول سنة 1708م-1120هـ، ثم مستغانم سنة 1732م/

(1)-Walsin Esterhazy : Domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris, Gesselin, 1840.P165.

(2)-ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية. ص106.

(3)-لمزيد من المعلومات هذا الموضوع انظر: المكي جلون: مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من (631-1263هـ)، (1847/1234م) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993. وانظر أيضا: أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثة سنة بين الجزائر وأسبانيا، سبق ذكره.

1144هـ، بعدها عاد المقر إلى معسكر سنة 1737م-1150هـ وأخيرا انتقل إلى وهران بعد الفتح الثاني في عهد الباي محمد الكبير سنة 1792م/1205هـ⁽¹⁾، وكان وضعها مشابها لبايلك التيطري، فقد بقيت تلمسان والمناطق غرب الجزائر تحت سلطة الحامية العسكرية منذ 1554م وحتى 1563م، أين ظهر بايلك الغرب كتنظيم سياسي وإداري وأرسل إليه أول باي وذلك هي عهد حسن بن خير الدين عندما وليا على الجزائر للمرة الثالثة (1567-1568م).

ويختلف بذلك بايلك الغرب عن بايلك التيطري والشرق، فقد اتخذ صبغة عسكرية نظرا للمناقشات والحرب التي نشبت بين الأتراك وسلاطين المغرب الأقصى من جهة، ونظرا لمتطلبات الدفاع العسكري ضد القاعدة الحربية الإسبانية في وهران والمرسى الكبير من جهة أخرى. وهذا ما أكسبه قوة معتبرة جعلته دائما على أهبة الاستعداد للدفاع والحرب⁽²⁾.

4-بايلك الشرق:

يعد إقليم قسنطينة من أكثر أقاليم الإيالة الجزائرية ثروة وخصبا، ومن أوسعها مساحة، فهو يمتد من البحر شمالا، إلى ما وراء بسكرة ووادي سوف وتوقرت وورقلة في حوض وادي ريغ وإيغرز جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا، إلى ما وراء إقليم ونوغة وبرج حمزة وأعماق جرجرة غربا⁽³⁾.

ومدينة قسنطينة هي قاعدة بايلك الشرق، تقع على نهر الرمل على مسافة نحو أربعين ميلا من البحر، وموقع هذه المدينة من أعظم المواقع⁽⁴⁾. فيذكر الكاتب كالبير Galibert أن بايلك قسنطينة يؤلف مملكة حقيقية تفوق في أهميتها بايلك التيطري وهران، وذلك لعدد سكانها المرتفع ومساحتها الشاسعة وثرواته الكبيرة ومناخه المعتدل والخصائص الإيجابية التي يتوفر عليها⁽⁵⁾.

(1)-محمد بن يوسف الزباني: ليليل الحيران وأنبس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق: المهدي البوعبدلي، للشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 190-192.

(2)-مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 297.

(3)-يحي بوعزيز: "الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19م"، مجلة الثقافة، ع80، الجزائر، 1984، ص 160.

(4)-وليام شالر: مصدر سابق، ص 36.

(5)-Eugene Vayssettes: Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837, presentation de Ouarda Siari-Tengour, Editions Bouchene, Paris, 2002 p8, 148.

وبإيالك الشرق هو آخر بإيالك يلتحق بالسلطة العثمانية بشكل رسمي، ويعبر أحمد الشريف الزهار عن ذلك بقوله: «وأخيرا فتحوا الناحية الشرقية، ونصبوا فيها بايا وسموه باي الشرق، وكانت قسنطينة بيد ملوك تونس، فلما رجعت لحكم الجزائر سكن باي الشرق بها، وكان لا يضاهيه باي تطري وباي الغرب من حيث القوة ووفرة الرعية، ولزمته لا تعطلها لزمتهما»⁽¹⁾.

ونتساءل هنا عن تاريخ الالتحاق الرسمي لقسنطينة بالسلطة العثمانية بالجزائر؟ وهل فصلت المصادر في تاريخ وكيفية استقرار العثمانيين بها وإخضاعهم لها؟ ثم لماذا كانت قسنطينة آخر مقاطعة تلتحق بالجزائر؟

إن هذا الفتح الذي يذكره الزهار كان وما زال محط جدل بين الباحثين والدارسين لتاريخ قسنطينة خلال العهد العثماني، فلم يكن هناك اتفاق بينهم حول تاريخ استقرار قسنطينة بها، وهذا نتيجة لتعدد الروايات واختلاف المصادر حول هذا الموضوع، وبالتالي فإن الفصل فيه أمر صعب خاصة وأن هناك الكثير من الدراسات ناقشت الموضوع ولم تصل إلى نتيجة حاسمة، والروايات عديدة ومختلفة.

فهايدو Haedo اعتبر سنة 926هـ / 1520م أين دخل خير الدين بربروس ميناء القل هي سنة دخوله قسنطينة باعتبار الميناء تابعا لها⁽²⁾، أما الأمبيري فيحدد التاريخ بسنة 932هـ / 1526م تاريخ وفاة أمير تونس أبي عبد الله محمد⁽³⁾، والقطار اعتمد تاريخ خروجهم من تونس (1534) ⁽⁴⁾ أما العنتري فقد ذهب أبعد من ذلك فاعتمد سنة 1050هـ - 1640م تاريخ فتنة قسنطينة⁽⁵⁾.

وهذه مجرد عينات بسيطة عن اختلاف الروايات حول دخول العثمانيون قسنطينة، وقد ناقشها الكثير من الباحثين أمثال جميلة معاشي في رسالتها "الأسر المحطية الحاكمة في بايالك الشرق" والتي توصلت في الأخير إلى أن دخول العثمانيين مدينة قسنطينة لم يكن مرتبطا بتاريخ معين، بل

(1) - أحمد الشريف الزهار: مرجع سابق، ص 35.

(2) - Fray diégo De Haédo: "Histoire des rois d'Alger" traduit par H.D DE Grammont", in R.A. N°24, 1880, p120.

(3) - جميلة معاشي: الأسر المحطية الحاكمة في بايالك الشرق الجزائري من القرن 10هـ - أي القرن 13هـ - 16-19م دراسة اجتماعية سياسية، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1990-1991. ص 94.

(4) - أحمد بن المبارك بن القطار: تاريخ قسنطينة، تحقيق رايح بونار، دت، دم. ص 56.

(5) - محمد الصالح العنتري: تاريخ قسنطينة، تقديم يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت. ص 7.

كان على مراحل وبعد محاولات عديدة⁽¹⁾.

أما ناصر الدين سعيدوني، فقد قدم لنا نظرية أخرى حول استقرار العثمانيون بقسنطينة من خلال مقال نشره بعنوان رسالة من أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني في شأن صالح رايس (963هـ-1555م)⁽²⁾. وأرسلت هذه الرسالة بعد الانتصارات التي أحرزها صالح رايس في الجزائر، فأبدى هؤلاء الأعيان مساندتهم وتأييدهم ورغبتهم في الدخول تحت راية الدولة العثمانية، لكونها أملاً لحماية الإسلام والمسلمين. ولذلك جاء سعيدوني ليعتبر تاريخها بمثابة الإلحاق النهائي والرسمي لقسنطينة بالكيان السيامي للجزائر⁽³⁾.

رغم أن هذه الرسالة دعمت الوثائق الخاصة بتاريخ قسنطينة في العهد العثماني، وحاول سعيدوني من خلالها حسم إشكالية التحاق قسنطينة بالسلطة العثمانية، إلا أنها تطرح لنا جملة من التساؤلات حول هؤلاء الأعيان الذين أرسلوا هذه العريضة للسلطان سليمان القانوني، لأن أسماؤهم حسب ما ذكره سعيدوني غامضة، ولم يعرف عنهم إلا إمضاءاتهم التقليدية المتعارف عليها، فهل هؤلاء الأعيان (العلماء والشيوخ) يمثلون كل سكان قسنطينة أم يمثلون فئة قليلة فقط؟.

ألا يمكن أن تكون هذه العريضة من طرف الحزب المناصر للعثمانيين فقط وهم آل الفقون؟ وبالتالي فإنها لا تمثل جميع الرأي العام القسنطيني، ومنه لا يمكن الجزم أن تاريخها يعتبر بمثابة الإلحاق الرسمي والنهائي لقسنطينة بالسلطة العثمانية، لأننا نعرف أن أسرة عبد المؤمن وأتباعها لم يكونوا ليشاركوا في تحزير تلك العريضة وهم رافضون لوجود العثمانيين بقسنطينة⁽⁴⁾ ورفضهم هذا كان من الأسباب الأساسية لتأخر دخولهم إليها.

والخلاصة التي تصل إليها أنه من الصعب للفصل النهائي في هذه النقطة خاصة وأن هناك جوانب مازالت غامضة، لكن كل ما يهمنا في هذه الدراسة أن العثمانيين حاولوا مرارا الدخول إلى قسنطينة والاستيلاء عليها، بل استطاعوا أن يتركوا حامية عسكرية خارجها بسطح المنصورة⁽⁵⁾، وهو الأسلوب الذي كان العثمانيون قد اعتمدوا في باقي المقاطعات حيث يتم ترك حامية عسكرية بها

(1)- جميلة معاشي: مرجع سابق. ص 96.

(2)- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية. ص 101-121.

(3)- المرجع نفسه. ص 114.

(4)- لمزيد من المعلومات حول انقسام سكان قسنطينة بين مؤيد للأتراك ومعارض لهم، انظر: محمد الصالح

العتري: مصدر سابق.

(5)- أحمد بن المبارك العطار: مصدر سابق، ص 57.

تمهيدا للسيطرة الكلية عليها وإرسال البايات إليها فيما بعد.

بالنسبة لقسنطينة فقد تم تعيين باي عليها بعد فتنة قسنطينة لسنة (975هـ/1567م)، وتكون بذلك آخر مقاطعة يصلها حاكمها من الجزائر، فتلك الاضطرابات جعلت السكان يثورون على الحامية العسكرية وشكوها للباشا، فاستغل الباشا هذه الفرصة وقام بضم المدينة والمناطق التابعة لها إلى باقي المقاطعات، وجعل عليها أول باي خلفا لقائد الحامية العسكرية، وقد أجمعت أغلب المصادر على أن أول باي عيّن على قسنطينة هو عثمان باي⁽¹⁾، وكان ذلك في عهد ولاية حسن بن خير الدين الثالثة (1562/1567م)، وبذلك يكون هو الذي عين أول البايات على المقاطعات الثلاث.

لكن الشيخ عبد الكريم الفقون (ت 1662م) لم يذكر في مخطوط "منشور الهداية" لقب "الباي" بل أورد كلمة "والي البلدة" وكلمة "الأمير"⁽²⁾، فيبدو أن لقب الباي لم يعرف به حكام قسنطينة إلا في فترة متأخرة من الحكم العثماني.

ثانيا: الإدارة المركزية والمحلية.

تتطلب منا دراسة مراسيم الدنوش ورمزيته معرفة التنظيم الإداري لأيالة الجزائر خلال العهد العثماني، والتعرف على موظفي الأيالة-صلاحياتهم ومهامهم سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الإقليمي المحلي، لأن هذه المراسيم والأبعاد مرتبطة بجميع هؤلاء الموظفين على اختلاف مستوياتهم، لكننا سنقتصر عند تقديمهم على المرحلة الأخيرة من تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ومن جهة أخرى لوضوح التشكيلة الإدارية خلال الفترة الأخيرة، والحقيقة أننا لم نجد دراسات تتناول تطور التنظيمات الإدارية في الجزائر، خلال كل فترة من العهد العثماني ولذلك نجد أغلب الدراسات تركز على المرحلة الأخيرة فقط..

والنظام الإداري العثماني نظام محكم التسيير، متصل ببعضه البعض على شكل سلسلة متصلة الحلقات، ابتداء من حكام أصغر الوحدات، في الدولة، ومرورا بحكام الولاية التي تتبعها تلك

(1)-فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (أواخر

القرن 18 إلى منتصف القرن 19)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1998. ص 68

(2)-عبد الكريم الفقون: منشور الهداية في كشف حال من الدعى العلم والولاية، تقديم تحقيق وتعليق أبو القاسم سعد

اش، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987. ص 67.

الوحدات، وانتهاء بالسلطة المركزية في استنبول حيث يقيم السلطان العثماني⁽¹⁾.

1- الإدارة المركزية:

تقوم الإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني على مجموعة من الموظفين السامين على رأسهم:

أ- الداوي:

يعتبر الداوي رئيسا للدولة، وقائدا للقوات النظامية الانكشارية تشمل مهامه الإشراف على اجتماعات الديوان وشؤون الإدارة العامة، فهو الذي يعين البايات على رئاسة البايك والموظفين الرسميين بمختلف المناصب، وهو صاحب القرار في تسيير الشؤون الخارجية والعسكرية في الحروب، ويوقع على معاهدات السلام، ويجدد أو يرفض حقوق الاستغلال للشركات الأجنبية، ويتلقى الضرائب والإتاوات من الدول الأوروبية، ويستقبل السفراء⁽²⁾.

وكلمة "الداوي" كلمة تركية لها معاني عديدة أهمها "العم" أو "الخال"⁽³⁾، وتستعمل هذه الكلمة في الجزائر تعبيرا عن الجندي الذي يعنيه الأوجاق ليتولى الحكم إلى جانب الباشا خلال الفترة بين سنتي (1671-1711م)، وبعدها أصبح يطلق عليه الألقاب المتداولة في الإدارة العثمانية في باقي الأيالات مثل "الباشا"⁽⁴⁾، ويذكر وليام شالر أن لقب الداوي لم يكن يلفظ في الجزائر وإنما يستعمله الأجانب⁽⁵⁾.

وحتى يعين الداوي أو الحاكم الجديد، يجتمع ديوان الأيالة بحضور كبار الموظفين والعلماء ومعظم جنود الأوجاق وقوادهم⁽⁶⁾، وبعد الاتفاق على الوالي الجديد يتقدم إليه العلماء والأعيان

(1)- خليفة حماش: مرجع سابق. ص 35.

(2)- وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية والتوزيع، الجزائر، 1980. ص 77.

(3)- سيرن كلتيان: قاموس تركي فرنسي، مطبعة مهران، باب العالي، استنبول، 1329هـ/1911م. مادة داوي (Daiy). ص 565.

(4)- خليفة حماش: للمرجع السابق. ص 46.

(5)- وليام شالر: مصدر سابق. ص 43.

(6)- خليفة حماش: المرجع السابق. ص 35.

ليجلسوه على كرسي الحكم ويلبسوه الخلعة السلطانية أو القفطان⁽¹⁾، ثم تجرى بعد ذلك احتفالات هذا التعيين، واختيار الأياشا الجديد يتطلب إرسال مدية بهذه المناسبة للسلطان العثماني، ليحصل على رموز الولاية (الفرمان التقليدي والسيف والقفطان)، فتصيب الداى رسميا لا يقع إلا بعد وصول تأكيد السلطان لانتخابه⁽²⁾.

أما المرتب الذي يتقاضاه الداى فلا يختلف عن مرتب أي جندي انكشاري آخر، ولا يختلف عنهم سوى أنه أول من يتلقى مرتبه يوم دفع المرتبات⁽³⁾. ويبلغ مرتبه (40 رغيفا يسلمها له شيخ البلدة، لكن إلى جانب هذا المرتب يتحصل على مداخيل أخرى، تتمثل في عوائد قناصل الدول وهدايا البايات الثلاثة وهدايا كبار موظفي الدولة عند تنصيبهم، إضافة إلى نسبة محدودة من غنائم الغزوات البحرية⁽⁴⁾.

ب- الديوان:

هو بمثابة مجلس عام يضم وزراء الدولة وكبار موظفيها وقادتها العسكريين والعلماء⁽⁵⁾، ولا يستطيع أن يصبح أي شخص في الديوان إلا إذا توفرت فيه الشروط التي ينص عليها القانون، فيجب أن تكون له خبرة في الجيوش البرية والبحرية⁽⁶⁾.

والديوان هو الذي يقرر في كل ماله علاقة بسياسة الأيالة الخارجية أو الداخلية، وإذا حدث أي اضطراب أو تمرد فإن أعضاء الديوان يحققون في الأمر، ويعملون على إعادة الأمن والاستقرار⁽⁷⁾، وينكر Venture De Paradis، أن أيالة الجزائر كان يوجد بها الديوان الخاص وهو مجلس الدولة والديوان العام وهو المجلس العمومي⁽⁸⁾.

(1) - أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق. ص: 141

(2) - وليام شالر: مصدر سابق. ص: 43.

(3) - خليفة حماش: مرجع سابق. ص: 43.

(4) - لمزيد من المعلومات حول الداى انظر:

- Venture De Paradis : Alger au 18^{eme} siècle, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1898. P108-109.

(5) - خليفة حماش: المرجع السابق. ص: 55.

(6) - حمدان خوجة: مصدر سابق. ص: 121.

(7) - المصدر السابق. ص: 123.

(8) - Venture De Paradis : Idem, P118.

ورغم ما ذكرته بعض المصادر عن الديوان، إلا أننا مازلنا نفتقر إلى دراسات معمقة حول تشكيلة الديوان ومهامه وصلحياته، والتطور الذي خضع له طيلة العهد العثماني، وإن كان بعض الباحثين حاولوا الإلمام بالموضوع⁽¹⁾.

لكن أغلب المصادر تحدثت عن الديوان في أواخر العهد العثماني، أين دخل في مرحلة من الضعف حتى عبر عنه وليام شالر بأنه أصبح مجرد شبح لاحول ولا قوة له⁽²⁾، أما حمدان بن عثمان خوجة فأرجع سبب ذلك إلى تركيز السلطة المطلقة بأيدي الباشوات⁽³⁾.

وبعد هذا الضعف الذي سرى إلى الديوان، لم يعد يقوم بمهام أساسية سوى جلسات المناسبات التقليدية كدفع المرتبات⁽⁴⁾، وتجديد البيعة للباشوات بمناسبة عيد الفطر⁽⁵⁾.

وإذا كان الديوان قد فقد دوره كمجلس استشاري للباشا في الجزائر، فإنه بقي يؤدي دوره كمجلس للوزراء أو الحكومة، يُعتمد عليه في تسيير دفة الحكم، وكان الديوان يقتصر في هذه الحالة على الموظفين الذين كانوا يشغلون المناصب العليا في الأيالة ويشرفون على مؤسساتها الإدارية الرئيسية⁽⁶⁾، والباشا هو الذي يعينهم وهؤلاء الموظفين هم: الخزناسي-الأغا- خوجة الخيل-وكيل الحرج-بيت المالجي-الخوجات أو الكتاب الأربعة⁽⁷⁾.

الخنزاسي: هو صاحب الخزينة وحارسها المكلف بإيداع مصادر دخل الدولة في شكل نقود ومقتنيات ثمينة، والإشراف على وجوه الاتفاقات المختلفة كدفع أجور الأوجاق⁽⁸⁾، فهو الوحيد الذي يسمح له بدخول الخزينة سواء لإيداع الأموال بها أو سحب ما تحتاجه نفقات الدولة، فعند مطلع الشمس من كل يوم يسلم الداوي المفتاح إلى الخزناسي، وتبقى الخزينة مفتوحة إلى الزوال فقط، وعندما يوصد الخزناسي بابها ويسلم المفتاح إلى الداوي لا تفتح مرة أخرى، حتى في أيام دفع

(1) -راجع: ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية وخليفة حماش: مرجع سابق وغيرهم.

(2) -وليام شالر: مصدر سابق. ص 42.

(3) -حمدان خوجة: مصدر سابق. ص 154.

(4) -Venture De Paradis : Op-Cit. P 66-67.

(5) -حمدان خوجة: المصدر السابق. ص 154.

(6) -خليفة حماش: مرجع سابق. ص 56.

(7) -وليام شالر: المصدر السابق. ص 43.

(8) -ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر. ص 170

المرتبات، ويساعد الخزنجي في مهامه بعض الموظفين من الحضرة واليهود⁽¹⁾.

وكان الخزنجي يحتل مركزا ساميا في الأيالة، فهو يعد الشخصية الثانية بعد الباشا، فينوبه عند غيابه في رئاسة الديوان، وسيقبل القناصل ويتفاوض معهم حول المسائل المتعلقة بعلاقات الأيالة مع بلدانهم، ويفصل في القضايا التي ترفع له من قبل الرعية، وقد كانت الحكومات الأوروبية تشير إليه في وثائقها باسم "الوزير الأول"، وتورد اسمه مباشرة بعد اسم الباشا في قوائم الهدايا التي ترسلها إلى الأيالة، كما كانت حصته تأتي مباشرة بعد حصة الباشا سواء من حيث قيمة محتوياتها أو حجمها، وكل هذا نتيجة المكانة التي يحتلها⁽²⁾.

أغا العرب: يعتبر من الموظفين السامين، إذ يقود وحدات الفرسان التي تتكون في معظمها من العرب والقبائل⁽³⁾، كما أنه يدير المناطق الداخلية للأيالة وبصفة خاصة المناطق المحيطة بمدينة الجزائر، كمنطقة الساحل وأوطان دار السلطان والمناطق الملحقة بها⁽⁴⁾.

وقد رتبه أسير الداوي كاتكارت-فصل أمريكا في المغرب- حسب نظام البروتوكول في الأيالة في المرتبة الثانية من حيث المعاملة والهدايا التي يحظى بها⁽⁵⁾.

خوجة الخيل: هو المشرف على أملاك الدولة، وزادت أهميته بسبب أهمية المنصب من الناحية المالية⁽⁶⁾، ومن المهام التي يقوم بها التصرف في الجمال المخصصة لنقل الجيوش والعتاد الحربي، وهو الذي يأمر بتوزيع هذه الخيول والجمال على مختلف قبائل الأيالة التي تتولى الاعتناء بها، والمحافظة عليها وذلك بعد أن تتمتع بخاتم الدولة⁽⁷⁾ كما أنه يشرف على تجنيد الفرسان (رجال المخزن)، وهو الذي يتحكم في القبائل المقيمة بعزل البايك الواقعة بدار

(1)-Venture De Paradis : Op-Cit. P106-107.

(2)- خليفة حماش: مرجع سابق. ص 59-60.

(3)- حمدان خوجة: مصدر سابق، ص 128.

(4)- أحمد الشريف الزهري: مصدر سابق، ص 48.

(5)- جيمس ليندر كاتكارت: مذكرات أسير الداوي كاتكارت فصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق وتقديم: إسماعيل

العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 144.

(6)- ويليام شالر: مصدر سابق، ص 43.

(7)- حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 128.

السلطان أو الموجودة ببايلك التيطري⁽¹⁾.

ويعتبر خوجة الخيل بمثابة الوزير الثالث في حكومة الأيالة الجزائرية، حسب مراسيم التشريرات التي تخول له الحصول على نصف ما يعطى للخرناجي وأغا العرب من الهدايا⁽²⁾.

-يالي وكيل حرج: هو موظف سام، يقوم بجميع أنواع النشاطات التي تتعلق بالميناء، سواء منها التجارية أو العسكرية⁽³⁾، كصناعة السفن والإشراف على عتاد الحرب، وتوزيع غنائم الحرب، كما يتولى أحيانا الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية⁽⁴⁾.

ورغم المهام التي يقوم بها هذا الموظف، إلا أن سلطته بقيت محدودة مقارنة بالخرناجي وخوجة الخيل، وهذا بسبب ضعف النشاط البحري ومعاداة جماعة الأوجاق والانكشارية له، باعتباره المشرف على طائفة الرياس المنافسين لهم في الحكم⁽⁵⁾.

-بيت المالجي: هو المسؤول عن كل المسائل المتعلقة بالوراثة، وتحديد نصيب خزينة الدولة من الوراثة، أو من الأملاك التي تُصادر، سواء بسبب عزل الموظفين أو وفاة أصحاب الثروة أو غيابهم عن الجزائر، وفي حالة غياب صاحب الثروة فإن هذا المسؤول يتولى تسيير العقارات والأموال الموروثة، وعند وفاة المسؤول عن بيت المالجي فإن جميع أمواله والثروات المتوفرة لديه تذهب إلى خزينة الدولة⁽⁶⁾. ويساعده في أداء مهامه قاض وموتقان وكاتباً ضبط ومسجلون⁽⁷⁾.

-الخوجات أو الكتاب الأربعة الكبير: أطلق لفظ "خوجة" في الإدارة العثمانية على الأشخاص الذين يحسنون القراءة والكتابة، أو المتعلمين الذين يمارسون وظائف التربية والتعليم في المؤسسات الحكومية -أو لمباشرة وظائف إدارة في الأجهزة الحكومية، وقد كان الباشا ومساعدوه

(1)-ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 227.

(2)-أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص 45.

(3)-المصدر نفسه، ص 50.

(4)-ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 227.

(5)-المرجع نفسه، ص 228.

(6)-عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

1997، ص 66.

(7)-حمدان خوجة: مصدر سابق، ص 134.

يختارون كتبهم وأمناءهم من بين جنود الأوجاق المتعلمين⁽¹⁾.

وأهم هؤلاء الكتاب أو الخوجات وعددهم أربعة:

-**الكتاب الأول أو المقاطعي:** وهو رئيس الكتبة الآخرين، المكلف بفرض الضرائب والمحافظة على سجل محاسبات الدولة الرئيسي، المشتمل على ما تحتويه سجلات الكتاب الثلاثة الآخرين، كالتقوانين العسكرية المعمول بها وأسماء ورتب وأجور فرق الانكشارية من أوجاق ومحلة ونوبة، لأن تلك الدفاتر الثلاثة يقيد فيها ما يجري تجنباً للخطأ أو النسيان⁽²⁾.

-**الكتاب الثاني أو الدفتر دار:** يكلف بتسجيل مصادر دخل البلاد من الضرائب والرسوم العينية، ويعطى له حق مراقبة مخازن الدولة.

-**الكتاب الثالث أو وكيل الحرج الصغير:** يهتم بالسجلات الخاصة بغنائم البحر وأمور الديوان (الجمارك).

-**الكتاب الرابع أو الرقمجي:** مكلف بالسجلات المتعلقة بمصالح البايك، والمتصلة بالشؤون الخارجية للبلاد مثل الشكايات الصادرة من القناصل المقيمين بمدينة الجزائر، وقد تراجعت مكانته ونفوذه نتيجة ازدياد المشاكل بين الجزائر والدول الأوروبية، والتي كانت تتجاوز⁽³⁾.

إضافة إلى هؤلاء الموظفين السامين والوزراء الرئيسيين، فإن هناك قائمة طويلة من الموظفين في الأيالة، ووظائفهم متعددة ومراكزهم مختلفة ويصعب علينا تناولهم جميعاً في هذه الدراسة، نظراً لعددهم الكبير من جهة ولأنه يخرج عن موضوعنا الرئيسي في هذا البحث من جهة أخرى، والواقع أن الكثير من المصادر والمراجع تناولت هؤلاء الموظفين مع إبراز مهامهم وصلاحياتهم ويمكن الرجوع إليها للإطلاع أكثر على الموضوع⁽⁴⁾.

(1)- خليفة حماش: مرجع سابق، ص 68.

(2)- حمدان خوجة: مصدر سابق، ص 129.

(3)- ناصر الدين سعيدوني: ورقلة جزائرية، ص 231.

(4)- لمزيد من المعلومات انظر: Venture De Paradis : Op.cit, P115-117.

- ناصر الدين سعيدوني: ورقلة جزائرية، ص 214-256.

2- الإدارة المحلية:

تعتبر الإدارة المحلية صورة مصغرة عن الإدارة المركزية من حيث التنظيمات الإدارية وصلاحياتها، واختصاصات الموظفين، والاختلافات الواقعة بينها ناجمة عن طبيعة البايك كمقاطعة تابعة للسلطة المركزية، لديها خصائصها ومميزاتها المستقلة، والتشكيلة الإدارية للبايك قائمة على وظيفة الباي، ومجموعة من الموظفين المساعدين له أو من اعتبرهم سعيديوني كديوان للبايك.

أ- الباي:

وهو المسؤول الأول على البايك، أما بالنسبة للأيالة ككل فيأتي بعد الأغا في الترتيب حسب ما ينكره حمدان خوجة (1).

وهو يعين من طرف الداي ويخضع لسلطته، لكنه يتمتع بسلطة مطلقة ضمن حدود البايك، فيسير الحامية الانتكشارية المنظمة وغير المنظمة (القبائل) للمقاطعة، ولا يحد هذه السلطة سوى بعض الالتزامات، كالحضور لدار السلطان كل ثلاث سنوات لتقديم الضرائب وأصناف الهدايا (2).

ومن بين المهام الأخرى التي يقوم بها الباي، هي المحافظة على الأمن والحيلولة دون انتفاضة وعصيان القبائل، كما كان يتكفل بدفع أجور الحامية التركية الموجودة بالبايك، وتأمين الطرق لإبقاء الاتصال بمركز السلطة بالجزائر، والاهتمام بالمرافق العامة بالمدن الكبرى التابعة له (3)، كما أن للباي حق التصرف في رعيته بالضرب والسجن والعقوبة، وحتى القتل عند ارتكاب العرب لأي خطأ، أما الأتراك فإنه لا يستطيع قتل أحدهم إلا بمشاورة الباشا (4).

والباي يختار من الموظفين الذين يكونون حاشية الباشا، ومن كبار أعضاء الميليشيا التركية، وأحيانا من الأتراك القاطنين بالمدينة، أو من منطقة أخرى من الأيالة (5)، ويذكر حمدان خوجة أنه قد جرت العادة في بايك الشرق أن يكون الباي صبها لشيوخ العرب، ومطلعا على العادات

(1)- حمدان خوجة: مصدر سابق، ص 138.

(2)- E. Vayssettes : Op-Cit. P24.

(3)- ناصر الدين سعيديوني والمهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ-العهد العثماني-، ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984. ص 20.

(4)- محمد بن يوسف لزياتي: مصدر سابق، ص 190.

(5)- ميساوي أحمد: النظام الإداري للبايك الشرق 1791-1839م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1987-1988. ص 49.

والتقاليد المعمول بها في تلك المناطق⁽¹⁾، أما استرهازي (Esterhazy) فيذهب إلى أن منصب الباي يمكن أن يشترى، فالشخص الذي يقدم أكثر الهدايا وأعلىها للباشا أو لأحد الرجال المهمين في الديوان، هو الذي يعين بايا⁽²⁾.

والباي الجديد يجد موردا هو بداية لثروته، يتمثل فيما يتركه الباي القديم من عتاد حربي وكل ما له صلة بالإدارة التي كان مكلفا لها، لأنها لا تعود إلى وراثته بل تترك في مسكنه تحت تصرف الباي الجديد، حتى لا يكون مضطرا إلى شرائها أو المطالبة بالأموال اللازمة لذلك⁽³⁾.

ب- الخليفة:

له سلطة التصرف في شؤون الأوطان (مناطق السهول) وسلطته تشمل كل المقاطعة، ويخضع لأوامره القياد، ويعمل على جمع الضرائب باستخدام الحامية العسكرية مرتين في السنة مرة في فصل الربيع وأخرى في فصل الخريف، ويذهب بها إلى الجزائر نيابة عن الباي، وهذا ما يعرف بالذنوش الصغير⁽⁴⁾.

ويتكرر الأغا إسماعيل بن عودة المزاري «أن الباي كان له خليفتان من الترك، أحدهما ينوب عنه في الخروج إلى الرعية بالجهة الشرقية خاصة، لأخذ مال الدولة منها، ويتصف فيها بما شاء على إرادة الباي، وفي القوم إلى الجزائر ويقال له خليفة الشرق، والآخر ينوب عنه في قاعدته بالجلوس، إذا غاب الباي عن الرعية أو حالة الذنش (كذا)، ويقال له خليفة الكرسي»⁽⁵⁾.

ج- الباش خزناجي أو الخزندار:

يكلف بمصادر دخل الدولة، والنفقات المترتبة عن مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية والمالية بالبايلك⁽⁶⁾، و يتكرر تبدينا خزندار باي معسكر في منكراته، أن مهمة الخزندار ليست سهلة، فهو الذي يعد المحلة ويرتبها ويتفقد كل شيء، كما يمكن أن يكون الخزندار أحيانا وسيطا بين

(1)- حمدان خوجة: المصدر سابق. ص 138.

(2)- W.Esterhazy : Op-Cit, P239.

(3)- حمدان خوجة: المصدر لسابق. ص 138.

(4)- E. Vayssettes : Op-Cit. P25.

(5)- المزاري: مصدر سابق. ص 271.

(6)- ناصر الدين سعيدوني: ورفات جزائرية. ص 243.

الأشخاص الذين يريدون الحصول على منصب معين في البايلك وبين الباي، حيث يدفع أولئك مالا له مقابل الحصول على المنصب⁽¹⁾، ولذلك اكتسب منصب الخزانجي أهمية كبيرة في البايلك.

د- قائد الدار أو شيخ البلد⁽²⁾:

كان مكلفا بالإدارة وشرطة المدينة، يوفر للحامية العسكرية المؤونة الشهرية، ويدير الممتلكات الريفية للبايلك، والعقارات المصادرة الواقعة داخل المدينة، ويهتم بما يحتاجه موظفو المساجد. وهو أيضا قاض ينظر في التجاوزات والجرائم المقترفة في المدينة، ويستطيع أن يعاقب دون تمييز بالحبس أو التعزير، ماعدا أحكام الإعدام فهي تخضع للباي⁽²⁾.

هـ- آغا الدائرة:

هو قائد فرسان المخزن، مكلف بكل ما يهم هذه الجيوش، فهو يدير مثلا في بايلك الشرق تسعة وثلاثين قبيلة، وعادة ما تسند له خرجات ضد القبائل المضطربة⁽³⁾، ومنصب آغا الدائرة لا يتولاه من الناس إلا من كان من أبناء البيوت الكبار المؤهلين له غاية التأهيل⁽⁴⁾.

و- الباش كاتب:

يتولى كتابة برقيات الباي، ويراقب المراسلات المكتوبة من الكتاب الآخرين، ويرسل برقيات تعيين موظفين آخرين، ويساعده في أداء مهامه كاتب فرعيون، مكلفون بكتابة التقارير الشفوية في القضايا الخاضعة لعدالة الباي، والمراسلات العامة مع الشيوخ والقياد.

(1)-احميدة عميرلوي: الجزائر في أنبيات الرحلة والأمير خلال العهد العثماني -مذكرات تيدنا أتمونجا-دار الهدى، الجزائر، 2003. ص 61-63.

(2)-هما وظيفتان منفصلتان لكنهما متشابهتان في المهام، والفرق بينهما أن: قائد الدار موظف إداري رسمي مكلف بتطبيق القوانين الإدارية في حين شيخ البلد: يشرف إشرافا أدبيا على أمور المدينة العامة، والإشراف على حسن جباية الضرائب من قنجر والحرفيين، والمشاركة في الاجتماعات التي يدعو إليها نقيب الأشراف، وتوارث منصب قائد لدار أسرة ابن الأبيض منذ 1168هـ-1755م، حتى بداية القرن 19م أين استولت عليه أسرة ابن الجاوي، أما منصب شيخ البلد فقد احتكرته منذ بداية الحكم العثماني أسرة الفقون: انظر: معاشي: مرجع سابق. ص 129-130.

(3)-E. Vayssettes : Op. Cit, p25.

(4)-Ibid. P25

(4)-المزاري: مصدر سابق. ص 272.

ز-الباش سيار:

يُحصل إلى الجزائر برفقيات الباشا، ويسلمها له بنفسه ويتلقى الاتصالات التي يمكن أن تحدث، ويرافق الخلفية عند حملته للدنوش إلى الجزائر.

ح-الباش مناس:

يدخل تحت سلطته كل ما يتعلق بالحراسة ورعاية الخيول و الأحصنة التي يمتلكها البايك و حمايتها.

ط-شاويش الكرسي (شاوش العرش):

عدهما إثنان وأصلهما تركي، عندما يخرج الباي يسيران امامه مباشرة ويحييان الجمهور باسمه⁽¹⁾.

و جميع هؤلاء الموظفين الذين سبق تكررهم، يشير Vayssettes إلى أنهم يحملون اسم مخازنسي أي رجال الحكومة، وأنهم لهم حق التقرب من الباي، ومرافقته في كل خرجاته، فهم يمثلون مستشاريه الخاصين⁽²⁾، وتحت هؤلاء الموظفين السامين، الذين كونوا الإدارة العليا للمقاطعة، يأتي مجموعة من الموظفين أقل درجة، ولا يتصلون بالباي مباشرة إلا عند الضرورة⁽³⁾.

ويمكن أن نخلص في هذا الفصل؛ إلى أن التنظيم الإداري في الجزائر خلال العهد العثماني كان تنظيمًا محكمًا، فالتقسيمات الإدارية وأجهزة الحكم التي عرفتها الأيالة، ساهمت في التسيير الحسن لشؤون الدولة، ومكنت العثمانيين من السيطرة ولو بشكل نمبي-طلي البلاد، وبقية الإيالة موحدة تون أي انقسامات، إلا إذا استثنينا بعض الثورات الداخلية الراضية لسلطة العثمانيين.

وما ساعد أيضا للعثمانيين في إدارة شؤون الإيالة، هو المحافظة على بعض التقاليد الإدارية التي كانت سائدة في العهد الحفصي والزياني، نظرا لملاحتها لأوضاع البلاد، وتماسيها مع الحالة السائدة آنذاك بالأرياف والحواضر، فأبقوا مثلا على سلطة شيوخ القبائل ورؤساء العشائر، ودعموا

(1)-E. Vayssetes : Op-Cit.P 25-26.

(2)-Ibid. P26

(3)-لمزيد من المعلومات حول باقي الموظفين انظر: E. Vayssetes : Op-Cit.P 26-28.

-ناصر الدين سعيدوني: وثائق جزائرية. ص 245-246.

-المزاري: طلوع سبت السعد، ج 1. ص 272.

مرابطي الطرق وشيوخ الزوايا، فحافظوا على أوضاع أراضي المخزن الخاضعة وأراضي السبيا الممتنعة، واكتفى بذلك الأتراك بالإشراف غير المباشر، بينما أعطيت للأعيان والموظفين المحليين المتعاملين مع أهالي الأرياف صلاحيات محدودة، خاضعة لتوجيهات الموظفين الأتراك المقيمين بالمدن العسكرية المهمة⁽¹⁾.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)-ناصر الدين المعيدوني: ورقات جزائرية. ص 254-255.

الفصل الثاني:

الدينوش ومكوناته

أولاً: تعريف الدينوش

ثانياً: أصل ممارسة عملية الدينوش

ثالثاً: مكوناته

1- الأموال النقدية (الكمية والعملات)

2- الأموال العينية (المنتجات والأعوار)

ظهر لنا مما سبق، أن الإدارة العثمانية في إيالة الجزائر محكمة التنظيم في العديد من الجوانب، حيث حافظت على مجموعة من التقاليد طيلة تواجدنا بالجزائر، وهو ما كان عاملا مهما في تسهيل إدارة البلاد من جهة، واستمرار مؤسسات الدولة في تأدية المهام المنوطة بها من جهة أخرى، وإن كانت قد حدثت فيها بعض التغييرات.

وتعتبر عملية تقديم الدنوش إحدى التقاليد التي حافظت عليها الإدارة العثمانية في الجزائر لفترة طويلة، فهي لا تعد حدثا اقتصاديا فحسب، بل هي أيضا ظاهرة ذات أبعاد سياسية، تشرح لنا جانبا من العلاقة القائمة بين البايات كحكام للأقاليم، والباشوات كولاة على الإيالة ككل.

ولفهم هذا الحدث الاقتصادي والسياسي والإداري، ينبغي فهم ملولته ومعناه، ومعرفة جانب من الوضع الاقتصادي في تلك الفترة، المتمثل في نوعية البضائع والمنتجات والأموال النقدية المتداولة وقتها.

أولا: تعريف الدنوش

كانت المقاطعات الثلاث: الشرق-الغرب-التيطري تابعة لمركز السلطة التركية بدار السلطان، وتخضع لسلطة الباي الذي يُعيّنه باشا الجزائر، وكان كل باي ملزما بالدخول إلى للجزائر كل ثلاث سنوات، أن لم يلحقه عذر من مرض، وإلا بعث خليفته عوضا عنه، وذلك لتقديم الأموال والضرائب المفروضة على بايلكه، ويسمى هذا التقديم "الدنوش"⁽¹⁾. فقد كان البايات يخضعون لمحاسبات دورية تتم وفق قواعد تقليدية جرت الإدارة العثمانية بالجزائر عليها، فكان كل باي ملزما بأن يقوم بتلك المهمة بنفسه عند مرور أول سنة على تعيينه، ثم يبقى بعد ذلك يقوم بها بنفسه مرة كل ثلاث سنوات⁽²⁾.

والدنوش نوعان، هناك الدنوش الكبير وهناك الدنوش الصغير، أما الأول فهو ما كان يقوم به الباي بنفسه كل ثلاث سنوات، وإن كان بعض البايات يرسلون أحيانا بالخليفة بدلا عنهم، كما فعل مثلا الباي بوشلاغم باي الغرب، حيث كان خليفته محي الدين المسراتي هو المكلف بإيصال الدنوش الكبير⁽³⁾. وسنركز في بحثنا هذا على هذا النوع باعتبار أن المراسيم المصاحبة له تظهر

(1)-محمد بن يوسف لزياتي: مصدر سابق. ص 190.

(2)-خليفة حماش: مرجع سابق. ص 87.

(3)-W.Esterhazy: Op-Cit. P173.

خاصة عندما ينتقل الباي بنفسه إلى الجزائر لتقديم الأموال والضرائب ومختلف الهدايا.

أما الدنوش الصغير؛ فهو التقديم السداسي لضرائب البايك لخزينة الأيالة بواسطة خليفة الباي ويكون في فصلي الربيع والخريف⁽¹⁾، وعندما "يدنش الباي فإن خلفاؤهم لا يدنشون" حسب تعبير الزهار⁽²⁾، وفي هذا النوع لا تظهر المراسيم بشكل كبير كما هو الحال في الدنوش الكبير، وكلا النوعين بمثابة مطلب عيني (بضائع ومنتجات) ومساهمة مالية توجه لتقديم مساهمة المقاطعات في مداخيل الخزينة العامة للجزائر⁽³⁾.

لكن إذا كان معنى "الدنوش"؛ هو الأموال العينية والنقدية التي يحملها البايات وخلفاؤهم لتقديمها لخزينة الأيالة بالجزائر، فما معنى كلمة الدنوش من الناحية اللغوية؟، وهل هي كلمة عربية أم تركية؟.

ورد لفظ الدنوش في العديد من الوثائق والمراسلات الموثقة في سجلات الإدارة العثمانية⁽⁴⁾، ولم نجد له شرحا في هذه الوثائق والمراسلات، بل مذكورة بشكل عفوي باعتبارها ملولا معروفا مستعملا من طرف الجميع، في حين نجد أحمد توفيق المدني⁽⁵⁾ يذكر أن كلمة "الدنوش" كلمة محلية تعني المحاسبة على الضرائب، وهو نفس المعنى الذي أورده ناصر الدين سعيدوني⁽⁶⁾ في كتابه "النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني".

وأما W.Esterhazy فيذكر أن الفعل المشتق من كلمة دنوش هو "يدنش" فنقول يدنش الباي، ويشرح ذلك قائلا: «أن في عمالة وهران نقول يشرق الباي أي يذهب إلى الشرق، وفي عمالة قسنطينة نقول يغرب الباي أي يذهب إلى الغرب»، وهذا الفعل يعني أن هذا الباي يذهب

(1)-E.Vayssetes: Op-Cit. P31.

(2)-أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق. ص35.

(3)-ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والحياة-الفترة الحديثة-، دار الغرب الإسلامي. بيروت، 2001. ص334.

(4)-انظر: الرسالة 7، المجموعة 3206 الملف الأول والرسالة 12-13، المجموعة 6205 الملف الثالث، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

(5)-أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 . ص110. التهميش 2.

(6)-سعيدوني: النظام المالي. ص100 تهميش 70.

إلى الجزائر لأخذ اللزمة المفروضة عليه⁽¹⁾.

ويبدو أن المعنى الذي قدم له لم يكن شرحاً لغوياً بقدر ما كان شرحاً لمعنى الذنوش من الناحية الاصطلاحية.

والملاحظ أن أحمد الشريف الزهار الذي تحدث عن هذا المصطلح في بعض المواضع من منكراته، ووصف بدقة الزيارة التي تتعلق به، صاغ هذا المصطلح بأساليب اللغة العربية، وأخضعه لقواعدها، فجعله مرة في صيغة الفعل ومرة في صيغة الاسم، فقال في الحالة الأولى⁽²⁾: «وقد كان من عادة البابالار (يقصد البايات) أنهم كانوا يذنوشون كل ثلاثة أعوام»⁽³⁾. وقال في الحالة الثانية: «لما وقعت المهاندنة مع الإصبانيول، كما ذكرنا جاء وقت الذنوش»⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «أما دنوش باي الشرق، فإنه يدخل الجزائر في فصل الصيف كل ثلاثة أعوام»⁽⁵⁾.

لكن إذا رجعنا لمعنى "الذنوش" من الناحية اللغوية نجد أنه كلمة تركية تعني "العودة"⁽⁶⁾، ومن تم فحقيقته هي "ذنوش Dönüs" الذي يعني العودة، وبناء على ذلك يكون معنى المصطلح هو عودة أو رجوع البايات بأنفسهم كل ثلاث سنوات، أو يرسلون نيابة عنهم خلفاءهم كل ستة أشهر إلى مدينة الجزائر، ليقدّموا للباشا حساباتهم المالية وتقاريرهم العامة، وفق ذلك يعلنون خضوعهم له، باعتبارها الحاكم الأول في البلاد، وصاحب اليد المطلقة على كل الموظفين بها، والمسؤول الأكبر على الأحداث التي تقع فيها، وانطلاقاً من ذلك يحدد مصير الثقة التي وضعها فيهم الباشا عند تعيينهم، وذلك إما بتجديدها لهم وإلباسهم القفطان مرة أخرى أو سحبها منهم وتعيين من خلفهم، وقد يعاقبهم زيادة عن ذلك، ويتحدد كل ذلك بناء على التقارير السرية التي تصله عنهم⁽⁷⁾. ومن جهة أخرى العودة كل ثلاث سنوات وتقديم الضرائب وفروض الطاعة تثبت مدى الولاء الذي يكنه الباي والبايالك ككل لمركز السلطة العثمانية بدار السلطان.

(1)-W.Esterhazy: Op-Cit P172.

(2)-خليفة حماش: "أهمية المصطلحات التركية في دراسة التاريخ والحضارة الإسلامية"، تحية وتقدير للأستاذ خليل الساحلي أوغلو، ج1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أكتوبر-نوفمبر 1997، ص153.

(3)-الزهار: مصدر سابق، ص29.

(4)-لمصدر نفسه، ص36.

(5)-لمصدر نفسه، ص46.

(6)-بيران كلكيان: مرجع سابق، مادة دنوش. ص592.

(7)-خليفة حماش: "أهمية المصطلحات التركية"، ص88.

وهذا التقديم يأخذ صبغاً احتفالية محكمة بطقوس دقيقة ومعبرة، فانتقال الباي إلى مدينة الجزائر تصاحبه احتفالات ومراسيم وتشریفات تبدأ بتجهيز موكب الباي، من تحضير المحاصيل والأموال والمنقجات المختلفة، ثم الانطلاق نحو الجزائر مرورا بعدة محطات على الطريق السلطاني، وأخيرا الاحتفال بوصول الباي وشروعه في توزيع الهدايا⁽¹⁾، والتي يستفيد منها الباشا وحاشيته من وزراء وموظفين سامين وكذا الرعية، فيقيم للباشا أحسن الهدايا قبل أن يدفع الغرامة (محصول الضرائب المتنوعة)، ويحصل بالمقابل على هدايا سنوية تتمثل خاصة في قفطان التولية.

إذا مصطلح الدنوش الذي يعني العردة، يؤكد لنا أن العبرة من تقديم الحسابات المالية والهدايا المختلفة، والاحتفالات والمراسيم للطويلة المرافقة له، ليست فقط محاسبية ومتابعة الباشا لولاية مقاطعته وجمع الأموال في خزينة الأيالة، بل هي قبل كل شيء إثبات للولاء وتجديد للولاية، فهذه الضريبة التي يرسلها الباي للباشا من قبل خليفته كل سنة أشهر، ويأخذها هو كل ثلاث سنوات، هي تأكيد لتبعيته وولائه للسلطة المركزية، وفي الوقت ذاته يتم بموجبه توقيفه أو تعيينه من قبل الباشا، فإذا التمس فيه حسن النية والولاء قام بتجديد ولايته على رأس البايك، أما إذا تبين له أنه غير وفي لواجباته وشك في ولائه يقوم بتسريحه، ويحدد ذلك انطلاقا من ضريبة الدنوش وقيمتها ومكوناتها⁽²⁾.

ثانيا: أصل ممارسة عملية الدنوش

عند دراستنا للتطبيقات الإدارية التي عرفتها الجزائر خلال العهد العثماني، وصلنا إلى أن العثمانيين في الجزائر حافظوا على بعض التقاليد الإدارية التي كانت سائدة في الفترة الإسلامية السابقة، التي ورثوها عن بقايا الإدارة الزيانية و الحفصية ومن قبلهم الموحدية⁽³⁾، لكن هل تقديم عوائد الدنوش إلى الخزينة العامة بالجزائر يعود لهذه الفترة، أم أنها عملية استحدثتها الإدارة العثمانية؟ وإذا كان الأمر كذلك هل نجد ما يماثله في الإيالات العثمانية الأخرى بالمشرق، أم أن الإدارة الجزائرية انفردت بهذه الظاهرة؟ وأخيرا إذا انفردت به الجزائر هل تزامن ظهوره مع ظهور البايكات وتعيين البايات عليها، أم أن تأخر إلى فترات لاحقة؟.

إذا رجعنا إلى الفترات السابقة للعهد العثماني في الجزائر، نجد أن الدويلات التي كانت قائمة

(1) الزهار: مصدر سابق. ص 36 وما بعدها.

(2) سيملوي: مرجع سابق. ص 55.

(3) سحيدوتي: ورقات جزائرية. ص 254.

في المنطقة بدءاً من دولة المرابطين والموحدين ثم الحفصيين والزيانيين، كان يحكمها أمراء يخضعون لسلطتهم ولاية الأقاليم⁽¹⁾، وكان لهؤلاء الولاة سلطات واسعة، فكان لهم حق التصرف في تعيين أو عزل من دونهم من الموظفين، وتدبر أمور الجيش والقضاء وجباية الخراج والقيام بالتحركات العسكرية المختلفة وغير ذلك، لكن رغم اتساع سلطتهم إلا أن الأمراء المرابطين والموحدين لم يتركوهم دون رقابة وإشراف منهم، وذلك حتى لا يستبد أحد الولاة بولايته، وينفصل بها عن الدولة، فكان الأمراء يتفقون الولايات ويطلعون على تصرفات عمالهم، كما كانوا يستدعونهم أحياناً إلى مركز الحكم لمحاسبتهم كما فعل الخليفة الموحي يوسف بن عبد المؤمن، حيث استدعى ولاة الأندلس في سنة 564هـ-1168م، وذلك للاطلاع على أعمالهم⁽²⁾.

وفي بعض الأحيان كان الوالي ينتقل من ولايته متوجهاً للعاصمة ليعرض على الخليفة بعض المشاكل التي تواجهه، كما فعل أبو علي الحسين بن الخليفة عبد المؤمن الوالي في قرطبة، حيث توجه في سنة 575هـ-1179م إلى العاصمة مراکش لمناقشة بعض المشاكل في الأندلس مع الخليفة الموحي⁽³⁾،

ومن خلال هذا نجد أن قضية محاسبة الحكام لولايتهم كانت واردة في السابق، وهذا أمر منطقي، لكن انتقال الولاة إلى العاصمة للمحاسبة لم يكن في وقت محدد أو بصورة منتظمة، كما لم أجد من خلال البحث أن هذه المحاسبات، وتقديم التقارير حول المقاطعات كان يشترط فيه التزام في كل مرة مع تقديم الضرائب والمحاسبات المالية، وهل ولاة الأقاليم هم الذين يقومون بنقلها وتقديمها، أم أن الأمراء هم الذين يرسلون من يتولى هذه المهمة؟.

هذا بالنسبة لمحاسبة وتقديم الضرائب، أما بالنسبة لتبادل الهدايا بين الباشاوات والبايات- وهي إحدى مراسيم الدنوش- فلم تكن ظاهرة جديدة استحدثت في الجزائر خلال العهد العثماني، فتبادل الهدايا بين الحكام والولاة، عرفتها دويلات المغرب قبل هذه الفترة، بل أن التاريخ الإسلامي وحتى تاريخ الشعوب الأخرى عرف هذه الظاهرة.

ويتزامن هذا التقديم خاصة عند إعلان الطاعة والولاء للخليفة أو سلطان ما، فكانت الهدايا

(1)-نظر في الموضوع، روبر باروشنيك: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ج2، ترجمة حمادي الساطي، ط1، مدار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988. ص99 وما بعدها.

(2)-حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب، والأندلس -عصر المرابطين والموحدين- ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980. ص137-138.

(3)-المرجع نفسه. ص139.

تزيد تأكيدا على هذا الولاء، فنجد أمراء وسلاطين دويلات المغرب في القرون الوسطى، يرسلون الوفود محملة بالهدايا إلى الخلفاء العباسيين والفاطميين، لإعلان الطاعة والولاء لهم.

فيذكر ابن خلدون مثلا أن يوسف بن تاشفين، عندما بسط سيادته على الأندلس، أرسل إلى الخليفة العباسي أحمد المستظهر بالله (487-512هـ / 1074-1118م)، بوفد من الأعيان وزوده بهدية ثمينة وكتاب يطلب فيه تقليدا بولاية البلاد، التي بسط نفوذه عليها فجاء الرد بتقليد الخليفة وعهد له بالولاية⁽¹⁾.

كما نكر ابن حيان في كتابه "المقتبس في أخبار بلد الأندلس"، أن العديد من أمراء البربر بالعدوة (بلاد المغرب)، قد أعلنوا الطاعة والولاء للخليفة الأموي بالأندلس الناصر لدين الله، فأرسلوا إليه بالهدايا طلبا للمودة معترفين بطاعته، ومن هؤلاء الحسن بن عيسى الحسيني الذي كتب له سنة 318هـ/930م معلنا عن ولائه وأرسل إليه مع الكتاب نيفا وعشرين فرسا عدوية، وثلاثا وعشرين من كرام الإبل وعشرا من الضأن الدمانية وغزالين جميلين، وثمانية من النعام، فرضى الناصر لدين الله بذلك وعقد له الولاية⁽²⁾.

لكن تقديم الهدايا هنا يختلف عن تقديم الهدايا المصاحب للدنوش، فهذه الهدايا كانت تقدم عند إعلان الولاء لأول مرة، أو في مناسبات معينة، كما أن الأمراء كانوا يرسلونها في بعثات تضم الأعيان والفقهاء، أما ما كان يقدمه البايات للباشوات في الجزائر فكانوا يؤدونه بأنفسهم وبشكل دوري كل ثلاث سنوات، أو مع خلفائهم كل ستة أشهر. لكن مع ذلك هناك هدف مشترك بينهما وهو تأكيد الولاء والطاعة واستمالة الحاكم وإرضائه.

ومنه نستنتج أن عملية تقديم الدنوش التي كانت تؤدي كل ثلاث سنوات من طرف البايات وفق مراسيم وتشريفات محددة لتأدية الضرائب وتقديم تقارير عن مقاطعاتهم، لم تعرفها الإدارة التي كانت سائدة في الفترة الإسلامية السابقة على للعهد التركي بتلك الصورة وبذلك الشكل، ومنه تكون قد استحدثت خلال العهد العثماني، وإن كانت فكرة محاسبة الحكام لولاتهم ودفع هؤلاء الضرائب للسلطة المركزية، وتبادل الهدايا فيما بينهم كانت، واردة قبل هذه الفترة.

(1) -سعدون عباس نصر الله: دولة المرابطين في المغرب والأندلس عهد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، ط1، دار النهضة العربية، 1985. ص156.

(2) -ابن حيان: المقتبس في أخبار بلد الأندلس، نج: بيدرو شمنطار، ج5، مدريد، المعهد الإسباني العربي للثقافة، الرباط، كلية الآداب، 1979، ص265.

وإذا كنا قد وصلنا إلى أن الدنوش هو تقليد عثماني استحدثه الأتراك فإن ذلك يوصلنا إلى إشكالية أخرى: هل انفردت الجزائر بهذا التقليد، أم أن الإيالات العثمانية الأخرى عرفت ما يماثله؟

الثابت أن التنظيمات الإدارية في الإيالات العثمانية مستمدة في الأصل من التنظيمات القائمة في مركز هذه السلطة، لكن هناك اختلافات بين التنظيمات الموجودة بين الإيالات في الشرق ومثيلاتها في الغرب وفي أوروبا، لكن الشائع بين هذه الإيالات هو إعطاء مقاطعات أو ولايات مقابل دفع مبلغ للسلطان، وقدر محدد من الضرائب للخزينة، ويكون على رأس الولاية وال له نصيب وافر من حرية التصرف⁽¹⁾.

وبالتالي فإن هذه الإيالات متشابهة عموما من الناحية التنظيمية، لكن تختلف في بعض الجوانب، فمن خلال المراجع التي تم الاطلاع عليها لم أجد ما يماثل الدنوش في الإيالات العثمانية بشكله المعروف في الجزائر، وتبقى الفكرة الأساسية الموجودة هي تقسيم الولاية للحكام الضرائب والتقارير الخاصة بمقاطعاتهم، إضافة إلى تبادل الهدايا، وهذه هي الأشكال التي كانت موجودة في الدول الإسلامية منذ العصور الوسطى، فيما يتعلق بعلاقة الحكام بولاية مقاطعاتهم، في حين تبقى الاختلافات بينها في بعض التفاصيل.

ومن خلال ما سبق، نصل إلى أن عملية تقديم الدنوش بتلك الطريقة التي يقوم بها البايات في الجزائر، استحدثتها الإدارة العثمانية في هذه الأيالة، لأنه لم يكن لها مثل لا في الدويلات الإسلامية السابقة لهذه الفترة، ولا في الإيالات العثمانية الموجودة في المشرق، لكن متى تم استحداثها في الجزائر؟ وهل أوردت المصادر أول البايات الذين قاموا بتقديم الدنوش إلى مركز السلطة بالجزائر و أصبحت بذلك تقليدا متبعا في الإدارة العثمانية بالجزائر؟ ثم هل عرفت هذه العملية تطورا خلال مراحل الحكم العثماني بالجزائر؟.

إذا رجعنا إلى المصادر التي تناولت موضوع الدنوش، نجد أنها لم تذكر متى ظهر الدنوش لأول مرة، ومن هم أول البايات الذين قدموا إلى الجزائر لتأديته، فأحمد الشريف الزهار مثلا في متكراته وهو أهم مصدر تحدث عن موضوع الدنوش بإسهاب وشرح بالتفصيل المراسيم المصاحبة لهذه العملية- قال: «... فلما رجعت (قسطنطينة) لحكم الجزائر سكن باي الشرق بها، فكان

(1)- عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط4، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

هذا الباي هو أصغر البايات في التقديم...»⁽¹⁾.

فإذا افترضنا أن الزهار يعني بـ "هذا الباي" هو أول باي أرسل إلى قسنطينة تكون تأدية الدنوش، قد انطلقت مع أول البايات الذين أرسلوا إلى البايكات الثلاث، أما إذا كان يعني بها بايات قسنطينة إجمالاً فإن ظهوره لم يتزامن مع إرسال البايات لأول مرة، ويبدو أن الرأي الثاني أرجح لأنه تحدث عن بايلك الشرق دون أن يشير إلى باقي البايكات، وهو دليل على أنه يتحدث عن الموضوع إجمالاً، كما أنه بعد بضع أسطر من هذا يعود فيقول: «وكان هؤلاء البايات يدنشون كل ثلاث سنوات وخلفائهم يدنشون مرتين في السنة»⁽²⁾، دون أن يشرح متى بدأ ذلك.

ومنه، فإن استحداث هذه العملية وجعلها تقليداً متبعاً في الإدارة العثمانية بالجزائر، لم يرد في المصادر التي تم الاطلاع عليها، كما لم يرد تطور هذه العملية إذا كانت عرفت تغييرات منذ بدايتها وحتى نهاية العهد العثماني بالجزائر، أين توقف البايات عن تأديتها بعد سقوط الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي.

وعليه نتساءل أن كان استحداث هذه العملية وممارستها قد تزامنا مع التغيير الذي عرفه نظام الحكم العثماني بالجزائر، حين استبدل منصب البيلرباي الذي كانت له صلاحيات واسعة ومدة طويلة في الحكم سنة 1588 "بالباشا"، الذي أصبح يعين بقرار من الباب العالي كل ثلاث سنوات، وذلك خوفاً من استقلال الجزائر عن مركز الدولة العثمانية باسطنبول، وانفراد الحكام في الجزائر بالسلطة؟

منطقياً نجد أن هذا الرأي أقرب إلى أن يتقبله العقل، فتقسيم الجزائر إلى ثلاث بيالك ودار السلطان وتعيين باي على رأس كل بايلك يتطلب متابعة دورية لهم ومراقبتهم تجنباً لحدوث أي انفصال وتمرد عن دار السلطان⁽³⁾، فكان تعيين الباي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بعد زيارته لمدينة الجزائر وتقديم عوائده الوسيلة لتحقيق ذلك.

ومنه فإن استحداث تقديم عملية الدنوش كل ثلاث سنوات تزامن ظهورها بعد 1588 سنة تغيير نظام الحكم في الجزائر إلى نظام البشوات، الذين يعينون لمدة ثلاث سنوات، لكننا لا نستطيع أن نجزم بهذا الأمر، لأنه يبقى مجرد افتراض لا توجد مصادر تدعمه.

(1) - الزهار: مصدر سابق. ص 35.

(2) - المصدر نفسه. ص 35.

(3) - هني: مرجع سابق، ص 67.

ولذلك سنحاول أن نعود إلى المصادر للبحث في الموضوع، فإذا لم نجد في المصادر متى تم استحداث عملية تقديم الدنوش وأصبحت تقليدا متعارفا عليه يقوم به البايات كل ثلاث سنوات؟! سنبحث متى تكرت المصادر هذه العملية لأول مرة؟ ومن هو الباي الذي ذكر اسمه لأول مرة أيضا في تأدية الدنوش إلى مدينة الجزائر؟

يذكر محمد صالح العنتري في "تاريخ بايات قسنطينة" أن سكان قسنطينة عندما اجتمع رأيهم على "سي فرحات" بأن يكون واليا عليهم أخبروا الباشا في الجزائر بذلك، فكتب له الأمر وأرسل له بالققطان، فدخل الناس تحت طاعته، فجمع أموال من الزكاة والعشور وحملها إلى الجزائر سنة 1063هـ/1749م، ومعه أشرف البلاد فاستقبله أكابر الدولة وعظموه، وبقي في الجزائر ثمانية أيام⁽¹⁾.

ولم ينكر العنتري ما إذا أصبحت هذه الزيارة فيما بعد "عادة" يقوم بها البايات كل ثلاث سنوات؟ وهل رجع "سي فرحات" أو حتى ابنه "محمد" بعد ثلاث سنوات من ذلك إلى الجزائر أم لا؟

كما لم ينكر مصطلح "الدنوش" عند العنتري إلا ابتداء من الباي "حسين بوكمية" (1125-1149هـ/1713-1736م)، حيث يقول عنه: «...لما طالت ولايته وبتت قوته، طلب الإذن من الباشا بالجزائر لأجل أن يمضي إليه بقصد زيارته والوقوف ي حضرته، فأعطاه الإذن ... فحينئذ نهض وعبأ من تلك الأموال التي جمعها لتكون له الحرمة والرياسة، ثم تقدم إلى الجزائر في موكب عظيم ... فلما حل في حضرة الباشا تأدب وأعطاه حق سلطته ثم سلم له تلك الأموال ففرح بها ... وأقام في ضيافته ثمانية أيام بعدها أتت له الباشا بالرجوع إلى قسنطينة فارحا (كذا) مسرورا، وهذا هو المتسمى (كذا) عندهم "بالدنوش" وهي كلمة عجمية (كذا)»⁽²⁾.

وما نكره العنتري يعد أول ما ذكر عن الدنوش من خلال المصادر، والوصف الذي قدمه لمراسيم الدنوش هي نفسها المراسيم التي عرف بها فيما بعد.

ومع أن العنتري لم يذكر أن الباي "بوكمية" أول باي يقدم الدنوش إلى الجزائر، إلا أن هناك ملاحظة تستدعي الاهتمام، فهذا الدنوش الذي قدمه "بوكمية" جاء بعد سنة 1125هـ/1713م تاريخ تولية هذا الباي على قسنطينة.

(1)- أحمد سيمايوي: فريدة مؤنسة في حال دخول قسنطينة المشهور بتاريخ بايات قسنطينة، بحث لنيل دبلوم

الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1980-1981، ص73-75.

(2)- المرجع نفسه، ص86-87.

ورجوعا إلى الوقائع التاريخية، فإنه في سنة 1123هـ/1711م، قام الداوي "علي شايوش" بطرد الباشا الميعوث من السلطة العثمانية بالجزائر، وإنهاء وجودهم بها وأصبح الداوي يختار من بين الانكشارية الموجودة بالجزائر من طرف الديوان⁽¹⁾.

فهل يمكن أن تكون عملية تقديم الدنوش قد استحدثتها الدايات بعد هذه الفترة التي حدث فيها انفصال شبه كلي عن الدولة العثمانية بعد رفض استقبال الحاكم المعين من طرفها؟!

وحتى يضمن الدايات/الباشاوات عدم استقلال مقاطعات الجزائر الثلاث كما -استقلت الجزائر عن استنبول- أصبح البايات يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، انطلاقا مما يقدمونه من عوائد وهدايا إلى الباشا ووزراء الديوان أو ما يسمى بالدنوش، وهم بذلك يخضعون الباي لامتحان دوري يضمون من ورائه الولاء والتبعية ووحدة الإيالة.

ومع ذلك فإن هذا الرأي يبقى فرضيا لا يمكن الجزم بها نهائيا طالما أن العنتري لم يذكر أن الباي "بوكمية" أول من قدم الدنوش إلى مدينة الجزائر، لكن هناك بالمقابل حقيقة أكدها لنا العنتري وهي ما يتعلق "بالدنوش الصغيرة" أو العوائد والضرائب التي يقدمها خليفة الباي إلى الجزائر كل سنة أشهر في فصلي الربيع والخريف.

فقد ذكر أن الباي "زرق عينو" باي قسنطينة (1149-1170هـ/1736-1756م) وضع أو استحدث وظائف المخازنية في إدارة البايلك منها: الكتاب، الأغوات، الشواش، آغا العرب، قايد الدار، المحتسب، صاحب الشرطة، الخليفة وهو: «المتكلف بالمال الذي يمشي من عند باي قسنطينة إلى الجزائر ليوضع في الخزنة، ويسمى "بالباش" -وهو لفظة أعجمية- يمشي في كل عام مرتين، مرة في فصل الخريف، لكن في الزمان المتأخر صاروا يسمونه "بدنوش الخليفة" غير الدنوش المتقدم ذكره (يقصد الدنوش الذي قدمه الباي بوكمية)»⁽²⁾.

ومنه فإن الدنوش الصغير استحدثه باي قسنطينة الباي زرق عينو، خلال منتصف القرن 18م بعد أن كان البايات يمارسون هذا التقليد كل ثلاث سنوات.

ويؤكدوا لنا هذا الأمر الفرضية السابقة من أن الدنوش الكبير استحدث بعد سنة 1711 لأنه من غير المحتمل، أن تكون الفترة بين استحداث الدنوش الكبير والصغير لمدة طويلة جدا قد تصل

(1)-صالح عباد: مرجع سابق، ص152.

(2)-سيساوي: فريدة مؤنسة، ص92-93.

إلى قرون بل بالعكس من الطبيعي أن تكون الفترة الزمنية بينهما قصيرة نسبيا، ومنه ففكرة ظهور الدنوش مع بداي مرحلة الباشاوات (1588-1659) فكرة مستبعدة، نظرا لبعدها الزمني، كما أن فكرة ظهوره بعد سنة 1711 ما زالت تحتاج إلى مصادر أخرى تدعم ما ذكره العنتري.

ثالثا: مكوناته

إن ما كان يقدمه البايات للسلطة المركزية من ضرائب وهدايا كان يشكل عوائد بايلكهم، وهذه العوائد هي ما يسمى بالدنوش الأصغر، الذي يقدمه خليفة الباي كل ستة أشهر في فصل الربيع والخريف، أو ما يسمى بالدنوش الكبير الذي يقدمه الباي بنفسه كل ثلاث سنوات⁽¹⁾. ويتألف من كميات من المنتجات العينية مثل القمح والشعير والعلس، والشمع والزيتون والأغنام والأبقار والخيل والكسكس المحضر والبرانس والأغطية والحصر، بالإضافة إلى مبلغ من النقود⁽²⁾، وما كان يدفعه خليفة الباي يمثل نصف ما يدفعه الباي في كل شيء إلا في المصوغ، فلا يهديه الخلفوات⁽³⁾.

وتختلف مكونات الدنوش النقدية والعينية من باي إلى آخر، ومن بايلك إلى آخر، وسنقوم بدراستها بشيء من التفصيل من حيث النوعية والكمية، والعملات بما فيها المستعملة مع تقدير قيمتها وأسعارها، انطلاقا مما جمعناه من معطيات متناثرة.

1- الأموال النقدية (الكمية والعملات):

لم تكن قيمة الدنوش متساوية بين البايكات الثلاث، فقد كانت تختلف من بايلك لآخر. فنجد دنوش بايلك الشرق مثلا أكبر من دنوش بايلك الغرب والتيطري مجتمعين في بعض الحالات، أما هذا الأخير فكان أقلهم عوائد وهدايا لأن باسلك الشرق هو الأكبر مساحة و سكانا و ثروة⁽⁴⁾.

فينكر "V. De Paradis" مثلا أن الحصاة النقدية التي كان يقدمها محمد الكبير باي الغرب تقدر بثلاث ما يدفعه بايلك قسنطينة، إلا أن ما كان يدفعه كحصاة عينية يعدّ أضعاف ما كان يدفعه صالح باي قسنطينة إلى الخزينة، حيث كانت تلك الحصص تقدر بما يزيد عن ثلاثة آلاف قرش،

(1) فتحة الواليش: الحياة الحضريّة لبائلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993-1994. ص 19.

(2) سعيدوني: دراسات تاريخية. ص 342.

(3) الزهار: المصدر السابق. ص 46.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وهي تتكون من منتجات مختلفة⁽¹⁾.

ويرجح V. De Paradis سبب ذلك إلى قيمة البضائع التي كان يدفعها الباي محمد الكبير على الرغم من أن قيمتها الحقيقية ليست كذلك، فقيمة بضاعة الشمع مثلا لم يكن يصل ثمنها إلى خمسين قرش، كما أن الكيلة الواحدة من القمح لم تكن تصل هي الأخرى إلى نصف جنيه، إضافة إلى أن العبيد الذين كان يقدمهم لم يكونوا يكلفونه أي مبلغ يذكر⁽²⁾.

لكن إذا أخذنا هذه المنتجات بقيمتها الحقيقية، سنجد أن قيمة ما يدفعه الباي محمد الكبير للخرينة العامة لا يزيد كثيرا عما يقدمه صالح باي قسنطينة فعليا⁽³⁾.

فلا يهم ما تكلف هذه المنتجات الباي محمد الكبير لكن المهم ما قيمتها في السوق أن وضعت للبيع! فالعبد الواحد مثلا كان يقدر تقريبا بـ500 جنيه جزائري⁽⁴⁾، ونفس الشيء بالنسبة للمواد النادرة الضرورية مثل الشمع، فكم تكلف الخزينة لو تم استيرادها؟!

ولدراسة مكونات الدنوش بشكل أوسع تم وضع جدول لتصنيف هذه المكونات النقدية، وذلك بالرجوع إلى ما أورده بعض المصادر والمراجع، وركزنا على الدنوش الكبير لأهميته من جهة، ولتركيز المصادر بدورها عليه من جهة أخرى.

(1)-V. De Paradis : Op- Cit. pp146-148.

(2)-Ibid., p147-148.

(3)-صالح فرкос: بائك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير 1779-1796م، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة قسنطينة، 1979، ص.144.

(4)-V. De Paradis : Idem. p148.

نوع العملة	دنوش أوطان دار السلطان	دنوش بايلك التيطري	دنوش بايلك الغرب	دنوش بايلك الشرق	المصدر
قروش فرنك	50.000 أو 125.000	50.000 أو 125.000	100.000 أو 250.000	120.000 أو 300.000	(1)Shaw 1720
ريال بوجو	12.000	12.000	من 40.000 إلى 50.000	من 80.000 إلى 100.000	L. De Tassy) ² 1725
جنيه			333.000		(3)Thednat 1782
ريال بوجو	20.000	80.000	110.000	110.000	(4)الزهار 1785
باتكا جوداس سكوين				100.000 و 24.000	(5)كاتكرت 1788
بياستر (قرش قوي)	50000 125000 فرنك	67000	273000	228000	V. De (6)paradis 1790-1788
دولار اسباني	16000	40000	75000	60000	W. Shaler (7) 1822
فرنك		41021,3	622402,5	778811	Rozet ⁽⁸⁾ 1833

(1)-سعيدوني: النظام المالي. ص 102.

(2)-المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

(3)-عميرلوي: مرجع سابق. ص 114.

(4)-اعتمدنا هذه الأرقام عن سعيدوني: النظام المالي رغم أننا لم نتعرف كيف توصل إليها، لأننا قمنا بحساب المبالغ التي ذكرها الزهار ووجدناها بعيدة عن مبالغ سعيدوني، ولأن الزهار أحياناً لا يذكر المبلغ بالضبط، اعتمدنا مبالغ سعيدوني تجنباً للخطأ.

(5)-كاتكرت: مصدر سابق. ص 116.

(6)-V. De Paradis : Op-Cit. PP145-148.

(7)-شالر: مصدر سابق. ص 159.

(8)-A. Nouschi : Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, Paris, 1961, p110.

ومن خلال هذا الجدول، يبدو الفرق واضحا بين دنوش البايلاكات الثلاث، من حيث المبالغ النقدية، فيبرر لنا دنوش بايلك الشرق في الطليعة من حيث المبالغ التي يساهم بها، ويقاربه بايلك الغرب وإن كان في بعض المصادر هو الأكثر قيمة-، ثم يأتي بايلك التيطري وأوطان دار السلطان في نفس المرتبة تقريبا، وهذه القيم الواردة في الجدول جاءت في سنوات مختلفة ومتباعدة، وبعملات مختلفة أيضا.

والملاحظ أن هذه المبالغ ذات قيمة كبيرة، خاصة ما يتعلق ببايلك الشرق والغرب، فيذكر "W.Esterhazy" أن سفر البايات إلى الجزائر يكلفهم مليون على الأقل، أي ما يساوي 100000 سكة جزائرية دون حساب المصاريف⁽¹⁾، ونتساءل لماذا دنوش الشرق ويلييه دنوش الغرب أكبر قيمة من دنوش مقاطعة الوسط؟ ثم لماذا هذه المبالغ المالية التي أوردتها المصادر مختلفة القيمة، هل هذا راجع لاختلاف العملات، أم أن قيمة الدنوش أصلا مختلفة من سنة لأخرى؟

الملاحظ أن عوائد الدنوش تزيد وتقل بحسب ما يملكه البايلاك من ثروات وخيرات و منه فإن بايلك الشرق يعتبر الأهم من حيث القيمة المالية، نظرا لعدد سكانه المرتفع والمساحة الشاسعة⁽²⁾، وثرواته الكبيرة، وتربته الجيدة، ومناخه المعتدل في بعض الجهات، إضافة إلى خصائص إيجابية أخرى سبق ذكرها⁽²⁾. ويلييه من حيث هذه المميزات بايلك الغرب، وإن كان أقل منه مساحة وسكانا و ثراء، وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة دنوش هذين البايلاكين عن مقاطعة التيطري وأوطان دار السلطان، وهو ما سنلمسه أيضا في المكونات العينية نتيجة للأسباب نفسها تقريبا.

ونتيجة لما يملكه هذين البايلاكين من خصائص ومميزات، من حيث المساحة وعدد السكان والثروات المختلفة، ارتفعت عوائد البايلاك المتمثلة أصلا في الالتزامات المالية المأخوذة من القبائل القاطنة بأراضيه الواسعة، وهي على شكل ضرائب متنوعة.

ومن المظاهر التي تسترعي النظر، أن ميزانية بايلك الشرق والغرب كانت تفوق ميزانية دار السلطان التي يديرها الداوي نفسه.

فقد كانت ميزانية المنطقة الشرقية حسب ما ورد في ملفات عشر عليها في قسنطينة سنة 1837م أثناء الحملة الفرنسية عليها، تتضمن مداخل الضرائب التي بلغت 5076705 فرنكا، أي ما

(1)-W. Esterhazy : Op-Cit. p146.

(2) -نظر مساحة بايلك الشرق والمناطق التابعة له في الفصل الأول.

(3)-E. Vayssetes; Op-Cit. p145.

يتجاوز مليار من فرنكات 1955م.

في حين أن ميزانية البلاد كلها حسب الاستنتاجات من الملفات التابعة إلى خوجة الخيل وكراس العشور، التي وضعها أفراد من الجيش الوافدين مع الماريشال De Bourmont سنة 1830، لم تتضمن من المداخل من الصنف نفسه إلا بمقدار 1600000 فرنكا، أي بين 300 و 350 مليون فرنك⁽¹⁾.

كما أنه وحسب الجدول السابق، فإن مجموع ما يقدمه البايات وقياد أوطان دار السلطان يصل إلى مبالغ كبيرة، فما أورده ويليام شالر مثلا سنة 1822 وصل مجموعه إلى 155000 فرنك، وهو ما يمثل حوالي 50 مليون فرنك بحساب فرنكات سنة 1955م، أي بنسبة أكثر من 20% من المجموع العام من ميزانية البلاد، وهذه الظاهرة تدل على مدى للبايات من مداخل ومدى ما يرجع للدولة من أموال نتيجة المدخول العام ونسبة الإنتاج في البلاد⁽²⁾.

ولأن المبالغ الواردة في الجدول جاءت بعملات مختلفة، فقد وضعنا جدولا آخرنا حاولنا فيه التعريف بهذه العملات، من حيث قيمتها ونوع المعدن المصنوع منه، وذلك لتوضيح الاختلافات الحاصلة بينها، وكيف أن تلك يؤثر في اختلاف قيمة الدنوش النقدية من مصدر لآخر.

(1)- أوتدري برينان وأوتدري نوشي وايف لاکوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، ت: اسطنبولي رابح ومنصف

عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص138.

(2)- المرجع نفسه. ص138.

المصدر	العملة	قيمتها	المصدر المعتمد	نوع المعدن	أصلها
shaw 1720 1785 تزهان 1788 كلكتوت	الريال بوجو البياتكاجوس (الريال)	1,883 فرنك 3,3 فرنك 28 مصون	سعيدوني: لبرنامج المالي ص 208 الزبيري: التجارة الخارجية ص 71 شالر: المصدر السابق ص 261	الفضة	الجزائر
تيدنا 1782	الجنيه	5 فرنك	سعيدوني: النظام المالي ص 202		فرنسا
V. De Paradis 1788	البياستر (قرش قوي)	6,50 فرنك	عائشة عطاس: مرجع سابق، ص 115 ⁽¹⁾		إسبانيا
كلكتوت 1788	السكويين	108 مصون	شالر: مصدر سابق ص 261	الذهب	الجزائر
شالر 1822	الدولار الإسباني	5,43 فرنك 5,25 فرنك 3,40 فرنك	شالر: مصدر سابق ص 260 سعيدوني: النظام المالي ص 201 سعيدوني: النظام المالي ص 201		إسبانيا
L. De 1725 Tassy Rozet 1833	الفرنك	0,55 بوجو	Nouschi : Op-Cit. p110		فرنسا

والملاحظ من خلال الجدول؛ أن هذه العملات منها ما هي جزائرية محلية، ومنها ما هي أجنبية، فمن العملات المحلية نجد: ريال بوجو - سكويين - أما الأجنبية فهي: البياستر - والدولار الإسباني - الجنيه - الفرنك الفرنسي، وللإشارة فإن قائمة العملات المحلية والأجنبية لا تقتصر على القائمة التي وردت في الجدول فقط، فهناك الكثير من العملات الأخرى.

ويتم ضرب العملات المحلية في مدينة الجزائر بدار السكة، وهي تضرب باسم السلطان الحاكم آنذاك في اسطنبول، أما العملات الأجنبية فقد وصلت إلى الجزائر بطرق مختلفة، وذلك إما من تعاملها مع الشركات الأجنبية، وحصولها على حصتها من الإتاوات والهدايا الدولية، وإما من إجراءات فدي الأمري المسيحيين، ونشاط المؤسسات الفرنسية بالشرق الجزائري⁽²⁾.

(1) - عائشة عطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن تسع عشر (1619-1694)، رسالة ماجستير في

التاريخ، جامعة الجزائر، 1985، ص 155.

(2) - سعيدوني: النظام المالي، ص 194.

وأهم العملات الأجنبية المنتشرة في الجزائر آنذاك: عملات إسبانيا وتونس والمغرب الأقصى، والأقطار العثمانية بالمشرق والدويلات الإيطالية، والبرتغال والنمسا وفرنسا، وتعتبر العملة الإسبانية أهم العملات الأجنبية المنتشرة في الجزائر، قد ساعدها على ذلك الكشوفات الجغرافية في العالم الجديد، وتهاطل المعادن الثمينة عليها، إضافة إلى هجرة الأندلسيين واليهود نحو الجزائر، وحيوية النشاط الاقتصادي الذي مارسه هؤلاء، كما أن وجود الإسبان في السواحل الجزائرية لمدة طويلة، خاصة بوهراة والمرسى الكبير (1509-1792)، ساهم في انتشار العملة الإسبانية بالجزائر⁽¹⁾.

ونتيجة لتتوع العملات في الأسواق الجزائرية فإن هذا يصعب علينا الدراسات المتعلقة بها لأن تلك يتطلب تحديد قيمتها وهو ليس بالأمر السهل، لأن قيمتها غير ثابتة وتتغير باستمرار، والمصادر الموجودة غير كافية لتمثل هذه الدراسات، وبما أن المبالغ الواردة في الجدول الأول تختلف من مصدر لآخر، ووردت بعملات مختلفة في سنوات مختلفة أيضا، فإن كل هذا يعتبر عاملا قويا يجعل قيمة الدنوش تختلف من مصدر لآخر.

ف نجد مثلا L. De tassy يذكر أن قيمة دنوش بايلك الشرق لسنة 1725 كان 300000 فرنك، بينما يذكر Rozet 778811 فرنك لسنة 1833، كما يذكر الدكتور Shaw أن دنوش بايليك التيطري سنة 1720 كان 12,000 ريال بوجو، في حين يذكر الزهار سنة 1785، 80000 ريال بوجو.

والملاحظ هنا أن رغم التشابه في العملة بين هذه المبالغ، إلا أنها غير متساوية ومنه فإن اختلاف الفترة الزمنية هي علة هذا الفارق في قيمة الدنوش، لكن كيف لهذا الاختلاف أن يكون سببا لحدوث هذا الفارق؟

من المهم أولا أن نذكر أن النقود المعدنية المستعملة في الجزائر، سواء المحلية منها أو الأجنبية كانت تواجه أوضاعا صعبة، نظرا لصعوبة تحديد قيمتها تحديدا دقيقا ثابتا، وهذه الصعوبة راجعة إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي بالبلاد، وما انجر عنه من تذبذب في أسعار التبادل التجاري، مما جعل قيمة النقود تتغير من وقت لآخر⁽²⁾.

فقد تتغير بعد عدة سنوات أو من سنة لأخرى، وأحيانا تتغير قيمتها في السنة عدة مرات،

(1) -سعيدوني: النظام المالي. ص 195-196.

(2) -المرجع نفسه. ص 212.

فالأكيد أن قيمة المبلغ الذي ورد سنة 1720 يختلف عن قيمة المبلغ الذي ورد سنة 1785، وطبعاً هذا يصعب علينا مقارنة هذه المبالغ المالية مع بعضها البعض، حتى وإن كانت من نفس العملة، ويصعب أيضاً تحديد قيمتها الحقيقية، فقيم العملات التي أوردناها في الجدول الخاص بها، هي ليست بالضرورة قيمتها الحقيقية في تلك السنوات التي تعود إليها، لأننا رجعنا في تقييمها إلى مصادر غير المصادر التي أوردتها في الأصل.

فنجد مثلاً قيمة "الريال بوجو" الذي ذكره Shaw سنة 1720م، والزهار سنة 1785م جاءت بثلاث قيم: 1,883 فرنك - 3,3 فرنك - 28 مصون، وكل قيمة تعود لمصدر مختلف، هو نفسه يختلف عن المصدر الذي أورد تلك العملة في الأصل، وبالتالي من الصعب معرفة قيمتها الحقيقية ومقارنة المبلغ الذي ذكره Shaw مع المبلغ الذي ذكره الزهار.

كما أن البوجو وهو يكاد يكون الوحدة الأساسية الشائعة بالنسبة للنقود الفضية، لا يمكن أن نتخذه أساساً لتقييم النقود الفضية الأخرى، لأن النظام المالي جعله يتعرض لألف تعديل وتغيير⁽¹⁾.

إذا فإن التغيرات التي تتعرض لها قيمة العملات، تعتبر من الأسباب الرئيسية لتفاوت عوائد الدنوش من مصدر لآخر، لكن اختلاف قيمة العملات ليس السبب الوحيد لاختلاف قيمة هذه العوائد. فمن جهة أخرى، نجد أن العوائد الفصلية التي يقدمها البايات للخزينة العامة، تختلف من سنة لأخرى، وذلك تبعاً لتأثير العوامل الطبيعية وما ينجر عنها من القحط والمجاعة والأوبئة على تطور كمية الإنتاج وأسعاره، وبالتالي تؤثر في مداخيل البايك وما يجمعه من ضرائب.

ولذلك نجد أن السنوات التي يعاني فيها البايك من القحط وندرة المحاصيل وتعاقب الكوارث، يكون فيها المردود الزراعي والحيواني ضعيفاً، وهو ما ينعكس سلباً على العوائد الفصلية للبايك، وخلافاً لذلك. فالسنوات التي تتميز بالرخاء ووفرة الإنتاج ترتفع فيها قيمة هذه العوائد.

فلو رجعنا إلى الكوارث الطبيعية والصحية التي أوردتها سعيدوني ابتداءً من النصف الثاني من القرن 18 وحتى نهاية الفترة العثمانية⁽²⁾، نجد مثلاً أن سنة 1822م تعرضت فيها الجزائر إلى زحف الجراد وانتشار الأوبئة، ومن خلال الجدول نجد أن ما قدمه ويليام شالر من عوائد الدنوش والذي كان سنة 1822م يعتبر قليلاً مقارنة بما أوردته باقي المصادر، ومنه فإن هذه الكوارث الطبيعية والمشاكل التي تتعرض لها البلاد، لها دور كبير في ارتفاع أو انخفاض قيمة الدنوش التي

(1) - سعيدوني: ورقات جزائرية. ص 215.

(2) - المرجع نفسه. ص 558-570.

يقدمها البايات للخزينة العامة.

وهناك فرضية أخرى يمكن أن نستند إليها في اختلاف عوائد الحنوش من مصدر لآخر، وهي أن هؤلاء الباحثين والمؤرخين جمعوا المعلومات المتعلقة بهذه العوائد من مصادر مختلفة، فمنهم من يرجع إلى الدفاتر والوثائق الرسمية التي تسجل مثل هذه المعلومات، ومنهم من يعتمد على ما يصل إليه من معلومات وأخبار من أشخاص معينين، وهناك من يكون حاضرا عند إعداد هذه المكونات والعوائد، كما هو الحال بالنسبة لتيدنا خزندار باي معسكر. ومنه، فإن اختلاف المصدر الذي يجمعون منه معلوماتهم يؤدي بالضرورة إلى اختلاف قيمة العوائد.

إذا، كل هذه الأسباب السابقة يمكن أن تفسر لنا الاختلاف الحاصل بين المصادر في قيمة عوائد الحنوش في نفس البايك، أو من بايك لآخر.

2- الأموال العينية (المنتجات والأسعار):

كما رأينا سابقا، فإن عوائد الحنوش سواء الصغير أو الكبير تتكون من مبالغ نقدية وكمية من المواد العينية، كالقمح، الشعير، العسل، الزيتون، الأغنام، الأبقار، الخيل، الكسكس، البرانس، الأغشية والحصر... وغيرها من المنتجات التي ينتجها البايك، ويحملها الباي كل ثلاث سنوات، خليفته كل ستة أشهر إلى الجزائر.

ولتسهيل دراسة هذه المكونات العينية، قمنا بوضع جدول مماثل للجدول السابق الخاص بالمبالغ النقدية، يشمل هذه المواد المختلفة، وذلك رجوعا إلى بعض المصادر.

المصدر	مواد غذائية	حيوانات	اليسة وأفرشه	أشياء أخرى	الباي
تيدنا ⁽¹⁾ 1782	25 جلد تيس ملبنة بالسمن 25 جرة كبيرة من العسل	25 بغل حصان	25 لحاف صوف أحمر 50 زوجا خف حمراء 50 لباس صوف	12 عبدا 25 قنطار شمع	باي معسكر
الزهار ⁽²⁾ 1785	20 قنطار سمن أكثر من 20 قنطار عسل 20 قنطار جوز	خيول نمور وسباع بقر وحشي	برانس زغداني حياك قرمز تلمساني حياك حرير صنعة فاس البلاغي والرواحي بالذهب اشترانيات بالذهب	أكثر من 30 عبدا كبار أكثر من 20 عبد صغار أكثر من 30 قنطار شمع أثاث ومصوغ	باي الغرب
السمن المحور (كسكس مجفف)	المواشي التونسية الخيول	المصوغ- الملبوس- سبح العنبر والمرجان- البرانس السوسدي والجريدي والقفصي المجبود (جلد مطرز)	عطور الورد والياسمين الأثاث	باي الشرق	
كاتكارت ⁽³⁾ 1788		40 حصانا بريا 56 بغلا			باي الشرق
V.De Paradis 1788- 1790 ⁽⁴⁾	600 قفيز قمح كل سنة	البقر، الغنم، الإبل، الخيول، البغال	أقمشة صوفية	الجنود والأسارى	باي الشرق

(1)- عمير لوي: مرجع سابق. ص 114.

(2)- الزهار: مصدر سابق. ص 44-46.

(3)- كاتكارت: مصر سابق. ص 116.

باي الغرب	100قنطار شمع النحل-أسارى		البقرة، الغنم الإبل	10000كيلة قمح كل سنة	
باي الغرب ، باي الشرق				10000كيلة شعير كل سنة	W.Shaler (2)1822
باي الغرب	العبيد والإيماء	الحياك-الزرابي-ريش الذعام		بيض النعام	بن عودة المزاري
باي الشرق		البرانس-الحياك-المصوغ			
باي الشرق	عطور	100 — نونس-100 حايك-60 جزدان-سبح مرجان-جزم مطرزة- أسرجة مذهبة	600 كباش-600 بقرة-200 بغل	13000 صاع قمح، 450 جرة زبدة، تمور، عسل، زيتون، كسكس	Rozet (3)1833

يتضح من خلال الجدول كميات متنوعة من البضائع والمنتجات، التي كان يحملها البايات إلى مدينة الجزائر، وتعود هذه الكميات لسنوات مختلفة لكنها متقاربة إلى حد ما: 1785، 1782، 1788، 1822، 1833، وقد عمدنا إلى تقسيم هذه البضائع والمنتجات إلى مجموعات تضم نفس الصنف: الحيوانات، المواد الغذائية، الألبسة والأفرشة، أشياء أخرى.

لكن اقتصررت هذه المكونات على بايلك الشرق وبايلك الغرب، وهو ما أورده أغلب المصادر حيث ركزت عليهما أكثر مما ركزت على بايلك التيطري، وهذا لقلة ما يقدمه باياته مقارنة بباي الشرق والغرب، مع أننا وجدناه خلال ذكر المكونات النقدية.

والتنوع الوارد في مكونات الدنوش يعود إلى أسباب مختلفة، أغلبها متعلقة بأسباب اختلاف مكونات الدنوش النقدية نفسها، كتفاوت البايلاكات في المساحة والإمكانات الطبيعية، واختلاف

(1)-V. De Paradis : P145-148.

(2)-بن عودة المزاري: مصدر سابق. ص 273.

(3)-E. Nouschi : Op-Cit, P110.

السنوات الواردة في الجدول التي قدم فيها الدنوش، إضافة إلى اختلاف المصادر التي جمع منها هؤلاء المؤرخون معلوماته.

فتفاوت البايكات في المساحة والإمكانات الطبيعية ينعكس على ما يقدمه البايات خلال مساهماتهم الفصلية أو السنوية للجزائر، فبايلك الشرق مثلا ذو العوائد العينية المتنوعة والمعتبرة الكمية، نجد أن أراضي العزل التابعة له تكتسب أهمية خاصة تركز على جودة الأراضي وسعة المساحة الإجمالية، التي قدرها وارني في تقريره سنة 1860 بـ 112351 هكتار، وفي تقارير أخرى قدرت بـ 146693 هكتار⁽¹⁾.

كما يصفها الورثيلاني عندما مر بها خلال رحلته بقوله: «وباي سطوته وحاله كبير وعساكره كثيرة، تنفذ منها للجزائر أموال عظيمة من المغرم... واسعة الأرزاق... كثيرة فيها اللحم والسمن والقمح والتين، وما أحسنها من زرع وضرع، تأتيها القوافل من كل النواحي، قليلة الفواكه كثيرة المزارع...»⁽²⁾، ويفسر هذا بأن المنطقة عرفت سنوات من الرخاء، وتحسن المحاصيل الزراعية.

ولأن بايلك الشرق أكبر البايكات مساحة، فإن القبائل والمناطق الخاضعة له عددها كبير، وهذا يزيد من قيمة الضرائب التي يجمعها الباي من هذه المناطق، ولعل قيمة ضريبة الدنوش تفسر لنا ذلك فهذه الضريبة يدفعها البايك للمساهمة في الدنوش الفصلية والسنوية التي ترسل إلى الجزائر من قسنطينة، والتي كثيرا ما عجزت خزينة البايك على توفيرها، لذلك يتوجب الالتجاء إلى أهالي الأرياف للمساهمة بها تحت اسم "ضريبة الدنوش" وقد قدرت قيمتها عشية الاحتلال بـ 800.000 فرنك، كان يقدمها الحاج أحمد باي لداي الجزائر⁽³⁾.

فلو أخذنا مثلا قيادات الأوراس الثلاثة: الأوراس، بلزمة، النمامشة، لوجدنا أنها توفر مبالغ مالية وعوائد عينية ضخمة لحكام قسنطينة، فقيادة النمامشة كانت تساهم بما يقدر بـ 3000 رأس غنم كلما توجهت لها المحلات الفصلية، هذا فضلا عن رسم التولية "الفرح"، الذي يقدمه القائد مقابل خلعة التولية، والذي يتجاوز 3000 بوجو فضة، وأحيانا يصل إلى 6000 بوجو فضة (ريال)، أما

(1) -سعيدوني، النظام المالي. ص 91.

(2) -الحسين بن محمد الورثيلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار - الرحلة الورثيلية - تحقيق: محمد بن أبي شنب، ط2، دار الكتاب العربي، لبنان، 1974. ص 686.

(3) -نظرة القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837)، رسالة ماجستير في

التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1970. ص 74.

قيادة بلزمة فكانت تزود البايك بأعداد هامة من الخيل والبقر والغنم، وبكميات ضخمة من الأخشاب المستعملة في البناء، زيادة عما تقدمه من رسوم نقدية تساهم بها⁽¹⁾، والأكيد سنجد وضعيات مشابهة في بايك الغرب باعتباره في المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد بايك الشرق.

والضرائب التي تجمع من مختلف المناطق التابعة للبايك تؤخذ في أغلب الأحيان من المنتجات المحلية، وعند الضرورة تسدد نقدا، وتتووع بتووع إنتاج القبائل التي تلزم بدفعها، مثل الحيوانات كالماعز والأغنام والأبقار والجمال والخيول والبيغال، والمواد الأولية المتوفرة كالعسل والشمع والزبدة والملح والجلود والقطران والفحم والخشب⁽²⁾. ولذلك نجد مكونات دنوش البايك تتووع بتووع المناطق التابعة له، من حيث تضاريسها وظروفها المناخية ونوعية المواد الأولية الموجودة بها.

فنجد مثلا قبائل الساحل بجهات سكيكدة والبايور والقرقور وزمورة (ما بين جيجل، سطيف، والصومام)، غالبا ما تلزم عند دفع الغرامة بتقديم الأبقار والبيغال والخشب، وقبائل شطابة والهضاب العليا بجهات السقنية، وأولاد سلام تغرم خاصة بكميات من العسل والزبدة مع شيء من الخشب والفحم، ونواحي السباخ حيث بحيرات الملح، كانت قبائل الزمول تساهم بكمية من الملح هي عشر ما كانت تستخرجه من الترسبات الملحية.

أما جهات تبسة فكانت تؤخذ غرامتها في الغالب من الحيوانات والجلود خاصة التي كانت تقدمها قبائل العمامرة، والمواشي والجبال من أولاد سيدي يحيى بو طالب وعشائر الحنانشة والنامشة، هذه كانت غرامتها تقدر عادة بـ3000 خروف سنويا، والحراكتة تسدد 1000 خروف سنويا⁽³⁾.

لكن هذه المداخل المحصلة من الضرائب مرتبطة كميته بقوة المحال الفصلية، وفعالية الفرسان المكاحلية، كما ترتبط أيضا بالوقت الذي تتوجه فيه هذه المحلات إلى المناطق الجبلية، إذ كلما زادت قوة المحلة وبرهن الفرسان على فعاليتهم في الوقت المناسب، كلما تضاعفت كميات هذه المصادر النقدية والعينية التي تزود خزينة البايك، وكلما ساءت المحاصيل ولم تتمكن المحلة من التوجه في الوقت الملائم، كلما قلت تلك المحاصيل واختصرت إلى أعداد محدودة من المواشي،

(1)-سعيدوني: ورققات جزائرية. ص 485-486.

(2)-فلة القضاعي: مرجع سابق. ص 67.

(3)-المرجع نفسه: ص 67.

وحملات قليلة من أخشاب البناء⁽¹⁾.

ونجد أن أغلب مكونات الدنوش التي يتم جمعها هي مواد عينية لأن العملة النقدية لم تكن واسعة الانتشار وكثيرة التداول بين الناس، بل ظلت إلى القرن السابع عشر محدودة الاستعمال، وحتى بعده، ويؤكد Raynal هذا بقوله: «إن النقد قليل الاستعمال في الجزائر، وأكثرية السكان تدفن نقودها تحت الأرض خوفا من تعسف النظام الحاكم»⁽²⁾.

وبالمقابل، شاع مبدأ المقايضة مما حد من تطور الاقتصاد في الجزائر ويقائه بعيدا عن الأنظمة النقدية السائدة آنذاك بأوروبا الغربية، وبالتالي لم يعد استعمال النقود يتجاوز نطاق الحواضر الكبرى⁽³⁾.

وهو ما نلاحظه من خلال مكونات الدنوش وما تدفعه القبائل والفلاحين من ضرائب مختلفة، فهي في الغالب تدفع منتجات عينية للبايك إما إلى جانب مبلغ نقدي من المال أو بدونه، فنجد مثلا أن "ضيقة الدنوش" قد قدرت عشية الاحتلال بـ800.000 فرنك قدمها الحاج أحمد باي لداي الجزائر، إضافة إلى هدايا عينية مكملة لها تشمل على: 1.500 بقرة، 6000 خروف، 71 حصانا، برانس تونسية، حياك، أغطية، صوفية، ساعات ذهبية، عطور مختلفة، جلود، 700 سلة من السمر، 150 سلة من الزيتون، أقمشة متنوعة، 20 حمولة من الزبدة وأخرى من الكسكس، ومواد غذائية أخرى⁽⁴⁾.

ونكر العنتري أنه بعد الفجاعة التي حدثت سنة 1219هـ/1804م ارتفعت فيها أسعار الحبوب، بينما «يبقى الغلال من مأكولات ومشروبات كلها رخيصة السعر، إلا أن الدراهم قليلة بأيدي الناس في ذلك الزمان جدا، وعزيرة إلى الغاية (كذا)»⁽⁵⁾.

وقلة العملة هنا دليل على ضعف القدرة الشرائية لغالبية السكان، فرغم انخفاض أسعار مختلف المنتجات، ظلت مستويات الأسعار مرتفعة بالنسبة إلى الطاقة الشرائية لمجموع السكان،

(1) -سعيدوني: ورقات جزائرية. ص 486.

(2) -عائشة عطاس: مرجع سابق. ص 152-153.

(3) -سعيدوني: النظام المالي. ص 222.

(4) -القشاعي: مرجع سابق. ص 74.

(5) -العنتري: مصدر سابق. ص 34.

وبالتالي زيادة نفقات كلفة المعيشة⁽¹⁾.

بالنظر إلى المنتجات الموجودة في الجدول، نجد أن أغلبها فلاحية أو ذات مواد أولية فلاحية، فهي عبارة عن مواد غذائية، حيوانات، ألبيسة وأفرشة وأثاث، إضافة إلى أشياء أخرى كالعبيد والعطور والشموع... إلخ. ومن خلال هذه المنتجات نستنتج أن اقتصاد بايلكات الجزائر قائم على الزراعة وتربية الحيوانات بالدرجة الأولى، ومنه فإنه يعدّ مجتمعا ريفيا والدليل نسبة سكان الأرياف العالية.

ولأن هذه المنتجات الواردة في الجدول أغلبها فلاحية، فإنها تتأثر بالعوامل الطبيعية والمناخية، وحتى السياسية، خاصة وأنها تعود لسنوات مختلفة: 1782-1785-1788-1822م، لذلك نجد لها مختلفة من حيث الكمية والنوعية، وذلك تبعا لسنوات الرخاء وفترة الإنتاج، وأعوام القحط وندرة المحاصيل وتعاقب الكوارث، وإن كان هذا الجدول لوحده لا يكفي لاستنباط سنوات الرخاء وأعوام القحط خاصة وأن كمية المنتجات غير محددة، وهذا يصعب علينا المقارنة والاستنباط.

ونجد أن ما قدمه تينا خزندار باي معسكر والتقرير الذي عرضه Rozet سنة 1833 أكثر دقة مقارنة بباقي المصادر الواردة في الجدول، حيث تم تحديد كمية المنتجات، فتينا كان دقيقا في تحديدها، باعتباره هو الذي قام بتحضيرها عند خروج الباي إلى مدينة الجزائر، نظرا لوظيفته كخزندار، أما Rozet فالمعلومات التي جمعها في تقريره غالبا ما يكون قد رجع فيها إلى دفاتر الإدارة العثمانية، لذلك جاءت بهذا الشكل، حيث أن الكمية والنوعية محددة ومفصلة.

وعندما قام سعيدوني بدراسة سنوات الرخاء وأعوام القحط في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وحتى نهاية الفترة العثمانية، وضع جدولا مفصلا بالأزمات الاقتصادية (الطبيعية والسياسية) التي حدثت خلال هذه الفترة، وهذا الجدول يعيننا على دراسة المعطيات المتوفرة لدينا بالنسبة لمكونات الحنوش.

وانطلاقا من هذا الجدول وجد سعيدوني الفترة التي سبقت سنة 1791 بأنها تميزت بنوع من الرخاء ووفرة الإنتاج، وهي الفترة التي حكم فيها الداوي محمد عثمان باشا الجزائر، وحكم بايلك الشرق صالح باي، وبايلك الغرب محمد الكبير أشهر وأقوى البايات، وهي الفترة التي عرفت فيها

(1) - سعيدوني: النظام المالي. ص 217.

الجزائر حياة الهدوء والاستقرار بفضل المواسم الجيدة والمحاصيل الوفيرة، وإن كانت هذه الفترة لم تخل من بعض السنوات الصعبة، لكن تأثير هذه الكوارث كانت محدودة خاصة على مستوى إنتاج الحبوب، فقد ظلت المحاصيل الزراعية متوفرة لجودة المواسم الفلاحية⁽¹⁾.

قد انعكست هذه المواسم الجيدة والمحاصيل الوفيرة على مكونات الحنوش، ويظهر ذلك من خلال المكونات التي عرضها الزهار في سنة 1785، و V. De Paradis لسنة 1788، حيث كمية المنتجات وفيرة، ونوعيتها مختلفة، تمثلت في الحيوانات والمواد الغذائية والألبسة والأفرشة والعبيد، وإن كانت القائمة التي قنمها الزهار خالية من الحبوب، ويمكن تفسير ذلك بظهور الجراد وانتشار المجاعة والطاعون في بعض المناطق، أدى إلى انهيار الإنتاج الزراعي ونذرة الحبوب⁽²⁾.

ورغم ما تميزت به هذه الفترة في عمومها من رخاء ووفرة في المحاصيل، إلا أنها عرفت أحيانا ارتفاع في الأسعار ونقصا في المنتج، ففي رسالة بعث بها صالح باي إلى وكيل الباسيتيون مؤرخة في ديسمبر 1778م^(*)/أوائل ذي الحجة 1192هـ⁽³⁾، يخبره فيها أن سعر القمح ارتفع ووصل نحو 42 ريال عنابي، ويمكن أن يكون سبب ذلك هو قلة هذا المحصول خلال هذه السنة، فهو يقول له: «ورد علينا كتابكم وعرفنا فيه من احتياجكم لمائة وخمسين قفيز من القمح لعولتكم، ومائة قفيز من الشعير لعلف دوابكم وثيرانكم... وهذا القدر كثير الذي تريدونه (كذا) من القمح والشعير...». فعندما يكون العرض أقل من الطلب فإن الأسعار ترتفع، وإن كانت الوثيقة لا تشرح سبب ارتفاع الأسعار لكن في الغالب ترجع إلى مشاكل طبيعية كالجفاف والمجاعة... إلخ.

لكن، ورغم كل هذا لا يمكن أن يكون الحنوش خاليا تماما من الحبوب، ونحن نعلم أنه من المكونات الأساسية جدا، وهذا يجعلنا نتساءل عن غياب هذه المادة من قائمة الزهار، فهل المعلومات التي وصلته كانت تنقذ لذلك، أم أن هناك أسبابا أخرى؟ والشيء نفسه نلاحظه في قائمة V. De Paradis، حيث نجد غياب أنواع من الألبسة والأفرشة، وهو ما يجعلنا نطرح نفس الاستفسار السابق بالنسبة للزهار، لكن تبقى المعلومات لدينا محدودة والإجابة عنها صعبة لسكوت

(1) - سعيدوني: دراسات تاريخية. ص 95-96.

(2) - انظر: الجدول الذي وضعه سعيدوني: دراسات تاريخية. ص 117.

(3) - للتاريخ الميلادي المذكور كملاحظة في أسفل الرسالة هو 4 نوفمبر 1779. لكن عند رجوعنا لتقويم التواريخ الهجرية وجدنا أن التاريخ الهجري المؤرخة به الرسالة يقابله بالتاريخ الميلادي ديسمبر 1779، فاعتمدناه بدل التاريخ الأول.

(3) - الرسالة رقم 68، المجموعة 1641، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

المصادر عن هذه الشروحات.

وإذا تفحصنا المرحلة الأخيرة من تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني نجد أن الأوضاع ساءت وأصبحت الجزائر تعيش أثناءها تراجعاً اقتصادياً كان لانهاية الزراعة أحد مظاهره البارزة، وذلك بفعل تعاقب الكوارث المدمرة كاجتياح الجراد سنة 1815، والذي أدى إلى ظهور المجاعة بعد أن شحّت المحاصيل وارتفعت أسعار الحبوب، ثم جاء الجفاف سنة 1817، فاستمرت المجاعة حتى سنة 1819، ليعقبها مرض الطاعون، كل هذا حال دون تحسن الإنتاج الزراعي⁽¹⁾.

وإن كنا قد وجدنا في إحدى الرسائل التي بعث بها أحمد باي قسنطينة، إلى حسين باشا مؤرخ في 13 ربيع الثاني 1243هـ/ 03 نوفمبر 1827م⁽²⁾، يذكر فيها «أن قسنطينة وسائر أوطانها في أمن وعافية ورخاء الأسعار، وأنه لا ظلم فيها ولا تعد وكل واحد واقف عند حده، مشتغل بخاصة نفسه»، وهي دليل على أنه رغم تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني، إلا أن بعض المناطق عرفت وقتها سنوات من الرخاء، وتحسناً في المنتجات ورخاء في الأسعار، خاصة عندما تعرف هذه المناطق الهدوء والاستقرار السياسي، الذي نستنتج من رسالة أحمد باي حول رخاء الأسعار، بقوله: «أنه لا ظلم فيها ولا تعد، وكل واحد واقف عند حده، مشتغلاً بخاصة نفسه».

لكن مع ذلك فالسمة البارزة على الأوضاع الاقتصادية للجزائر أواخر العهد العثماني هو التردّي والتدهور، ومما زاد في ذلك انتشار الانتفاضات الداخلية في أغلب جهات الوطن، نذكر منها ثورات جبال جرجرة في سنوات 1804-1810-1823، وثورة درقاوة بالغرب الجزائري سنة 1805-1812-1817، وثورات النمامشة وواد سوف والأوراس التي استمرت من سنة 1818 إلى سنة 1823، والثورة التيجانية 1816، وثورة الشريف بن الأحرش شمالي قسنطينة سنة 1804⁽³⁾، التي كتب عنها صالح العنترى مشيراً إلى أنها أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة، وقلة الحبوب ونزول القحط من شدة الهول واضطراب الرعية، بعد موت الباي عثمان خلال هذه الثورة⁽⁴⁾.

ويذكر أيضاً أن أسعار الحبوب ارتفعت حتى بيع الصاع الواحد من البر وقتئذ بـ 15

(1) سعيدوني: دراسات تاريخية. ص 97-100.

(2) الرسالة رقم 12، المجموعة 3205، الملف 3، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

(3) سعيدوني، النظم المائي. ص 59.

(4) العنترى: مصدر سابق. ص 33.

ريال، والصاع من الشعير بـ 7 ريالاً، ودام هذا القحط طيلة سنة 1804م/ 1219هـ، ثم بعد ذلك نزل سعره شيئاً فشيئاً، كما ذكر العنتري «أن قيمة الزرع قبل تلك المجاعة والقحط بين ريال وريال ونصف الريال للصاع الواحد»، وأطلق الناس على تلك المجاعة بعام «الخمسطاش» لأن الزرع يباع بتلك القيمة، ويفسر العنتري هذا الغلاء في الأسعار بنزول الجائحة والقحط لمدة ثلاثة سنوات، هذا من جهة ومن جهة أخرى انتشر الفتن، واضطراب الأوضاع بسبب ثورة بنحرش. والتي أدت إلى اضطراب النفوس، فلم يعد الناس يهتمون بالحرثة⁽¹⁾. ومنه فمجاعة 1804 تعود إلى أسباب طبيعية وأخرى سياسية.

ومنه فالعوامل الطبيعية والسياسية كانت سببا في تدهور الوضعية الاقتصادية بالجزائر أواخر العهد العثماني، ولكن هناك أسباباً أخرى قد تؤدي إلى التأثير في الأسعار سواء جعلها مرتفعة أو منخفضة، فنجد مثلا أن سعر صاع القمح في رجة عنابة سنة 1780 و1790 وصل إلى 4,90 بتاك، وهو بذلك أكثر غلاء من الذي بالجزائر ووهران، ففي وهران مثلا كان يتراوح ما بين 2 و2,25 بتاك، ويرجع هذا الارتفاع في أسعار قمح عنابة، لأنها في هذه الفترة هي الميناء الأساسي لتصدير الحبوب وتجميع الأموال، وفي ذلك تأثير محلي واضح تقوم به العمليات النقدية وعمليات التصدير في هذه المدينة على الأسعار⁽²⁾.

وإن كانت مكونات الجدول العينية لا توضح لنا تأثير كل تلك العوامل والأسباب، فويليام شالر لم ينكر من دنوش 1822 إلى جانب النقود العينية إلا 10,000 كيلة الشعير كل سنة، يقدمها كل من باي الشرق وباي الغرب، وهذا يدفعنا دائما لنتساءل أين بقية المنتجات؟، فمن غير الممكن أن يضم دنوش الباقي الشعير فقط، فهل شالر لم تتوفر لديه معلومات كافية، أم أنه أراد التركيز على كيلات الشعير لأهميتها؟. فنجد غياب بقية المنتجات يُصعب علينا دراسة الأحوال الاقتصادية للبلاد، والتطورات والتغيرات التي يعرفها الدنوش.

وهذه المنتجات أغلبها فلاحية أو ذات مواد أولية فلاحية، لأن الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني كان يقوم أساسا على الزراعة والرعي، والذي يمثل المورد الأساسي لغالبية سكانها، إلى جانب المهن التقليدية، ومختلف الحرف المرتبطة هي أيضا بالإنتاج الفلاحي.

ونجد أن الحبوب المتمثلة خاصة في القمح والشعير، هي أهم المحاصيل الزراعية في

(1)-العنتري، مصدر سابق. ص34-39.

(2)-Merouche Lamnour : Recherche sur l'Algérie a l'époque Ottomane Monnaies, Prix et revenus 1520-1830, Edition Bouchenc, Paris, 2002, P114.

الجزائر، والتي تزرع خاصة في منطقة السهول العليا، كسهول قالمة وقسنطينة وسطيف والمدية ومعسكر... الخ، وهي تعد المصدر الأساسي لتغذية السكان والمادة الرئيسية للتصدير إلى الخارج، لذلك فهي مادة استراتيجية يتحكم في زراعتها البايك، ويسيطر على الأراضي التي تزرع بها موظفو الدولة ورؤساء أو شيوخ الزوايا والطرق الصوفية، وكمثال على أهمية إنتاج الحبوب ما كانت تصدره الشركة الإفريقية "La compagnie Africaine" سنويا في ميناء عنابة، والذي قدر سنة 1787 حوالي 25,000 قنطار من الحبوب⁽¹⁾.

كما أن الكميات الواردة في الجدول تعد كميات ضخمة، فـ "V. De. Paradis" أورد 600 قفيز قمح يقدمها باي قسنطينة كل سنة، والتفيز أو القيسة تساوي 300 كلغ، فالحاصل هو 180 قنطار قمح، وهي كمية معتبرة تدفع للخرينة العامة.

وإلى جانب الحبوب كمادة أساسية، هناك مواد غذائية أخرى ذكرت في الجدول كالسمن والعسل، المحور (نوع رفيع من الكسكس المجفف)، التمر، الزيتون وبيض النعام... الخ، والملاحظ أنها ذات كميات كبيرة فهناك مثلا 20 قنطارا من عسل، ومثلها من سمن أوردتها الزهار لبايك الغرب، و450 جرة زبدة أوردتها "Rozet" لبايك الشرق، وهي تصور لنا كمية الإنتاج المحلي ونوعيته والذي يبدو وفيرا، كما أن تنوعه يعكس لنا مدى اتساع الأراضي التابعة للبايك، فالزبدة والزيتون، الأبقار والمرجان مثلا منتجات وبيضان لا توجد إلا في المناطق الشمالية الساحلية، أما السمن والإبل فتوجد بالمناطق الصحراوية، وهذا ما يدل على اتساع مساحة نفوذ البايك من المناطق الساحلية شمالا إلى الصحراء جنوبا، باعتبار أن هذه المنتجات تجمع من الضرائب المفروضة على القبائل الخاضعة للبايك، وتنوعها هو نتيجة لتنوع مناطق نفوذ هذه القبائل من مناطق صحراوية وسهبية وساحلية، ومناطق جبلية وسهلية.

ففي بايك الشرق دائما، نجد المناطق الصحراوية التابعة لها تميزت بزراعة أشجار النخيل مثل مناطق الزيبان ووادي ريغ ووادي سوف، حيث كانت تتوفر على ما لا يقل عن 150,000 نخلة، أغلبها تعود ملكيتها إلى قبيلة الطور، أما المناطق الجبلية بالساحل والسفوح الشمالية للأوراس والحضنة، فهي مناطق غابية اشتهرت بإنتاج الأخشاب، وذلك بمعالجة أشجار الصنوبر والفلين والزان وغيرها⁽²⁾.

(1)-القشاعي، مرجع سابق. ص10.

(2)-المرجع نفسه. ص11.

وهناك ملاحظة أخرى من خلال الجدول وهي غياب الخضر والفواكه من قائمة المواد الغذائية، والسبب في ذلك أنها سريعة التلف، ولا يمكن حفظها لمسافة طويلة تستغرق عدة أشهر. ونجد قائمة الحيوانات التي يشتمل عليها النوش تتمثل في الحيوانات، التي تعيش في منطقة البحر المتوسط والمناطق الصحراوية، وهي الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، البغال والإبل، إضافة إلى النمر والسباع.

ونجد أن الرعي وتربية الحيوانات يشكل المصدر الرئيسي لمعيشة المناطق غير الملائمة للإنتاج الفلاحي، وهو ما يجعله يشكل نشاطا اقتصاديا مستقلا بذاته في المناطق السهبية من السبخ والجهات الجنوبية، وتمارسه عشائر الهضاب العليا وقيائل المناطق المتاخمة للصحراء، بينما في المناطق الشمالية حول الأودية الخصبة فكان الرعي يمثل نشاطا مكملًا للزراعة، حيث كان السكان يقومون بتربية المواشي لسد حاجياتهم من الألبسة الصوفية والزرابي، الأغذية والخيام إلى جانب الزراعة⁽¹⁾.

وتفسر الملاحظة حول المواد الغذائية تجدها في الحيوانات، فالكميات الواردة في الجدول غير محددة العدد، وبالتالي يصعب معرفة الثروات الحيوانية التي تتمتع بها الجزائر خلال العهد العثماني، وإن كان "Rozel" قد أورد لبايلك الشرق 600 كبش، 600 بقرة و200 بغل، وهي أعداد كبيرة. فنجد أنه في أوائل عهد الاحتلال الفرنسي كان الشرق الجزائري يتوفر على 2,310,000 من الأغنام، و311,767 من الماعز، 346,000 من الأبقار، 90,636 من الخيول، 76,723 من البغال و269,086 من الجمال⁽²⁾.

وفي الوقت الذي تستخدم فيه الأبقار، الأغنام، الماعز والدواجن في التغذية بالدرجة الأولى، واستخدام مواردها الأولية في الصناعات والحرف، نجد أن الخيول تستخدم في الجانب العسكري بالدرجة الأولى، إضافة إلى أعمال البايك المختلفة، ولذلك فهي تعتبر من المكونات الأساسية، فإلى جانب وظائفها المختلفة، فإن الأحصنة العربية الأصيلة تعتبر هدية ذات شأن كبير، يحرص الحكام على أن تكون ضمن قائمة الهدايا التي يقدمونها، لأنها دائما مصدر إعجاب واهتمام أصحاب الشأن كالحكام والسلاطين ورجال الدولة على اختلاف مستوياتهم.

أما البغال فكانت تعتبر وسيلة أساسية لنقل البضائع، وبالتالي لا يستطيع البايك الاستغناء

(1)-لقشاعي: لمرجع لسبق. ص14.

(2)-المرجع نفسه. ص15.

عنها، خاصة أن المناطق الشمالية أين توجد مراكز البايلكات وأهم المناطق التابعة لها، هي مناطق جبلية، والبغال أنصب وسيلة تستطيع التنقل فيها لمسافات طويلة، وهي محملة بمختلف البضائع، وإلى جانب المواد الغذائية والحيوانات التي تشكل مكونات الدنوش، هناك قائمة من المنتجات الصناعية والحرفية كالبرانس، الحياك، الأقمشة الصوفية، الجزم، الصوف وسبح المرجان والعمبر، إضافة إلى الشمع والطور والأثاث وغيرها، وهي منتجات محلية مستخلصة من مواد أولية محلية كالصواف، الجلود، الأخشاب والمرجان، تقوم أقبائل بصناعتها وإنتاجها بالوسائل التقليدية⁽¹⁾، لذلك فهي تدفعها كضرائب عينية للبايلك، والذي يدفعها بدوره لخزينة الإيالة بعد جمعها.

وإلى جانب كل هذه المنتجات والبضائع العينية التي تشكل دنوش البايلك، هناك العبيد والإماء، وحسب الجدول هناك عبيد كبار وعبيد صغار، فذكر الزهار مثلا 30 عبدا من الكبار و20 عبدا من الصغار، وهؤلاء العبيد في الغالب هم الأسرى الأوروبيون، الذين يتم جمعهم من الحروب البحرية مع الدول الأوروبية.

وبعد العبيد منذ القديم هدايا ثمينة يتم استخدامها في قصور الحكام وبيوت كبار الموظفين. وقد تمكن الكثير منهم من أن يحتلوا مكانة هامة لدى سادتهم، فكانوا أطباء ومترجمين، ووصل بعضهم إلى أن يكون الرجل الثاني بعد البايلك في البايلك كما هو الحال بالنسبة لتيدنا Thédnat خزندار باي معسكر⁽²⁾.

وبعد دراسة المكونات العينية والنقدية للدنوش حاولنا أن نقوم بمقارنة فيما بينها، لكن من الصعب الوصول إلى نتيجة حاسمة، نظرا لما أوردته المصادر من مكونات عينية، فنأرا ما كانت تذكر أرقام وأعداد تلك البضائع والمنتجات، وحتى ما تم ذكره من الصعب معرفة قيمته النقدية الإجمالية، ومقارنتها بالمبالغ النقدية الواردة في مكونات الدنوش، لأن معرفة أسعارها في نفس تلك الفترة التي نكرت فيها ليست بالأمر السهل.

(1)-القشاعي، لمرجع السابق. ص16-18.

(2)-اعميرلوي، مرجع سابق.

الفصل الثالث:

الطريق السلطاني ومحلة الدنوش

أولاً: الطريق السلطاني: خط سير البايات

ثانياً: جمع الضرائب ومحلة الدنوش

عند تعريفنا للدنوش في الفصل الثاني قلنا أنه مجموع الأموال والضرائب المفروضة على البيلاكات الثلاث، والتي يقدمها البايات كل ثلاث سنوات .و ذلك وفق مراسيم تقليدية جرت الإدارة العثمانية عليها بالجزائر عليها، وتبدأ هذه المراسيم منذ خروج الباي وحاشيته من بابليكه محملاً بمختلف الثروات النقدية والعينية، وكل ما يلزمه في سفره الذي يدوم عدة أشهر حتى وصوله إلى دار السلطان، أين يقيم فيها ويشرع في توزيع مختلف الهدايا على الباشا ووزراء الديوان، ليعود بعدها إلى ولايته وبيده قفطان التولية، تجديداً للولاية لعهدة جديدة من قبل الباشا.

وفي هذا الفصل سنتناول جزءاً من هذه المراسيم، وهو القسم المتعلق بالطريق السلطاني الذي يسير عليه البايات والضرائب التي يجمعونها من خلال محطة الدنوش.

أولاً: الطريق السلطاني: خط سير البايات.

الطرق السلطانية هي الطرق الرئيسية والمسالك المهمة في الإيالة، التي كانت تربط مراكز البايك المتمثلة في قسنطينة، المدية، معسكر، ثم وهران، بمركز السلطة الحاكمة في الجزائر⁽¹⁾. وهي بذلك تمثل خط سير البايات وخلفائهم إلى العاصمة لتأدية الدنوش، وهذه الطرق السلطانية تسير في اتجاهها العام المسلك القديم (طريق لائل) العابر لمقاطعات نوميديا وموريطانيا السطايفية، وموريطانية القيصرية في العصور القديمة، والواصل بين القيروان وتلمسان في العهد الإسلامي⁽²⁾.

وكانت لهذه الطرق السلطانية خلال الفترة العثمانية محطات تدعى القوناق Konaq^(*)، تقام عادة عند نهاية كل مرحلة من مراحل الطرق، لتكون مأوى ومكاناً آمناً تحط به القوافل رحالها وتستريح عنده فرق الأوجاق المتوجهة من دار السلطان أو إليها من إحدى مراكز البايك، والحامنة للضرائب السنوية والفصلية (الدنوش الصغير والكبير)، كما تستخدم لتوقف جامعي الضرائب وحاملي البريد وبعض المسافرين وذلك للاستراحة قبل مواصلة الطريق⁽³⁾.

كما كانت توجد على طول الطرق السلطانية أبراج وحصون، تقيم بها الحاميات التركية الصغيرة المعروفة بالنوبة، قصد تأمين المواصلات بين مركز البايك ودار السلطان، فنجد مثلاً

(1) -سعيدوني: ورقائق جزائرية، ص 269.

(2) -المرجع نفسه، ص 448.

(*) -كلمة تركية تعني محطة للاستراحة. انظر: ديران كلكيان: مرجع سابق، مادة قوناق، ص 991.

(3) -المرجع نفسه، ص 269.

على الطريق السلطاني الرابط بين بايلك الشرق ودار السلطان العديد من الأبراج أهمها: برج بوعريريج، برج مجانة، برج زمورة وبرج حمزة... وإن كانت حاميات هذه الأبراج ذات عدد محدود تكفي فقط للدفاع عن البرج، أما التدخلات الخارجية فقد كانت تقوم بها قبائل الزمالة والمخزن⁽¹⁾، التي نجد أعدادا منها مستقرة عادة حول الطرق السلطانية^(*)، وبالتقرب من الأبراج المقامة على طول الطريق، إذ يكون فرسان هذه القبائل على أهبة الاستعداد لحمل السلاح وخوض المعارك إذا طلب منهم قائد الحامية التركية ذلك⁽²⁾.

لكن ما هو خط السير الذي يتبعه البايات وخلفاؤهم؟ وما هي المناطق التي يمرون بها؟ وهل هذا الخط ثابت أم أنه يتغير بتغير ظروف هذه المناطق؟

أغلب المصادر المتوفرة لدينا لا تذكر بالتفصيل المناطق التي يمر عليها موكب الباي. والمحطات التي ينزل عندها، إنما تكتفي بذكر أهمها، خاصة منها المحطات الأخيرة عند الاقتراب من مدينة الجزائر وعند العودة إلى مركز البايك، أين يتم التركيز على سرد مراسيم وصول موكب الباي إلى الجزائر أو عودته إلى بايلكه، وهو ما نجده عند الزهار مثلا، فعند حديثه عن الطريق التي سلكها باي معسكر إلى مدينة الجزائر يقول: «فخرج من مقر إمارته معسكر ومعه جيش كبير... إلى أن وصلوا مواطن المبيت فنصبوا خيامهم... وكل يوم عندما يصل لجهة المبيت يوزع عليهم الدراهم... وهكذا كل يوم حتى يصل إلى الجزائر، وخصوصا عندما تكون بينه وبين الجزائر مرحلتان أو ثلاث»⁽³⁾.

وهكذا يتناول الزهار الطريق السلطاني، دون نكر اسم المناطق التي يعبرها الباي أو حتى

(1) -درياس لخضر: المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، شهادة دكتوراه، الحلقة الثالثة، جامعة الجزائر، 1990، ص170-172.

والقبائل المخزنية هي القبائل الموالية للسلطة وتكون عادة معفاة من الضرائب، إما بشكل جزئي أو بشكل كلي. وتكون قريبة من السلطة المركزية. انظر: معاشي: مرجع سابق، ص178.

(*) -نجد مثلا قبائل المخزن المستقرة على الطريق السلطاني الرابط بين الجزائر وقسنطينة: الزواتنة، حرشاوة عند نهر هارون (واد يسر)، لعريب على وادي الأكل، هاشم بالبرج، الغرازلة الغربية بعين الترك، العثمانية بسطيف، دائرة واد الذهب بتواحي العلمة، دائرة بوصلاح والصحراوية بتواحي قسنطينة. لمزيد من المعلومات حول قبائل المخزن على الطريق السلطاني الرابط بين الجزائر ومدینتي معسكر ووهران. انظر: سعيدوني: ورقات جزائرية. ص269-270.

(2) -سعيدوني: النظام المالي، ص123-124.

(3) -الزهار: مصدر سابق، ص36-37.

المحطات التي ينزل، فيها ما عدا محطتين أو ثلاثا قبل دخوله مدينة الجزائر، أين يجتمع بأغا العرب (الوزير الثاني للباشا) «في موضع قبل بوفاريك يسمى عيون الشعر»، ثم يبيتون في بوفاريك وفي الغد «يسيروا إلى موضع يبعد نصف ساعة عن الجزائر، ويدعى "عين الربط" قريب من البحر، وهو موضع معد لنزول الأمحال عند الخروج من الجزائر، وتجتمع المحلة هناك وبييتون، وبيت هنا أيضا باي التيطري عند قدومه، أما باي الشرق فإنه يبيت عند قنطرة الحراش وفي آخر الليل يأتي لعين الربط، ليصبح هناك»⁽¹⁾.

هذا كل ما ذكره الزهار عن الطريق السلطاني، وهو لا يكفي لتحديد خط سير البايات بدقة إلا إذا استعنا بمراجع أخرى مساعدة^(*).

وما نلاحظه أولا؛ أن المسافة بين مركز البايكات ودار السلطان تختلف من بايلك لآخر. ولذلك تجد المدة التي تستغرقها الحامية العسكرية ذهابا وإيابا من البايك إلى الجزائر تختلف باختلاف المسافة، فحامية بايلك التيطري تستغرق أربعة أشهر، وحامية بايلك الغرب تستغرق أربعة أشهر ونصف، أما حامية بايلك الشرق فتقوم ستة أشهر، وهذا نظرا لصعوبة الطريق الرابط بين قسنطينة والجزائر⁽²⁾.

فلو أخذنا الطريق السلطاني الذي يمتد من قسنطينة إلى مدينة الجزائر، نجد أن خط سيره يتحدد بالمحطات التالية: قسنطينة، محطة بئر البقرات، الخربة، محطة تاشودة، محطة سطيف، محطة سيدي مبارك السماتي، محطة اليرج بمجانة، مرتفعات معالو ثم أبواب الحديد بجبال البيان، محطة بني منصور، محطة برج حمزة (البويرة)، محطة بني هارون، مقطع الرخام على واد الزيتون (يسر الأعلى)، وادي بني جعاد وبني خلفون، مرجة واد هني، جسر واد هني، واد الزيتون، محطة جبال عمال (بوزقرة) عند أحواض عين السلطان، مرحلة الأربعاش (التي يقطع فيها الطريق مجرى وادي قدارة أربعة عشرة مرة)، أولاد سيدي عبيد عند واد قدارة، واد أولاد محمد بخميش الخشنة، مستنقعات أودية الحراش والسمار والحميز بمنخفضات مئيجة، حوش باي قسنطينة على واد الحميز، حوش القايد بوطن الخشنة، قنطرة الحراش، عين الربط، باب عزون⁽³⁾.

(1)- الزهار: مصدر سابق، ص 37-38.

(*)- نعم لنا ناصر الدين سعيدوني تفصيلا كاملا عن الطرق السلطانية في إيالة الجزائر في مقال له بعنوان: شبكة المواصلات بالجزائر أثناء العهد العثماني. انظر: سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 446.

(2)- Venture De Paradis : Op-Cit, P69.

(3)- سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 448-449.

وقد عرف هذا الطريق المتجه نحو قسنطينة تحويرا في جزئه الأوسط العابر لبلاد القبائل في فترات الاضطرابات، حيث يتحول خط السير نحو الجنوب ليتجنب مواطن قبيلة فليسة وحلقاتها، فيمر عبر مجانة، ومرتفعات ونوغة، ثم برج سور الغزلان، ومنها إلى سهول بني سليمان، أو قد يتوغل نحو الشمال فيخترق المناطق الجبلية لبلاد القبائل عندما يستتب الأمن أو تتوفر القوة العسكرية الكافية لاستخلاص الضرائب، فيمر عبر برج حمزة، وبرج بوغني، وبرج سباو، وبرج منايل، ثم ثنية بني عائشة⁽¹⁾.

لكن لماذا هذا التحوير في الطريق السلطاني الرابط بين قسنطينة ومدينة الجزائر؟ ولماذا كانت تتشب اضطرابات في تلك المناطق؟ وهل قبائل تلك المنطقة بتلك القوة والسطوة والسيطرة حتى تدفع موكب الباي أو خليفته - وهو حاكم البايك - إلى تغيير خط سيره؟

عرفت المناطق الجبلية الواقعة في بلاد القبائل على الطريق السلطاني الرابط بين قسنطينة والجزائر ببيسان الحديد، وهي عبارة عن جبال صخرية ذات ممرات ضيقة جدا^(*) في جبال الأطلس، يسيطر عليها شيخ أولاد مقران، وهو طريق مختصر بين قسنطينة والجزائر⁽²⁾.

ويعود سبب سيطرة شيخ أولاد مقران على هذا الطريق إلى تزعمه للعديد من القبائل الواقعة غرب مركز البايك، منها قبائل ونوغة وهي تتكون من خمسة عشرة قبيلة، وقبائل أولاد خلوف، وأولاد ماضي وقرية دارية ومنصورة وسيدي موسى ومزيتة وحمزة وبني منصور وقبائل بني عباس⁽³⁾. ونتيجة تزعمه لكل هذه القبائل فهو يستطيع أن يحرضها على مضايقة حركة المرور أو خلق مشاكل في المنطقة، تؤدي إلى استعمال القوة العسكرية بينها وبين البايك، وهو ما يؤدي

(1) - سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 449.

(*) - يقم هاينرش فون مالتسان في كتابه: ثلاثة سنوات في شمال غربي إفريقيا وصفا دقيقا للمنطقة المعروفة ببيسان الحديد، فيذكر أنها جبال صخرية ضيقة الممرات، توجد بها أربعة أبواب: طول الأول ثمانية أقدام ينتهي بممر طويل يفتح إلى الباب الثاني وهو ضيق جدا، أما الباب الثالث فيبعد عن الثاني بثلاثين خطوة، بينما يبعد عن الرابع بخمسين خطوة، غير أن الرابع كان أوسع من سابقه. لمزيد من التفاصيل عن أبواب الحديد انظر: فون مالتسان: ثلاثة سنوات في شمال غربي إفريقيا، ت: أبو العديد دونو، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979 ص 159-162.

(2) - كاتكارت: مصدر سابق، ص 119.

(3) - معاشي: مرجع سابق، ص 147-148.

فضلا عن تعطيل حركة المرور إلى امتناع هذه القبائل عن تقديم الضرائب المفروضة عليها⁽¹⁾.

بل إن بعض المصادر تذكر أن أخبار مرور موكب خليفة الباي بتلك الأوطان كانت تنتظر في قسنطينة بفارغ الصبر، وعند وصول خبر مرورها بسلام تطلق قذائف مدفعية تعبيراً عن السرور لهذا الخبر المفرح، أما موكب الخليفة فإذا سمع أن القبائل المعادية في أبواب الحديد قد استعدت للهجوم عليها غيرت طريقها جنوباً تجنباً لها⁽²⁾.

لكن ما موقف الحكام الأتراك من شيخ أولاد مقران وتحكمه في المنطقة بذلك الشكل؟

إن تحكم عائلة أولاد مقران في الطريق الرابط بين قسنطينة والجزائر جعل شيخ المنطقة يكتسب أهمية كبرى لدى الحكام العثمانيين، إذ أصبح هؤلاء يحرصون على التودد له والتقرب منه للمحافظة على علاقة الوفاق التي تربطهم به، لأن معاداته تعني قطع الطريق بين مركز بايلك الشرق ودار السلطان، فكان الباي أو خليفته يدفعون له ضريبة سنوية مقابل مرور قواتهم، عرفت باسم "ضريبة العسة" أو "ضريبة المرور"، وأحيانا "الوعدة"⁽³⁾. وكانت عبارة عن أموال نقدية وسلاح وألبسة فاخرة وبرانس حمراء لأعيان الأسرة، وأما القبائل المكلفة بحراسة الطريق فكانت تمنح لها مبالغ مالية ورؤوس من الأبقار والأغنام⁽⁴⁾.

تدخل سياسة بايات قسنطينة اتجاه شيخ أولاد مقران في سياستهم اتجاه بقية شيوخ الأسر الحاكمة في بايلك الشرق، وذلك بالمصاهرة ومنح الامتيازات المختلفة، منها اعترافهم باستقلال إدارته الداخلية وإعفائه من الضرائب المختلفة، ما عدا ضريبة القفطان التي كان الشيخ يدفعها للباي مقابل القفطان الذي يحصل عليه كدليل على شرعيته وتقدر بـ 10.000 بوجو⁽⁵⁾.

وأمام كل هذا نجد أن الطريق السلطاني الواصل بين قسنطينة ودار السلطان تحفه المشاكل والصعاب أكثر من باقي الطرق السلطانية الأخرى، كما أنه أطولها مسافة وربما هذا ما يجعله أهمها جميعاً وأكثرها جلباً للاهتمام من قبل الحكام الأتراك، لكن هذا لا يقلل من أهمية باقي الطرق

(1) - كاتكارت: مصدر سابق، ص 119.

(2) - سيساوي: النظام الإداري، ص 145.

(3) - معاشي: مرجع سابق، ص 148.

(4) - Feraud (Charles Louis): « Histoire des villes de Constantine Bordj Bouaregeje », In R.A.S.C, Constantine, 1872. P248.

(5) - معاشي: المرجع السابق، ص 150.

السلطانية الأخرى الرابطة بين مركز بايلك الغرب والجزائر، والرابطة بين مركز بايلك التيطري ومدينة الجزائر أيضا.

فالطريق السلطاني المتجه من وهران أو معسكر نحو مدينة الجزائر يعبر هو أيضا على محطات ثابتة لا تتغير إلا لأطروف معينة، إنه ينطلق من وهران نحو وادي تليلات، ثم زبوش مولاي إسماعيل، فمعبر الهبرة والسيق (المقطع)، فحوش الغمري، ومنها يصل إلى محطة جدوية ومحطة الكرمة، ثم مرجة سيدي عابد، ومحطة زمالة على وادي سلي، وبعدها يمر على محطة البغدادي على وادي الفضة، ثم محطة عين الدفلة، ثم يسير حتى يصل إلى القنطرة عند جبل دوي، ويتبع الطريق للضفة الشمالية لواد الشلف، ثم بوخرشفة ثم مليانة، فبرج بوحلوان، ثم يجتاز حوش قايد السبب بنواحي العفرون، وبعده وادي العلايق ثم واد بوفاريك، ومنه إلى حوش باي الغرب بمتيجة، ثم وادي كرمة، ثم تأتي بعده مرتفعات الساحل (فحص الجزائر الجنوبي)، ثم عيون الربط (ساحة أول ماي حاليا)، وهو المكان الذي يجتمع فيه كل البايات قبل دخولهم الجزائر، وأخيرا يصل إلى باب عزون بالجزائر⁽¹⁾.

لكن عندما تكون هناك ضرورة للوصول إلى مازونة، فإن هذا الطريق يمر عليها، كما أنه عندما تكون هناك حاجة للوصول إلى معسكر فإنه يتحول باتجاهها، لأنها كانت عاصمة بايلك الغرب قبل تحرير وهران والمرسى الكبير سنة 1792 من أيدي الإسبان، وأصبحت بعدها مدينة إقليمية، وأصبح الطريق السلطاني يتوقف عند مدينة وهران.

ولطريق وهران مسلكان، أحدهما يميل إلى الجنوب ليبعد عن المستنقعات ويحاذي سفوح مرتفعات بني شقران، والمسلك الآخر يلازم السهول الشمالية ليقترّب من البحر غير بعيد عن مستنقعات المقطع، مما جعله أكثر ملاءمة خاصة في فصل الصيف⁽²⁾.

وإضافة إلى هذا التحوير في هذا الجزء، نجد تغييرا آخر في خط السير في المنطقة بين حوض الشلف وسهلي متيجة، أين توجد مضائق وادي جر الصعبة والخطيرة، والتي كانت تتجنبها القوافل وفرق الجيش والمسافرين ليجتازوا مواطن قبائل ريغة وبني مناصر وبني منان، وهي ليست بعيدة عن حامية برج بوحلوان⁽³⁾.

(1) -سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 449.

(2) -المرجع نفسه، ص 450.

(3) -المرجع نفسه، ص 450.

والملاحظ على الطريق السلطاني الغربي الرابط بين مدينة الجزائر وعاصمة بايلك الغرب، أن المحطة فيه لا تعاني كثيرا من المشاكل والصعاب التي نجدها على طريق الشرق بين قسنطينة والجزائر، من مضايقات أسرة أولاد مقران وقبائل المنطقة التي تضطربهم إلى تغيير خط السير تجنباً لهم، فالتحويلات والتغييرات الحاصلة على طريق الغرب تعود أغلبها لصعوبة أراضي المنطقة، فالقوافل والحاميات العسكرية وحتى المسافرون يبتعدون عن المستنقعات المنتشرة بالمنطقة أو عن المضائق الضيقة والوديان الصعبة في بعض روافد الشلف.

أما الطريق السلطاني الذي يسلكه باي التيطري فهو أقصر الطرق السلطانية الثلاثة، بسبب قرب عاصمة البايك مدينة المدية من الجزائر، لذلك فحاميتها تستغرق في سيرها أربعة أشهر، ونجد هذا الطريق ينطلق من مدينة المدية إلى موزاية عند ممر ثنية، ومنها يقطع مرتفعات صماتة، ثم يتصل بخط سير وهران، الجزائر عند حوش قايد السبت، ثم وادي الكرمة، ومنه إلى عيون الربط وصولاً إلى الجزائر.

كما يمكن أن يسلك الطريق المتوجه نحو الجزائر من المدية، وطن الجندل، ثم عين العظم، ثم يمر على برج بوحلوان، ثم يتحول نحو الغرب عند مضيق واد جر⁽¹⁾، ويمكن الوصول إليها أيضاً عبر الطريق الجبلي الذي غالباً ما تسلكه فرق المحطة لقمع المتمردين وجمع الضرائب، وهذا المسلك الجبلي يمر بالمدية ثم البرواقية، ووادي الأخرة، ومنه إلى بني مصيرة ووادي ملوان، وحوش أولاد سلامة قرب الأربعاء، ثم قنطرة الحراش⁽²⁾.

هذه هي الطرق السلطانية التي يسيرها موكب الباي أو الخليفة انطلاقاً من مراكز البايكات الثلاث وصولاً إلى الجزائر، لكن خط السير هذا يصاحبه جمع للضرائب من القبائل الموجودة على طول الطريق، وهو ما يجعل المسافة تطول والوصول إلى الجزائر يستغرق أشهراً، خاصة وأن سفر موكب بعدد كبير يتطلب التوقف للراحة في عدة محطات.

ثانياً: جمع الضرائب ومحلة الدنوش

لطالما كانت قضية جمع الضرائب عملية أساسية في سياسة أية دولة منذ العصور القديمة، وإن كانت تختلف طريقة أدائها في بعض الجوانب من فترة إلى أخرى، وكانت المحلة هي الأداة

(1) - سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 452.

(2) - المرجع نفسه، ص 452.

المستعملة لذلك، فهي مؤسسة قديمة أعيد بعثها والتعامل بها بصفة محكمة، فهي من أدوات السلطة التي تقمع بها المتمردين، كما تبرز لنا علاقة الحاكم بالرعية⁽¹⁾.

ولذلك نجد أن جمع الضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني لا يختلف كثيرا عن العهود الإسلامية السابقة، بل يعتبر امتدادا لها، كما أن الكثير من التنظيمات العثمانية في الجزائر هي امتداد لهذه الفترة، فخرج الولاة في المحلة لجمع الضرائب عرفه الحفصيون والزيانيون ومن قبلهم الموحدون، بل إننا نجد الكثير من الوظائف الإدارية خلال هذه الفترات -وعدد كبير منها له علاقة بجمع الضرائب- ما زالت موجودة خلال الفترة العثمانية⁽²⁾، وربما حتى بنفس الأسماء والماهية.

كما أن الخروج في المحلة لجمع الضرائب نجده في الإيالات العثمانية الأخرى كتونس مثلا، فباياتها كانوا يخرجون على رأس المحلة يجوبون الأرياف في مواسم معلومة لاستخلاص الضرائب واستتباب النظام في المقاطعات⁽³⁾.

أما الجزائر فإن بايات مقاطعاتها الثلاث تابعة لدار السلطان، فكانوا يخرجون في موسم الحصاد وجمع الغلّة ومعهم قوة عسكرية لجمع الضرائب من القبائل المتواجدة على أرض البايك، والتي غالبا ما يكون شيوخها تحت سلطة الباي⁽⁴⁾، لكن هناك من القبائل من تمتنع عن دفع الضرائب للبايك، وهي في الغالب القبائل المستعصية أو المتمردة على سلطة البايك، وهو ما يجعله ينظم الحملات الفصلية (المحلات)، ويشن هجمات عليها لاستخلاص الضرائب وإقرار الأمن وإخضاعها⁽⁵⁾.

لكننا نتساءل عن المحلة والأدوار التي تقوم بها، فهل تقتصر على قمع المتمردين وجباية الضرائب فقط، أم أن لها أدوارا أخرى غير ذلك؟ فما هي وظيفتها الحقيقية؟ ثم كيف يتم تحضيرها وتنظيمها؟

(1) قشي: مرجع سابق، ص 78.

(2) -انظر: سعيدوني: ورقات جزائرية، 214-256.

(3) -محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تج: محمد الشاوش، محمد عجيبة، ط2، سراس للنشر، تونس، 1985، ص 77.

(4) -جلال يحيى: المغرب الكبير -العصور الحديثة وهجوم الاستعمار-، ج3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 52.

(5) -سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 279.

المحلات هي حملات عسكرية يقودها الباي بنفسه أو خليفته، وهي تتشكل من فرق الانكشارية التي تشكل الحامية العسكرية في البايلك تحت إمرة الباي، إضافة إلى الفرق المخازنية التي تجندها القبائل المساندة تدعيما لموكب الباي، وتعزيزا لقوته من أجل تحصيل الضرائب وقمع المتمردين⁽¹⁾، وتبدأ أعمالها بين شهر أفريل وجوان، وتتجول في القرى والقبائل تجمع الضرائب المفروضة عليهم، وأثناء ذلك يتحمل الأهالي نفقات إطعامها ومصاريفها، زيادة عن الضرائب المخصصة⁽²⁾.

ولقد كانت هذه المحلات أكثر من مجرد جولات جبائية أو حملات ردعية تأديبية، فقد كانت تمثيلا للسلطة وتجسيدا للإدارة المركزية⁽³⁾، وفي ذلك أوردت قشي في رسالتها «أن المحلة اتخذت شكل السلطة المتنقلة في بحثها المتواصل عن الشرعية في محيط اجتماعي سمته البارزة والظاهرة القبيلة المتحركة، وسرعان ما أصبحت جولة سنوية تتم فيها عمليات الجبائية والرقابة من جهة، والزجر والتأديب من جهة ثانية⁽⁴⁾».

فلا يمكننا أن ننكر أن المحلة هي وسيلة لتحصيل الضرائب وإخضاع المناطق المستعصية على الحكام، وحتى أنها أداة فعالة لتنفيذ عمليات المصادرة وتحصيل الغنائم، بل إنها أحيانا تعتبر فرصة سانحة لفرقة اليولداش لجمع الزاد الضروري لبقية السنة⁽⁵⁾، وإن كانت في البداية لم تقتصر على الجبائية والتأديب فقط، وإنما كانت فضلا عن ذلك - تمثيلا للسلطة وأداء للبيعة والولاء⁽⁶⁾.

وأكثر هذه المحلات التي تؤدي هذه المهمة هي التي يقودها الباي باتجاه دار السلطان لتسليم مساهمة البايلك في خزينة الدولة، والتي كانت تخضع لمراسيم وطقوس معقدة وتندرج في التشرifiات الرسمية للداي⁽⁷⁾، ومنه، فإن محلة الدنوش التي يقودها الباي إلى الجزائر كل ثلاث سنوات تختلف عن المحلات الفصلية التي يتم فيها جمع الضرائب، من أراضي البايلك أو إخضاع القبائل المتمردة.

(1)- قشي: مرجع سابق، ص 79.

(2)- سامح آثر: مرجع سابق، ص 141-142.

(3)- قشي: المرجع السابق، ص 79.

(4)- المرجع نفسه، ص 79.

(5)- سعبدوني: النظام المالي، ص 123-124.

(6)- قشي: المرجع السابق، ص 79.

(7)- للمرجع نفسه، ص 79.

فالهدف من جمع الضرائب خلال رحلة الدنوش، هو انتقال الباي إلى الجزائر لتقديم مساهمات البايلك المالية، والقيام بالمحاسبات المختلفة وجمع الضرائب الذي يقوم به الباي أثناء سيره، وبالتالي فهي تكملة لعملية تقديم الدنوش كما أنها أيضا أداء للبيعة والولاء بين الباي والقبائل التي يمر بها في طريقه.

ونحن لا نستطيع أن ندخل في تفاصيل عملية جمع الضرائب، ودقائق أمورها، لأنها عملية واسعة ومتشعبة وبحسبنا لا يمكنه أن يستوعب جميع تلك التفاصيل، خاصة وأن ما كتب عن الدنوش^(*) لم يتم التركيز فيه على جمع الضرائب أو عن علاقة البايات بشيوخ القبائل الذين يمرون بهم، وإن كان قد تم الحديث عنها في مكان آخر وسياق آخر^(**)، كما لم تركز على الطريق السلطاني والمحطات التي يتوقف عندها موكب الباي - كما رأينا سابقا-.

فأغلب ما كتب في جمع الضرائب يتعلق بالمحلات الموسمية التي تجوب المناطق التابعة للبايلك، أو المحلات التأديبية التي يقودها البايات ضد القبائل المتمردة والتي تنتهي في الغالب بالسيطرة وفرض الضرائب عليها، وأهم ما يمكن بحثه في هذه النقطة، هو كيفية تحضير محلة الدنوش ومراسيم انطلاقها، والعلاقة بين سلطة البايلك وأعيان وشيوخ القبائل، وما إذا كانت هناك تقاليد ومراسيم تحدد هذه العلاقة؟

إن التحضيرات الخاصة بمحلة الدنوش لا تختلف كثيرا عن التحضيرات الخاصة بمحلة جمع الضرائب الموسمية داخل البايلك، فهناك دائما إعداد وجمع للقوة العسكرية وموكب الباي، وكل ما يحتاجونه من مؤونة طيلة الفترة التي يقضونها خارج عاصمة البايلك.

والخزندار هو الذي يشرف على إعداد المحلة وما يلزمها وهي مهمة ليست بالسهلة، كما عبر عن ذلك تيدنا خزندار باي معسكر، لأنه يقوم بأعمال متعددة، فهو المسؤول عن كل المؤونة التي تحتاجها المحلة، ويكون تحت تصرفه حوالي ستون خادما، ويشرف على حمل وإنزال حمولة الدواب، وعليه أن يتفقد كل ما يحتاجونه في سفرهم عشية وصباح الرحيل⁽¹⁾.

وعادة ما يذهب الخليفة قبل انطلاق الباي بساعة، لأنه مكلف بترتيب المحلة، ويرافقه المكلفون بقيادة الجمال والدواب الحاملة لخيام جميع الموكب، وهذا حتى يجد الباي الخيام منصوبة

(*)-انظر: مذكرات الزهار، المزارى: طلوع سعد السعود، ومذكرات تيدنا.

(**) -انظر: جميلة معاشي: الأمير المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري.

(1)-عمير لوي: مرجع سابق، ص 60-61.

عند وصوله⁽¹⁾.

ويتسم خروج الباي من مدينته على رأس موكبه بالفخامة والأبهة، حيث تصاحب ذلك مراسيم وتشريفات تعطي لهذا الخروج الأهمية الفائقة، وتبرز ما يتمتع به البايلك من فخامة، وذلك من خلال الألبسة الفاخرة التي يرتديها الباي وحاشيته، والخيول المزينة التي تزيدهم رفعة وفخامة. ومن جهة أخرى تبرز ما للبايلك من ثروات مختلفة تزيد من قيمة الدنوش، وإن كانت أهم مكوناته تجمع من المناطق التي يمر بها الموكب باتجاه الجزائر.

ويصف الزهار خروج الباي محمد الكبير، وهو محمل بالهدايا والتحف والأموال الكثيرة لتأدية الدنوش قائلا: «...فخرج من مقر إمارته معسكر ومعه جيش كبير من أتباعه وكبراء النخوع⁽²⁾ وقواد وأغوات، راكبين الخيل المسومة ذات السروج الذهبية، وعليهم لباسهم الفاخر، ومع الباي خزائنه المقومة، خرج من معسكر وقومه ينعبون بالسلاح بين يديه ويضربون البارود والسناجق ترفرف والطبول تدق حوله»⁽²⁾.

وإعداد موكب الباي على هذا النحو هو مبعثة للفخر الذي تحب أن تظهر عليه سلطة البايلك، وهي أيضا محاولة لإظهار ثروة البايلك، والتي يتنافس البايات في إبرازها بكل الوسائل عند الذهاب لتأدية الدنوش، وتقديمها للباشا محاولة منهم لكسب رضاه.

ونجد أن المحلة تسير وفق نظام معين، فليها طاقم من الموظفين يقوم بإدارتها، إلى جانب الباي عند تقديم الدنوش الكبير والخليفة عند تقديم الدنوش الصغير، وهم:

- بلوكباشي: وهو الذي يشرف على كل المعسكر ويسمى أغا المحلة، هو بمثابة المقدم.

- أوضة باشي: يتحمل مسؤولية وظائف الضابط الإداري، وهو الملازم الأول.

- خوجة: كاتب للقيادة.

(1)- عمير لوي: مرجع سابق، ص 66.

(*)- هم شيوخ القبائل. انظر: مذكرات الزهار، ص 57، التمهيش 92.

(2)- الزهار: مصدر سابق، ص 36.

قدم أيضا تيننا وصفا لخروج الباي محمد الكبير لتأدية الدنوش، وكيف يرتجل فرسه ويتبعه في ذلك من سيخرجون معه، وترفع الرايات وتعزف الموسيقى على طول الطريق، ويسير في الخلف فرقة الفرسان، وعلى جانب الباي رجال البلاط. انظر: عمير لوي: المرجع السابق، ص 65.

-الشاوش: وهما اثنان، أحدهما ذو رداء أخضر والآخر ذو رداء أصفر.

-سقا باشي: يوفر الماء اللازم للحامية.

-عسجي باشي: رئيس الطباخين.

-وكيل الحرج: المكلف بالتمويل في الخيمة.

وهؤلاء هم الذين يشكلون ديوان الحامية⁽¹⁾، وأثناء السير فإن الشاوش يعمل على نقل تعليمات الباي إلى الأغا، الذي ينقلها بدوره إلى باقي الموظفين أين يتم تنفيذها بسرعة⁽²⁾.

وحجم المحطة يختلف من بايلك لآخر، فحسب V.De Paradis، فإن حامية بايلك الغرب أكبر حجماً من حيث القوات العسكرية، فهي تتشكل من ثمانين خيمة تضم كل واحدة منها ستة عشرة جندياً، أي ما يعادل 1280 جندياً، في حين حامية بايلك قسنطينة تتكون من ستين خيمة وتحتوي على نفس عدد جنود خيمة بايلك الغرب، أي ما يعادل 960 جندياً، أما حامية بايلك التيطري فتتكون من عشرين خيمة، وتحتوي أيضاً على نفس العدد من الجنود، أي ما يعادل 320 جندياً.

وإن كان حمدان خوجة يقدم أرقاماً مختلفة، فهو يذكر أن حامية قسنطينة تتكون من 100 خيمة، وحامية معسكر من ستين خيمة، وحامية المدية من 40 خيمة كل خيمة بها 30 جندياً⁽³⁾.

ولا نعرف أي المعلوماتين أصح، ما قدمها V.De Paradis أو التي نكرها حمدان خوجة، لكن قد لا يكون بالضرورة أحدهما على خطأ، فحمدان خوجة يتحدث عن حامية معسكر بينما V.De Paradis يتحدث عن حامية بايلك الغرب؛ أي أن الفترة الزمنية غير واضحة عنده، لأن بايلك الغرب قد يكون وهران أو مازونة وليس معسكر، وبالتالي إذا كانت الفترتين مختلفتين ستختلف معها الأوضاع، وقيمة الدنوش أو حجم اليضائع العينية أو أمن الطرق، فتزيد عندها تشكيلة الحامية وتتقص حسب الحاجة.

ونجد أن المحطة عند توقفها بمكان ما تشكل الخيام تنظيماً جميلاً، حيث تقام خيمة الباي في وسط المعسكر يحيط بها الفرسان والمشاة، ووسط هذه الخيام يترك ممر صغير يؤدي إلى خيمة

(1)-حمدان خوجة: المصدر السابق، ص140.

(2)-V. De Paratis : Op.cit, P69.

(3)-حمدان خوجة: المصدر السابق، ص139.

البايلك، كما تنصب خيمة كبيرة نجد فيها المستشفى والصيدلية والمقهى ... (1)، وفي أثناء السير تطعم الجيوش بالبرغل، وهو قمح يقلى ثم يرحى ويغربل لتتزع منه النخالة ليصبح نوعا من البسيطة، ويحتفظ به عاما كاملا، ولا يأكل الجنود اللحم إلا مرة واحدة في الأسبوع (2)،

وخلال سير المحلة من منطقة لأخرى ومن قبيلة إلى قبيلة تبرز لنا علاقة الحاكم بالرعية، التي تصور أحيانا خضوع الثاني للأول وأحيانا أخرى حذر الأول من الثاني. فلقد كانت عملية جباية الضرائب الشغل الشاغل للدولة، فنجد على المستوى السياسي العالي اتباع أسلوب التصميم والحزم في عملية جمع الضرائب، يدرك معها الرعايا أنه لا مجال للتهرب منها، وبها يشعر المسؤول التنفيذي من الوالي إلى مأمور الجباية بأن مقامه في منصبه مرهون إلى حد كبير بنجاحه في إتمام عملية التحصيل الضريبي (3).

ولم يكن المسؤولون في الجزائر فقط يحرصون على الاحتفاظ بمناصبهم من خلال إنجاح عملية جباية الضرائب، حتى وإن اضطروهم ذلك إلى استعمال القوة، مثلما كان يرى ويليام شالر من «أن البايات كانوا يلجؤون للضغط والاستبداد على المناطق الخاضعة لهم، من أجل جمع الموارد المالية التي تسمح لهم بالاحتفاظ بمناصبهم، وهو أمر لم يكن له مثيل في تاريخ الشعوب الأخرى» (4).

بل على العكس تماما، فطالما كان أي مسؤول يحرص على إرضاء المسؤول الأعلى منه من أجل المحافظة على منصبه، حتى وإن دفعه ذلك إلى بعض التجاوزات. وفي كثير من الأحيان تستخدم القوة والضغط عند جمع الضرائب من السكان، وهذا عبر العصور وفي مختلف البلدان، ولم تقتصر على إيالة الجزائر فقط.

أما ما كان معمولا به في الجزائر خلال العهد العثماني؛ هو أن بايات المقاطعات يجمعون الضرائب من المناطق التابعة لهم، ويرسلونها مع خلفائهم إلى الجزائر كل سنة أشهر، ويدفعونها بأنفسهم كل ثلاث سنوات، وشيوخ القبائل الخاضعة لنفوذهم مطالبون بتحصيل الجزء الذي يدفعه

(1) - حمدان خوجة: مصدر سابق، ص 140. انظر أيضا: عمير اوي: مرجع سابق، ص 66-68.

(2) - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 139.

(3) - صلاح حسن السوربي: "الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني، -مشاكل الضغط والتوتر"-، مؤتمر الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ج 1، جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد

العثماني، زغوان، 1986، ص 228.

(4) - سليمان شالر: مصدر سابق، ص 45.

كل ساكن في قبيلتهم حسبما هو متفق عليه، وهم بدورهم يقدمونها لخزينة البايك لتقدم بعدها لخزينة الإيالة⁽¹⁾.

وبالمقابل يحصل الجميع على نصيبهم من هذه الضرائب، فقسم منها يتحول إلى حقوق لترضية المرابطين، والشيوخ والقياد ومسئولي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وموظفي الجهاز الإداري والعسكري، وقسم آخر يصرف لتغطية الالتزامات العرفية (الهدايا الإلزامية) المفروضة على البايك لفائدة قادة الجيش وأعضاء الديوان ومستخدمي الدولة⁽²⁾.

وهنا العلاقة مزدوجة، فهي تربط الباي برعيته وأعوانه المباشرين في البايك، وهم يساهمون في تحضير الدنوش وجمعه، ويأخذون نصيبهم منه في شكل هدايا، وتربطه بالطرف الآخر بمن هم أكبر شأنًا منه في الحكم المركزي بالجزائر من كبار الموظفين وأعوان الداي، أما ما تناله الرعية فمن باب الصدقات التي يوزعها الباي على فقراء المناطق التي يمر بها الموكب⁽³⁾.

وهنا يظهر لنا التسلسل في أداء عملية الجباية من أننى درجة على مستوى القبيلة وصولاً إلى الحاكم الأعلى للإيالة، مشكلة بذلك حلقات مترابطة انطلاقاً من سكان القبيلة، فالشيوخ والقياد ثم السبايات وأخيراً الداي في الجزائر، لكن من هو في حاجة للآخر، هل دائماً الأقل مرتبة هو الذي يحسب حساب من هو أعلى منه درجة؟ ألا تتقلب القاعدة في بعض الأحيان ويسيطر فيها الأقل نفوذاً وسطوة؟

لطالما عرفت المحلة بنفوذها وسيطرتها على القبائل عند القيام بعملية الجباية، بل إنها كانت أحياناً تلحق الخسائر الفادحة بالمناطق التي تتوجه إليها، ومن ذلك أن مصطفى بومزراق باي التيطري قام بحملة ضد قبيلة الأربعاء سنة 1825م، حجز أثناءها 120 من أعيانها واستولى على 10700 جمل بيعت في مكانها لقبائل القوم. كما قام في السنة التالية بحملة ضد أولاد مختار الشراقة عادت عليهم بغنائم تقدر بـ 500 جمل و 4000 خروف⁽⁴⁾.

(1)-Diego de Haedo: "Topographie et histoire générale d'Alger", traduit par: MM Monnereau et A. Berbrugger, **R.A.**, 1871, P470.

(2)-سعيدوني: *دراسات تاريخية*، ص 341.

(3)-قشني: مرجع سابق، ص 81.

(4)-Ferdemann. (H) & Aucapitaine. (H): "Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri", In **R.A.**, NP9, 1865, P300-301.

كما تدرج في هذا السياق حملة محمد الكبير باي معسكر على منطقة تبعد 20 كلم جنوب معسكر، فقد ضمت الحملة حوالي 15000 رجل، منهم: 2000 انكشاري، وقد غزا 14 أو 15 دوارا، جمع منها حسب تيدنا 6700 خروف وعنزة و5000 جمل، و653 بغل و720 بقرة وثورا، إضافة إلى وقوع 60 شخصا في الأسر أغلبهم نساء⁽¹⁾.

ومن النتائج التي يذكرها وليام شالر لأعمال الجباية القاسية على الرعايا، هي هجرتهم للسهول الخصبة ليسكنوا الجبال التي يصعب على الأتراك الوصول إليها أو إلى أطراف الصحراء⁽²⁾. كما تصور بعض نوازل الفكون عساكر المحطة كيف كانوا يتجاوزون حدود الضيافة الجبرية المفروضة على الأهالي والقبائل الواقعة في طريقها، حيث كانت تستقر فوق مزارع الخواص وتتلّف بعض محصولاتهم بالاستهلاك المفرط أو بمرور خيولهم والتكفل بعلفها وغيره⁽³⁾.

هذا النفوذ والقمع الذي تصوره لنا بعض المراجع يفسر لنا خضوع الرعية للسلطة العثمانية، فاستقبال القبائل لمحلة الدنوش هو ولاء وطاعة ممزوج أحيانا بالخوف. فأغلب الكتابات لم تصور المحلة في صورة الحاكم المتجول الذي يتفقد الرعية ليظهر رعايته ورقابته وحضوره وسلطته⁽⁴⁾.

لذلك نتساءل عما تقدمه القبائل كمساهمة للدنوش الذي ينقل إلى مدينة الجزائر ما إذا كان رضا وابتهاجا منهم، أم أنه جبر وكره؟ ثم هل المحلة دائما كما تصورها بعض المراجع في صورة الجابي الظالم صاحب النفوذ والسطوة. ألا يتغير هذا الوضع بتغير ميزان القوة المتواجد في منطقة ما، وتكون القبائل هي صاحبة النفوذ الحقيقي على المنطقة والسكان؟

عملت الكثير من القبائل وخاصة منها المخزنية دورا مهما في تأمين الطريق السلطاني لموكب الباي أو خليفته عند الانتقال إلى العاصمة لتأدية الدنوش أو عند العودة لهذا تعتمد عليهم السلطة لتأمين الحماية لهم، لأنهم كثيرا ما كانوا يتعرضون لمضايقات من بعض القبائل التي يمرون بها ولم تكن علاقتهم بها جيدة، وأبواب الحديد على الطريق السلطاني الرابط بين قسنطينة ومدينة الجزائر خير مثال على ذلك. وعلاقة بايات قسنطينة بأسرة المقراني الحاكمة في بابلج الشرق،

(1)- عمير لوي: مرجع سابق، ص 84.

(2)- وليام شالر: مصدر سابق، ص 59.

(3)- قشي: مرجع سابق، ص 63.

(4)- المرجع نفسه. ص 80.

تثبت صحة هذه النظرية^(*).

الحاكم والمحكوم، السلطة والتابع لها، صاحب القرار والخاضع له، أطراف ليست ثابتة دائما بل هي متغيرة بتغير مركز القوة، وهذه القوة ليست دائما الباي وبايلكه أو شيخ القبيلة وقبيلته، بل هي تنتقل بين هذا وذاك حسب نفوذه وسلطته على المنطقة وسكانها. فلو أخذنا مثلا بسيطا عن شيخ أولاد مقران كصورة لعلاقة البايك بقبائل المنطقة وشيوخها، لوجدناه -كما رأينا سابقا- يتمتع بقوة وسطوة كبيرة على مستوى بايلك الشرق، استمدتها من اتساع وقوة القبائل الخاضعة له ومناعة المناطق التابعة له، وهو ما جعل بايات قسنطينة يحسبون حسابيه.

وقد تحدث عن ذلك الرحالة Peyssonel ، الذي مر بالمنطقة مع الحامية التركية باتجاه الجزائر سنة 1725، وأكد أن القوات العثمانية كانت تخشى المرور بمضيق الببيان المنيع، وأن أفراد الحامية كانوا لا يجروون على طلب المأوى ولا المؤونة من قبائل المنطقة، أو التعدي على ممتلكات شيخ أولاد مقران أو أتباعه، كما كانوا يفعلون مع قبائل المناطق السهلية، أين يفرضون عليها استضافتهم طوال فترة جباية الضرائب، وأحيانا قد يستخدمون ضدهم القوة⁽¹⁾.

إن مناعة منطقة الببيان وقوة قبائلها قد نفع أحيانا بالمحلة إلى تنكيس أعلامها، وتتوقف عن عزف الموسيقى الشرفية حتى خروجها من المنطقة، وتستمر في السير حتى تخرج من ببيان الحديد، بل إن بعض المصادر تذكر أن السلطنة العثمانية بقسنطينة والجزائر كانت تقوم بإطلاق طلقات من المدافع، وتقيم الأفراح عند وصول خبر اجتياز المحلة لممر الببيان بسلام⁽²⁾.

عندما تتوتر العلاقة بين بعض قبائل هذه المنطقة والبايلك، تعمد عائلة أولاد مقران أحيانا إلى محلة الدنوش تقتطع منها العجول والكباش بالقوة لصالح قبائل المنطقة المعارضة لسلطة البايك، لضمان عبورها أبواب الحديد دون وقوع أي هجوم على المحلة⁽³⁾. لكن أحيانا يمكن أن يصل الأمر إلى قيام الثورات أو الاغتيالات كما حدث بعد وفاة الشيخ بوزيد المقراني سنة (1147

^(*) -هذا يذكرنا بما فعله الجزائر عند إرسالها الهدايا إلى السلطان العثماني باسطنبول، حيث ترسل الهدية والوفد الحامل لها على متن سفينة حربية تابعة لدول أجنبية، حتى يضمن وصولها وعدم التعرض لها من قبل أعداء الإيالة في البحر المتوسط، وعلى رأسهم فرسان القديس يوحنا، وقد فاز بهذا الشرف نول عديدة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدنمارك. انظر: حمّاش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، ص 157-160.

⁽¹⁾ -معاشي: مرجع سابق، ص 148-149.

⁽²⁾ -المرجع نفسه، ص 149.

⁽³⁾ -Vaysettes : Op.cit, P33.

هـ/1734م)، عندما قام أبناؤه بقتل خليفة الباي الحاج بكير ومعظم قواته سنة (1149هـ/1737 م)، عند مرورهم بمنطقة البيبان لحمل الدنوش إلى الجزائر⁽¹⁾.

لقد أفرز هذا الوضع القائم بين السلطة العثمانية وشيوخ أسرة أولاد مقران قواعد جديدة في المعاملة، فقد منح لهؤلاء الشيوخ امتيازات مختلفة تقربا منهم وتأمينا للطريق السلطاني ولمصالح البايك المتعلقة بجباية الضرائب المختلفة، عدا ضريبة القفطان التي كانوا يدفعونها للباي مقابل القفطان الذي يزكي حكمهم وتقدر بـ10.000 بوجو⁽²⁾.

لكن موازين القوى تتغير وتتغير معها قواعد المعاملة، فما تتمتع به عائلة المقراني من قوة ونفوذ والذي أكسبها المكانة الرفيعة لدى السلطة العثمانية لم يكن وضعا دائما يجعلها المتحكمة به. فقد عانت في بعض الفترات من الخلافات القائمة بين أفراد الأسرة، مما أضعفها وجعل السلطة العثمانية تستغل هذه الخلافات، وتبث الشقاق بين الاخوة للسيطرة على الوضع في المنطقة⁽³⁾.

وتأكيدا على تأييد هذا الصراع، كان الباي مصطفى الوزناجي (1209هـ-1794م) يرسل كل سنة ثلاث قفاطين (برانس التعيين)^(*)، إلى شيوخ الفروع الثلاثة المتناحرة داخل هذه الأسرة، وهم: أولاد الحاج، أولاد عبد السلام وأولاد القندوز، ومقابل ذلك كان يتلقى ثلاث أضعاف ما كان يستلقيه من ضرائب هذه الأسرة، فكان لهذا الشقاق فائدة على الباي بزيادة موارده المالية وسهولة إخضاع الأسرة لسلطته⁽⁴⁾.

ونتيجة للحروب المتتالية بين فروع هذه الأسرة تمكنت السلطة المركزية من الهيمنة على شيوخها، وجعلهم في خدمة البايات المتعاقبين على حكم قسنطينة، فقد تحالفت الأسرة بفروعها مع

(1)-Feraud (Ch) : Op.cit, P253.

قام الأبناء الأربعة للشيخ بوزيد بقتل خليفة الباي بتحريض من أهم، لمحاولته إرغامها على الزواج منه أثناء رحلة الحج.

(2)-معاشي: مرجع السابق، ص150.

(3)-انظر: تفاصيل الصراع والخلافات بين أبناء أسرة المقراني بعد وفاة الشيخ بوزيد المقراني.

Feraud (Ch) : Idem, P279-282. ومعاشي: المرجع السابق، ص289-305.

(*)-أعطت السلطة المركزية شيوخ الأسر الكبرى حق ارتداء قفطان آيبي، تعبيراً عن اعترافها بحكمه ومساواته مع الباي، فكان هؤلاء الشيوخ يجتمعون على ضفة وادي فرمال لاستقبال الباي عند قنومه من العاصمة، ويسلمه

قفطان التعيين كرمز لمشاركتهم له في الحكم. انظر: معاشي: المرجع السابق، ص138.

(4)-معاشي: مرجع سابق، ص297.

الباي عثمان في مقاومته لثورة ابن الأحرش (1219هـ-1804م)⁽¹⁾. لكن رغم إخلاص هؤلاء لسلطة البايك، إلا أن بايات قسطنطينة في نهاية العهد العثماني كانوا يسعون لزرع الشقاق بين هذه القروص ليقوها تحت سيطرتهم، فكان كل باي جديد يعين على مجانية شيخا منافسا للشيخ القديم. فكان شيوخ الأسرة يسعون لإرضاء كل باي جديد، فيرسلون له الهدايا الثمينة ويعترفون بحكمه مقابل وعوده لهم بالمساندة ضد منافسيهم من الشيوخ⁽²⁾.

أمام هذه العلاقة المتضاربة بين البايك وأصحاب النفوذ داخله، ما الذي يتحكم في هذه العلاقة؟ وهل الشيوخ والقياد هم الذين يسعون دائما لكسب رضا الباي، كما يسعى هو إلى كسب رضا الباشا، أم أنه عليه أحيانا السعي لإرضاء المتنفذين داخل بايلكه؟

تغير موازين القوى بين سلطة البايك وشيوخ القبائل يغير من قاعدة الولاء بين الحاكم والمحكوم، ومحلة الدنوش التي يفودها الباي أو حتى خليفته تسعى من ورائها لكسب هذا الولاء. للظهور أمام الباشا في أحسن صورة. ويبقى ميزان القوى بين مد وجزر أحيانا إلى صف البايك. وأحيانا أخرى إلى جانب أصحاب النفوذ من شيوخ وأعيان القبائل، وفي كل مرة يستغلها كل طرف لكسب ما يريد، إما أموالا عينية وتقديية وهدايا أو ولاء وطاعة، ونجد في ضريبة "العسة" أو "الوعدة" إثبات لسيطرة شيخ أولاد مقران على منطقته، ومنه خضوع المحلة له.

فضريبة "العسة" أو "الوعدة" فرضها عبد العزيز العباسي على العثمانيين في مقابل مرور المحلة، وظلت سارية المفعول طوال الفترة العثمانية، وكانت عبارة عن أموال تقديية والسلاح واللباس الفاخر، والبرانس الحمراء لأعيان الأسرة، أما القبائل المكلفة بحراسة الطريق، فتمنح لها مبالغ مالية ورؤوس من الأبقار والأغنام⁽³⁾.

هذه الضريبة هي اعتراف من البايات بسيطرة هذه القبائل على الممرات الجبلية، وهي تساعد المحلة على القيام بدورها كما ينبغي، وتحقق ما تسعى إليه من الجباية وفرض الطاعة والولاء، فسلطة البايك في حاجة إلى تحالف مع شيوخ القبائل وأصحاب النفوذ ليصل الطرفان إلى هدفهما.

(1)-Feraud (Ch) : Op. Cit, P274.

(2)-معاشي: مرجع سابق، ص300.

(3)-فرضت هذه الضريبة ابتداء من سنة 960هـ/53-1554م. انظر:

Feraud(Ch) : Idem, P248-249.

وهنا تكمن العلاقة الجدلية بين الحاكم والمحكوم، والتي ترمز إليها فروض الطاعة والولاء⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى نجد شيوخ القبائل وأصحاب النفوذ يسعون لإرضاء الباي، ويقدمون الهدايا وفروض الطاعة، فقد كانوا يدفعون مثلاً ضريبة "حق البرنوس" عند تلقيهم قفطان التعيين، وهذه الضريبة كانت تختلف من شيخ لآخر حسب أهمية المنطقة التي يسيطر عليها⁽²⁾. كما كانوا يتقربون من كل باي جديد بالهدايا الثمينة، ويعترفون بحكمه لكسب مساندته ضد منافسيه من الشيوخ⁽³⁾.

هذه العلاقة التي تربط الباينك بالشيوخ وأصحاب النفوذ، والتي تفرضها موازين القوى، جعل اعترافهما ببعض حتمية وضرورة لإدراك كل طرف بأهمية ووزن الطرف الآخر. فقد اعترف بايات قسنطينة ومن ورائهم السلطة المركزية بالاستقلال الداخلي لشيخ أولاد مقران مقابل التزامه بتأمين الطريق للمحلة عند عبورها بالمنطقة، فقام ببناء مراكز للمراقبة بالمناطق الخطيرة يحرصها سكان القرى القبائلية مثل: بوكتون، أولاد راشد، بل أحياناً كان الشيخ يرافق المحلة بنفسه عند مرورها بأراضيها، كما كان يجمع الضرائب من أتباعه لصالح السلطة العثمانية⁽⁴⁾.

ويمكن أن نناقش نقطة أخرى: أيمكننا أن نعتبر أن الهدايا أو الضرائب التي يدفعها الشيوخ والقياد مقابل الحصول على برنوس التعيين هو ابتياع لمنصب المشيخة؟ وهل بالمقابل ما يدفعه البايات للباشاوات والباشاوات للسلطان العثماني في الاستانة من هدايا مقابل قفطان التولية هو شراء لهذه الولاية أو لهذا المنصب؟

كان حق البرنوس أو المشيخ كما يعرف في بعض الجهات - يدفعه القائد أو شيخ القبيلة للباي عند توليه منصبه، وهو بدوره يخبر أفراد قبيلته بالمساهمة بتغطية نفقات هذه التولية، التي هي في الواقع حقوق التزام أو إسناد مناصب⁽⁵⁾.

وكان هؤلاء القياد أو الشيوخ المحليون يقترحون عادة من طرف مجلس القبيلة نفسها،

(1) -عشي: مرجع سابق، ص 80.

(2) -عشي للعرب مثلاً يدفع 20.000 بوجو، ثم تخفضت القيمة إلى 10.000 بوجو عند تولي أسرة ابن قانة هذا المنصب، في حين كان شيخ الحناشمة وأولاد مقران يدفعان 10.000 بوجو، وشيخ فرجيو لا يدفع سوى 500 بوجو
لنظر: معاشي: مرجع سابق، ص 175.

(3) -معاشي: المرجع السابق، ص 300.

(4) -المرجع نفسه، ص 152.

(5) -فلة القشاعي: مرجع سابق، ص 71.

ويزكي تلك الاختيار قائد الوطن أو الباي، لكن هذه الطريقة تغيرت في نهاية العهد العثماني مع سعي البايات لجمع أكبر كمية من الضرائب، فأصبحت المشيخة أو القيادة تمنح لمن يدفع ضريبة أكبر، وبذلك لم يعد يراعى أي معيار لاختيار الشيخ غير ما يمكن أن يدفعه للإدارة المركزية من أموال⁽¹⁾.

هذا التنافس في الحصول على منصب "القيادة" أو "المشيخة" يدفع أعلى مبلغ من المال، لا يمكن أن نعتبره إلا مزايدة لشراء المنصب وبرنوس التولية الذي يحصل عليه الشيخ، يُشترى بهدية مقابلة له شأنهم في ذلك شأن الباشا والباي عند حصولهم على قفطان التولية⁽²⁾.

ولعل ما وصفه تيدنا Thédnat باعتباره خزندار باي معسكر يثبت ذلك، وهو المناقسة في الحصول على المشيخة أو القيادة بدفع مبلغ من المال إلى الباي، ويضيف تيدنا أن ذلك لا يتوقف على منصب المشيخة أو القيادة فقط، بل ينطبق على كل الوظائف⁽³⁾.

وما نجده في "حقوق التولية" التي يدفعها السكان كضرائب لفائدة القياد والشيخوخ، الذين يقدمونها بدورهم لرجال الدولة المتنفذين بدءا من البايات ووصولاً إلى الباشا، ليتلقون قفطان أو برنوس التعيين مقابل تعيينهم في المنصب أو تجديد المهمة المكلفين بها يفسر لنا ما سبق ذكره.

فقد اشتهر منها "حق البشماق" و"حق الفرح" أو "البشارة" و"حق البرنوس" أو "المشيخة"، وكلها رسوم تدفع مقابل إسناد المناصب وإقرار البقاء فيها، مما جعلها تدرج في نظام الالتزام، ومع أنها كانت في الأصل عبارة عن هدايا، إلا أنها تحولت إلى ضرائب إجبارية يتنافس أصحابها من خلالها للحصول على المنصب⁽⁴⁾.

أخيراً؛ فإن دور محلة الدنوش المتشعب على أهمية كبيرة، فبين جمع الضرائب وحملها من البايك إلى دار السلطان، وبين فرض الولاء والطاعة على القبائل، جدلية تفرضها علاقة السلطة بالقبائل، هذه العلاقة التي تحدها موازين القوى وقوة نفوذ كل طرف، لكن الأكيد أن كل طرف في حاجة للطرف الآخر، وقد يسعى كلاهما لإرضاء الآخر بطريقته الخاصة ولهدفين مختلفين.

(1) - معاشي: مرجع سابق، ص 153.

(2) - Kamel Filali: « Le don épine dorsale du systeme Ottoman, Le cas de l'Algérie, Annales du laboratoire d'études et de recherches Maghreb-Méditerranée, Vol5, 2002, Constantine, P8.

(3) - عمير لوي: مرجع سابق، ص 63.

(4) - سعيدوني: دراسات تاريخية، ص 345-346.

الفصل الرابع:

مراسيم ورمزية تقديم الدنوش وتوزيع الهدايا

أولاً: مراسيم الاستقبال والإقامة

ثانياً: توزيع الهبات والهدايا

ثالثاً: قفطان التعيين: ولاء وولاية

أهم مرحلة في عملية تقديم الدنوش هي المراسيم التي تصاحب هذا التقديم، ويدخل في إطارها تقديم الهدايا والهبات للداي ووزراء الديوان، ويحصل الباي بالمقابل على قفطان التعيين. وسنحاول أن نبحث في رمزية هذه المراسيم والتشريفات، كما سنضطر إلى الاعتماد على السرد في الكثير من الأحيان، لمعرفة ولفهم هذه العملية بشكل أكبر.

أولاً: مراسم الاستقبال والإقامة.

ترافق عملية تقديم الدنوش مجموعة كبيرة من المراسيم والتشريفات، تبدأ من خروج الباي من عاصمة البايك، وتستمر حتى وصوله إلى دار السلطان، وإقامته هناك ثمانية أيام، ثم عودته إلى البايك من جديد.

إن هذه العملية التي تقوم على تقديم ضرائب البايك للخزينة العامة للإيالة ومحاسبة الباشا لولياته في الأقاليم، لا يمكن لها أن تكتمل كعملية إدارية واقتصادية إن لم ترافقها هذه التشريفات، التي تعتبر مراسيم وطقوس معقدة تدرج في التشريفات الرسمية للداي⁽¹⁾، وهي تقوم في الأساس على شقين أساسيين: الصور الاحتفالية لوصول الباي وإقامته في الجزائر، ثم توزيعه للهدايا على الداي ووزرائه.

وهذه المراسيم والتشريفات مرتبطة بتقديم الدنوش كل ثلاث سنوات، وكما رأينا في الفصل الثاني فإن تقديم مردود الضرائب والمحاسبة عليها كل ثلاث سنوات أو ما يعرف بالدنوش لم تثبت المصادر متى كانت بدايته، وبالتالي لا نعرف متى بدأت هذه المراسيم، وهل صاحبت تقديم الدنوش منذ ظهوره أول مرة، أم أنها تأخرت إلى فترة لاحقة؟

لكن هذه التشريفات والمراسيم المصاحبة للزيارات الرسمية وما يتبعها من توزيع للهدايا، مستمدة من التقاليد المتبعة في الإدارة العثمانية، بدءاً من الباب العالي إلى المقاطعات داخل الإيالة، فنجد أن تبادل الهدايا بين الجزائر والباب العالي وما يتبعها من مراسيم، ترسخ كتقليد على كل حاكم جديد في الجزائر أداؤه تجاه السلطان العثماني، تعبيراً عن الولاء له واعترافاً بتبعية الجزائر للدولة العثمانية، وإن كانت تلك المراسيم ومستوى الهدايا يختلف من عهد لآخر⁽²⁾.

وهو ما نجده بين بايات المقاطعات، الثلاث والباشا في مدينة الجزائر، أين أصبح تقريبا

(1) - قسني: مرجع سابق، ص 79.

(2) - حماس: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، ص 150.

متعارفا عليه يسعى البايات من ورائه لإظهار الولاء والطاعة للباشا لكسب رضاه، والحصول على التجديد للولاية.

وإذا رجعنا إلى تفاصيل مراسيم الدنوش، نجد أنها تبدأ منذ خروج الباي من بايلكه وصولاً إلى دار السلطان، وقد تكرنا فيما سبق كيف وصف الزهار خروج باي معسكر من إمارته ومعه جيش كبير، وكبار موظفي البايك، يلبسون الثياب الفاخرة ويركبون الخيل المزينة، ومعهم الدواب تحمل أموالاً وهدايا الدنوش، خرجوا وأهل المدينة يلعبون بالسلاح ويضربون البارود والطبول تدق والأعلام ترفرف⁽¹⁾. إنه عرس كبير، فطالما كان حضور الخيل والبارود والطبول والأعلام ضرورياً في ثقافة أفراح ومناسبات المجتمع الجزائري.

وخروج الباي لتأدية الدنوش مناسبة خاصة لا تحدث إلا كل ثلاث سنوات، إنه حدث سياسي مهم، ونجاح الباي في القيام به على أحسن صورة أمام الداي وحاشيته في الجزائر، هو ضمان له لتجديد فترة الولاية، فلا بد أن يكون الموكب في فخامة وأبهة، يحمل من الأموال والهدايا الغال والنفيس من خيرة الضرائب التي جمعها من بايلكه.

ومنه فإن خروج الباي لابد أن يصاحبه احتفال كبير، وموكبه لابد أن يكون على درجة كبيرة من الفخامة، وتشبيه قشي لموكب الباي وما يحمله، ومراسيم خروجه من المدينة، واستقباله في الجزائر، بموكب العرس فيه شبه كبير، فهو يجمع بين أهل العروس والعريس. بين من يعطى ومن يأخذ، وما تحمله العروسة معها من متاع هو حصيلة جهود متكاملة، بين حسن تدبير الأم وكرم الوالد، ومهارة العروسة... والكل يضيف على الموكب سمة البهجة والفرح، ولكن أهل العروسة ينتظرون الحكم من أصهارهم، ويتجسد في نوعية الاستقبال الذي يخصص له، ومدى حفاوته⁽²⁾. فكل التحضيرات الخاصة بحمل الدنوش إلى الجزائر، هي منافسة بين البايات. وسعيًا للظهور في أحسن مظهر لإرضاء الباشا، والحصول على قفطان التولية تعبيراً عن تجديد الولاية له.

وإذا رجعنا إلى مراسلات إدارة بايلك قسنطينة مع الداي بالجزائر، نجد أنها تذكر تاريخ خروج البايات أو خلفائهم لتأدية الدنوش، ففي رسالة مورخة في 13 ربيع الثاني 1243هـ/3

(1)-الزهار: مصدر سابق، ص36.

(2)-قشي: مرجع سابق، ص82-83.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تنتهي إلا بمغادرته إياها راجعا إلى بابلكه.

أما المصادر التي تصف هذه المراسيم والتشريفات بدقة فهي محدودة، نجد على رأسها ما قدمه الزهار في مذكراته من وصف دقيق ومسهب، يعتبر أهم ما كتب حول هذا الموضوع. فالزهار يتحدث عن أدق التفاصيل في عملية تقديم الدنوش وتوزيع الهدايا، لم نتحصل عليها من مصادر أخرى، ومع ذلك هناك مصادر^(*) تحدثت عن موضوع الدنوش لكن بشكل مختصر.

لا يمكننا عرض كل ما تحدث عنه الزهار وغيره من مراسم تقديم الدنوش، نظرا لكثرة التفاصيل وتشعبها، لكن سنحاول أن نعطي صورة واضحة عن تفاصيل هذه العملية، مع محاولة فهم رمزية هذه المراسيم. وسنختار أحد البايات فقط لنتبع هذه العملية، لأننا لا نستطيع ذكر دنوش البايات الثلاثة كلها، لأن نفس المراسيم والتشريفات نجدهم يقومون بها جميعا، وبالتالي لا يمكن تكرارها. لذلك سنتناول دنوش باي معسكر كنموذج، لتوفر مادة علمية معتبرة حوله.

يذكر الزهار أن الباي عندما يقترب من مدينة الجزائر، يرسل الباش سيار ويده كتاب للباشا يستأنفه في الدخول إليها، فيأذن له بذلك ويعين له اليوم الذي يدخل فيه، عندها يخرج لملاقاته القائد أغا العرب ومعه قواده والسناجق والطبول، ويلتقيان بموضع يقال له "عيون الشعر" قبل بوفاريك، فيقدم الأغا للباي هدية من الباشا تتمثل في: فرس، سرج مذهب، زوج كوابس (مسدس)، وسيف ومكحلة كلها مذهبية، ثم يسيرون إلى بوفاريك دار المبيت، والنوبة تضرب أنغامها والقوم يلعبون بالسلاح ويضربون البارود⁽¹⁾.

إن مقام الزيارة وما تحملها من عوائد يستدعي أن يستقبلها موظف ذو مقام رفيع، والقائد أغا العرب هو الوزير الثاني في الديوان، وبحكم أنه قائد فرق الإنكشارية وفرسان المخزن المعسكرين خارج مدينة الجزائر⁽²⁾، ويدير المناطق المحيطة بمدينة الجزائر كمتيجة والساحل وأوطان دار السلطان والمناطق المحيطة بها⁽³⁾، فإنه الموظف المناسب لاستقبال البايات خارجها، من جهة لوقوع هذه المناطق تحت سيطرته، ومن جهة ثانية لطبيعة موكب الباي وما يحمله من عوائد، فيجب أن يصطحب الأغا قواده وعساكره لحماية الموكب، والتكفل بمراسيم الاستقبال على

(*) من بين هذه المصادر: محمد بن يوسف الزياني: ليليل الحيران وأئيس السهران في أخبار مدينة وهران.

الأغا المزوري: طلوع سعد المعهود، ج 1.

(1)- الزهار: مصدر سابق، ص 37.

(2)- سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 228.

(3)- الزهار: المصدر السابق، ص 48.

أحسن وجه. ومنه فإن القائد آغا العرب أحسن ممثل للباشا يستقبل الباي وموكبه.

أما ما يتعلق باستئذان الباي للداي في الدخول إلى مدينة الجزائر، فنجد ما يماثله عند إرسال باشوات الجزائر الهدايا إلى السلطان العثماني في اسطنبول بمناسبة تعيينهم في الحكم، فعندما ترسو السفينة -التي تحمل على متنها الوفد الذي يقدم الهدية- في القرن الذهبي، لا ينزل الوفد القادم على متنها إلا بإذن من السلطان العثماني، عندها تقام مراسم الاستقبال لها، ويحدد برنامج لقاء أعضاء الوفد مع السلطان ووزراء الباب العالي لتوزيع الهدايا عليهم، ومناقشة أوضاع الإيالة معهم⁽¹⁾.

وتبدأ مراسم استقبال الباي وإقامته، عند الوصول إلى أطراف مدينة الجزائر، وأهم ما يميزها الموسيقى الشرفية واللعب بالسلاح وضرب البارود، وهي تقاليد احتفالية توارثها المجتمع الجزائري، فنجدها في أفراحهم وتجمعاتهم المناسباتية، كما أنها أسلوب للاحتفالات الرسمية واستقبال موظفي البايك.

وفي المكان الذي يبني فيه الباي وموكبه، والآغا وحاشيته تبدأ مراسم الضيافة وتقديم الواجب، ولطالما كان الجلوس حول الطعام وشرب القهوة إلى جانب طريقة الاستقبال، هي عنوان الضيافة عند العرب ككل، فمن طريقة الاستقبال وتحضير أنواع الطعام والشراب تعرف مستوى الضيافة. فالضيف والمضيف كلاهما يسعى لإكرام الآخر، وإظهار أحسن ما لديه: الآغا يستدعي الباي وقواده إلى خيمته يجلسون هناك، فيصلون المغرب بها، ثم توضع سفرة الطعام، يجلس الباي وقواده والآغا حولها، أما من جاء مع الآغا من قواد فيظنون واقفين حتى انتهاء ضيوفهم من تناول الطعام.

بعدها، يأتي دور الباي لإظهار كرمه، فيعطي خدام الآغا عوائدهم، وعند عودته إلى خيمته يرسل العوائد لكل من جاء مع الآغا، من قواد وشواش والزرناجية والطبالين والخدام والمماليك، فيعطي كلا حسب مقامه، مالا أو خيلا أو عبيدا أو برانسا... كما تشمل عطايا الخلق الذين يجتمعون عليه من أهل الصدقات، والذين يأخذون منه الدراهم كل يوم⁽²⁾. من هنا يظهر سخاء الباي وكرمه في العطاء والإحسان، والذي يستمر في تأديته طيلة مقامه بدار السلطان، ثم عودته إلى البايك.

خلال هذه الليلة أيضا يستمع الباي في خيمته إلى الموسيقى التركية، يضرب أصحابها على

(1)-حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، ص 160.

(2)-الزهار: مصدر سابق، ص 37-38.

الدفوف والمزامير، ثم يأتي بعدهم أصحاب الفن الأندلسي، فيضربون على الربابة والكمنجة والعيان، والكل يحصل على عوائده من الإحسان⁽¹⁾. والجلوس لسماع الموسيقى والطرب، هي وسيلة الترفيه الأساسية في مثل هذه الأوقات، فزيارة الباي إلى الجزائر لأداء الدنوش وإن كانت زيارة عمل، إلا أن نسبة كبيرة من وقت هذه الزيارة يقضيه في الاستقبالات، والجلوس على موائد الطعام والشراب والاستماع للموسيقى والطرب. فهل نعتبر كل هذا - وهو جزء من المراسيم والتشريفات - جزءا من العمل، لأن طبيعة الزيارات الرسمية تتطلب التخفيف من واجبات العمل من أجل تنويع برنامج الزيارة؟.

الواقع أن هذا ما يحدث فعلا خلال الزيارات الرسمية، سواء بين الحكام أو الحكام وولاتهم، وهو أمر ما زال معمولا به إلى الآن في سياسة الدول، فنجد أي زيارة رسمية تطغى عليها المراسيم والتشريفات الخاصة بالاستقبال والضيافة وحسن الإقامة، ونحن لا نستطيع أن نعتبر أن هذه التشريفات والمراسيم تدخل في برامج العمل كالاكتفاءات والنقاشات والمقابلات، لكنها جزء مهم جدا في الزيارة الرسمية، ولن يكون لهذه الزيارة معنى دونها، ويمكن أن نعتبرها مكملة لبرنامج العمل.

بعد مبيت الموكيين في بوفاريك يفترقان في الصباح، فيأخذ الآغا وحاشيته طريق الجزائر، وأما باي الغرب و موكبه فيسير لينزل في محل منسوب له يسمى "حوش الباي"، يبعد أربع ساعات عن مدينة الجزائر⁽²⁾، يُقيل هناك ثم يسير إلى "عين الربط"، وهو موضع تنزل فيه محلة باي الغرب وبأي التيطري فيبيتون هناك، وفي الصباح يدخلون المدينة. أما باي قسنطينة فيبيت عند قنطرة الحراش وفي آخر الليل يأتي "عين الربط" فيصبح هناك⁽³⁾.

إن دخول الباي لمدينة الجزائر تسبقه ترتيبات عديدة يقف عندها قبل دخوله المدينة، ينزل في محطتين أو ثلاث يستقبله فيها الآغا ووكيله ويضيفانه، ويرسل طلب الإنز بالدخول مرتين: الأولى مع الباش سيار عند اقترابه من المدينة، والثانية مع وكيله عندما يصبح في "عين الربط"، بعدما يكون قد بات هناك في استضافة وكيله، الذي يذهب في الصباح لإعلام الداوي بوصول الباي وطلب المثول بين يديه⁽⁴⁾. إنها ترتيبات طويلة يقوم بها الباي خطوة خطوة، لماذا كل هذا؟ ألا يمكنه

(1)-الزهارة: مصدر سلق، ص 38.

(2)-محمد بن يوسف للزياني: مصدر سابق، ص 191.

(3)-الزهارة: المصدر السابق، ص 38.

(4)-المصدر نفسه، ص 38.

أن يدخل المدينة مباشرة؟ ما معنى أن يستأنن بالدخول؟ وما الهدف من ذلك؟ أيتوقع أن يرده الباشا راجعا إلى بايلكه؟

من غير المعقول أن يكون استئذان الباي للدخول إلى الجزائر توقعاً منه أن يعيده الباشا إلى بايلكه، وهو الذي جاء يقدم عوائد البايك، ويخضع لمحاسبة دورية تحدث كل ثلاث سنوات، وهو أمر متعارف عليه. لكن ما تقتضيه آداب الضيافة -وهو أمر متعارف عليه في الشريعة الإسلامية- أدب الاستئذان عند القدوم ضيفاً على قوم ما، فلا يدخل الضيف على بيت دون أن يطرق بابهم طلباً للدخول، وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى قائلاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَأَلُوا عَلَى أَهْلِهَا حَلِّكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ. فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْهَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (1).

بل إنه في رواية عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك وإلا فارجع» (2). ومن هذا المنطق جاء استئذان الباي للباشا للدخول إلى مدينة الجزائر. فالباي ضيف والباشا مضيف، ولا يتوقع الضيف أن يرده مضيفه لكن أدب الضيافة يقتضي ذلك، فالباشا حاكم لمقاطعة دار السلطان والمسؤول عنها، والباي وإن كان والياً في إيالة الجزائر إلا أنه يعتبر غريباً عن المدينة.

لقد أصبح الاستئذان لدخول المدينة، وما يتبعها من آداب الضيافة وتبادل الهدايا، مراسم وتشريفات جرت عليها الإدارة العثمانية في الاستقبالات الرسمية، وإن أصبحت عادة وتقليداً متعارفاً عليه إلا أنها في الأصل تعود جذورها إلى آداب الشريعة الإسلامية عامة.

وإذا رجعنا إلى دخول الباي مدينة الجزائر، نجد أنه لن يدخل إليها إلا بعد أن يرسل إليه الباشا بوفد لملاقاته خارجها، ثم يدخل برفقته إلى المدينة. هذا الوفد الذي يرأسه الخرناجي، ويرافقه بعض وزراء الديوان كالأغا وخوجا الخيل، يصحبون معهم مستلزمات الاستقبالات الرسمية كالنوبة أو فرقة الموسيقى الشرفية والرايات، وعندما يلتقي الجمعان يُجرى احتفال صغير، كعزف النوبة وسباق الخيول وضرب البارود، بعدها يركبون جميعاً ويدخلون المدينة ويسيرون باتجاه دار

(1)-سورة النور، الآية: 27-28.

(2)-أخرجه مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الآداب، باب: الاستئذان، مج7، ج14، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص130.

الإمارة⁽¹⁾. فكل خطوة يخطوها الباي وموكبه، وكل مقابلة يجتمع فيها بأحد رجال الديوان يجري فيها الاحتفال وضرب البارود ورقص الخيول.

فقبل دخول الباي إلى الجزائر مباشرة يستقبله هذا الوفد ذو المقام الرفيع يصاحبه في هذا الدخول المشهود، لماذا تستقبله هذه الشخصيات المرموقة بالضبط؟ ولماذا في هذه المحطة بالذات يزيد الاهتمام أكثر بموكب الباي وطريقة استقباله؟

يعتبر الخزناجي وأغا العرب وخوجة الخيل - وهم الذين يرأسون الوفد - أعلى الموظفين في الإيالة بعد الداوي، فهم: الوزراء الثلاثة الأوائل في الديوان، كما يصحبهم في هذا الاستقبال موظفون وقادة آخرين. أما الضيف فهو الحاكم الأعلى في إحدى مقاطعات الإيالة، برفقته موكب يضم كبار رجال هذه المقاطعة، يحمل معه أموالا طائلة عينية ونقدية من خيرة ما جمعه من بايلكه، ومنه فإن مستوى الوفد من مستوى الوافد.

من جهة أخرى؛ الخزناجي هو صاحب الخزينة، والمكلف بإيداع مصادر دخل الدولة، والإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة، ولأنه يعتبر نائباً للباشا فإنه يتولى الاستقبالات الرسمية^(*)، و استقبال دنوش الباي هو من صميم اختصاصه، خاصة أن عوائد الدنوش التي أحضرها الباي معه تدخل إلى خزينة الإيالة تحت إشرافه. ومنه فإن خروج وزراء الديوان وعلى رأسهم الخزناجي والأغا وخوجه الخيل لاستقبال الباي وموكبه، ودخولهم المدينة معه أمر ضروري، لأن هذا الدخول يعتبر من أهم المحطات في عملية تقديم الدنوش، إلى جانب تقديم الهدايا للباي ووزراء الديوان وحصوله على ققطان التعيين.

ومما يزيد من أهمية هذا الدخول، واهتمام الديوان به، هو خروج الناس لاستقبال الموكب في الشوارع، وظهور هذا الموكب في أبهة وفخامة بما يحمله من عوائد، وما يلبس أصحابه من ثياب فاخرة، ويركبون خيولا مزينة، ويحملون سناجق ورايات وأموالاً، والنوبة تضرب الموسيقى⁽²⁾.

وعند دخول الباي المدينة يقوم برمي النقود لمستقبله يمينا وشمالا، فمن البايات من يرمى السلطاني الذهب ومنهم من يلقي بالفضة أو الدبلون^(*)، وذلك على طول الطريق المؤدي إلى دار

(1)- محمد بن يوسف الزيتاني: مصدر سابق، ص 191.

(2)- للإطلاع على وظيفة الخزناجي والأغا وخوجة الخيل، أنظر الفصل الأول.

(*)- أنظر الوصف الذي قدمه كاتكارت في منكراته حول موكب الباي، ص 116-117.

(*)- قطع فضية أكبر من الدورو المعتاد، أنظر: الزهار: مصدر سابق، ص 58، التيميش 101.

الإمارة. ووسط هذا الموكب ينادي البراح بالصلاة على النبي ﷺ، وشاوش السلام يسلم على الناس يمينا وشمالا، ويسبق الموكب البغال التي تحمل العوائد، والخيول وأقفاص بها السباع والنمور وبقر الوحش وغيرها من الحيوانات⁽¹⁾.

وفي هذا الدخول تكون المنافسة بين البايات، أين يسعى الباي لإظهار كرمه وعطائه خاصة وأن ثروات البايك الثلاثة غير متساوية، فنجد أن باي الشرق أعلاهم في العطاء والتكريم، لأن الدنوش القسنطيني هو الأهم من حيث القيمة المالية إجمالاً، فالمنطقة أكثر كثافة من حيث السكان وأكثر ثروة من حيث الإنتاج الحيواني والزراعي⁽²⁾.

فتفوق دنوش الشرق في فخامة موكبه، جعل نساء مدينة الجزائر يشترطن في عقود الزواج- حق الخروج إلى الفرجة يوم وصوله إلى دار السلطان، وقد اشتهر دنوش صالح باي بفخامته، حيث أتقن تركيبه وأحسن تقديمه⁽³⁾. ولعل ما ورد في رسالة مصطفى خليفة صالح باي إلى وكيل الباستيون، للمؤرخة في 14 شوال 1192 هـ/ 5 نوفمبر 1778، يثبت المكانة التي حظي بها صالح باي ودنوشه لدى الباشا وحاشيته في الجزائر.

فقد أخبره الخليفة أنه ذهب إلى الجزائر لتأدية دنوش الخريف، فخرج لملاقاته أرباب الدولة ودخل على الداوي محمد عثمان باشا، فاستقبله استقبالا عظيما ورفع من شأنه. ويفسر الخليفة هذا الاهتمام من طرف الباشا ووزراء دولته قائلا: «...كل ذلك من فضل الله، ولحرمة السيد صالح باي، فالبلاذ بلاده والوطن وطنه و لا يد فوق يده...»⁽⁴⁾. لكن هل الباي هو الذي يرفع منه مكانة الدنوش، أم أن قيمة الدنوش وما يحتويه من عوائد، هي التي ترفع من مكانة الباي لدى الباشا والديوان؟

في حالة صالح باي قد يكون الأمر متكاملا: فبايالك الشرق وصل إلى أوج ازدهاره في

(1)-الزهارة: مصدر سابق، ص38-39.

-ويذكر الزهارة أن صالح باي كان يوزع الدبلون للفقراء وغيرهم من عين الربط حتى دخوله دار الإمارة.

(2)-قشي، مرجع سابق، ص83-84.

(3)-المرجع نفسه، ص85.

-اختلفت المصادر والمراجع في عوائد الدنوش التي أحضرها البايات معهم إلى الجزائر، ولذلك لم نستطع أن نذكر كل ما جاءت به للمراجع، انظر الفصل الثاني للإطلاع عليها.

(4)-الرسالة رقم: 63، المجموعة 1641، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

عهد، فزادت الخيرات والثروات⁽¹⁾، واستطاع بفضل حنكته وحسن تسييره جمع عوائد بايلكته، وحملها في أحسن صورة وأحسن إعداد إلى مدينة الجزائر، فجاء دنوشه ذا قيمة كبيرة. لكن هل كل بايات قسنطينة أو حتى بايات المقاطعات الأخرى يُستقبلون بالطريقة نفسها، أم أن قيمة الدنوش أو مكانة البايات هي التي تحدد طريقة الاستقبال؟

وتحتاج لمعرفة ما إذا كان جميع البايات -على اختلاف مقاطعاتهم- يُستقبلون بالطريقة نفسها من طرف الباشا، ووزراء الديوان، إلى نماذج من زيارة بايات مختلفين في قيمة دنوشهم، ومقارنتهم ببعضهم البعض. ففي رسالة بعث بها البايات أحمد القلي باي قسنطينة، مؤرخة في 22 ذي القعدة 1178هـ/13 ماي 1765م، إلى وكيل الباسييون يخبره فيها عن وصوله الجزائر لتقديم الدنوش، فخرج أعيان الدولة لاستقبالهم وإدخالهم في موكب عظيم، ودخلوا على الدايات علي باشا⁽²⁾.

تظهر هذه الرسالة أن كبار الموظفين بدار السلطان أولوا اهتماما بدنوش أحمد باي واستقبلوه في موكب عظيم، لكن الوثائق والمصادر المتوفرة لدينا لم تقدم لنا وصفا دقيقا لهذا الدنوش ولا حجم الموكب، وبالتالي لو أردنا المقارنة بين دنوش صالح باي ودنوش البايات أحمد القلي، ومستوى الاستقبال والاهتمام من طرف الباشا ووزرائه، وسكان مدينة الجزائر، بكلام الموكبين فسيصعب علينا ذلك.

لكن ما نعرفه عن البايات أحمد القلي (1170-1185هـ/1756-1771م)، أن عهده عرف نوعا من الازدهار الاقتصادي، حيث تحدث عنه العنتر في "تاريخ بايات قسنطينة" بأنه «لا زال بالخير موصوف وبالعدل والإحسان مألوقا، عاش زمنا طويلا في الهناء والخير الجزيل»، كما عرف بكثرة خروجه لأوطان بايلك قسنطينة، وغزو القبائل المستعصية، وفرض الطاعة والولاء عليها⁽³⁾.

قد يكون بايلك الشرق في عهده لم يصل إلى ما وصل إليه في عهد صالح باي من ازدهار، لكن الأكيد أن مستوى عوائد الدنوش التي قدمها إلى الجزائر، لا تقل كثيرا عن مستوى ما قدمه صالح باي، وبالتالي فإن مستوى الاستقبال والمراسيم والتشريفات لا تختلف أيضا في فخامتها، وإن لم تصل إلى نفس المستوى. أما بالنسبة للاستقبال، الذي حظي به باي معسكر محمد الكبير (1195-

(1) -سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 305.

(2) -الرسالة رقم: 34، المجموعة 1641، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

(3) -سيساوي أحمد: فريدة مؤنسة، ص 101-102.

1212هـ/1780-1798م)، عند قدومه إلى مدينة الجزائر لتقديم دنوشه، فيصل في قيمته وفخامته دنوش صالح باي، لأن ما حققه هذا الباي من مكانة ورفعة يماثل ما وصل إليه صالح باي⁽¹⁾.

لكن ما يمكن أن نستنتجه، أن مراسيم استقبال موكب الدنوش من خروج الوزراء لاستقباله خارج مدينة الجزائر، ودخولهم جميعا في موكب واحد، وخروج سكان المدينة لاستقبال ومشاهدة الموكب، ثم استقبال الباشا لهم، أمر ثابت لا يتغير، ويسري مع جميع البايات لجميع المقاطعات على اختلاف مكانتهم، لكن تبقى مراسيم وطقوس هذا الاستقبال تختلف في مستواها من باي إلى آخر.

وتستمر مراسيم استقبال الباي وموكبه، فبعد دخوله مدينة الجزائر يسير حتى يصل إلى دار الإمارة، فيدخل إليها رابعا حصانه برفقة الخزانجي، أما بقية رجال الموكب فينزلون عند الباب. وعندما يصل الباي إلى قصر الداوي يترجل، عندها يجرد من يطغانه المذهب (سيفه)، ثم يدخل على الداوي⁽²⁾. وتجريد الباي من السلاح، إنما خوفا من أن يقوم بأي محاولة لاغتيال الداوي، فمهما كانت مكانة الباي فإنه لا يؤمن جانبه، ولا بد من أخذ الحيطة والحذر.

بعد دخوله على الداوي، يسلم عليه ويجلس بجواره وتقدم له القهوة، ثم يدخل قاداته وأغواته وباقي الوزراء والموظفين، ويسلمون على الداوي الواحد تلو الآخر⁽³⁾، عندها يسلم له هذا الأخير "الخلعة" أو "قفطان التعيين" الذي يلبسه ويستبدله بأخر بعد ثلاثة أيام⁽⁴⁾. بعدها يخرج مع بعض القادة من دار الإمارة والنوبة تضرب من ورائه، ويتجه إلى المحل المعد لنزول البايات، أين يجلس وسط السدار ويضربون حوله النوبة وهو جالس، وعند الانتهاء يوزع العطايا على الحاضرين، وعند وقت الغذاء يُستدعى لدار الإمارة ليتناول طعامه⁽⁵⁾ مع الباشا، ووزراء الديوان⁽⁵⁾.

(1)-سعيدوني: ورقات جزائرية، ص305.

(2)-كائكارب: مصدر سابق، ص117.

(3)-الزهار: مصدر سابق، ص39.

(4)-W.Esterhazy : Op-cit, P152.

(5) -يذكر محمد بن يوسف الزياني: أن الباي يتناول طعامه في داره التي نزل بها، ويتولى وكيله خدمته فيأتيه بالطعام وما يتبعه. انظر: الزياني: مصدر سابق، ص191.

(5)-الزهار: المصدر السابق، ص39-40.

كان من عادة وزراء الديوان أنهم يتناولون طعام الغذاء كل يوم في دار الإمارة مع الباشا، فيأخذ خوجة الباب سيوفهم عند دخولهم، ويأكلون في سفرة واحدة، وبعد الغذاء وشرب القهوة يأخذون سيوفهم وينصرفون كل إلى محل عمله.

وتقديم واجب الضيافة هنا أمر ضروري، فكما يجب أن يظهر الباي كرمه وسخاءه، بتقديم الهدايا والهبات للباشا ووزرائه وباقي الموظفين والخدم والفقراء والمساكين، فكذلك الباي وموظفيه يحبون أن يظهروا له كرمهم وحسن استقبالهم له. ويتوقع أن يدور حديث حول شؤون الإيالة ككل والبايالك خاصة أثناء تقديم واجب الضيافة خلال هذه الجلسات، فيكون جمع بين العمل وتقديم الواجب، وهذه هي عادة الزيارات الرسمية إلى يومنا هذا.

وزيارة الباي هذه إلى مدينة الجزائر، تستغرق ثمانية أيام، يعمل خلالها على توزيع الهدايا والهبات، فيبدأ بالباشا ثم وزراء الديوان، الذين يقوم بزيارتهم الواحد تلو الآخر، ويقدم لكل واحد هديته، وذلك حسب منزلته ومكانته، وهم بالمقابل يقدمون له واجب الضيافة ويحسنون استقباله⁽¹⁾.

وعندما يصل وقت الرحيل وعودة الباي إلى بايلكه، يطلبه الباشا في اليوم السابع وهو عشية رحيله، ويوصيه برعيته خيرا، وبأمر بيت مال المسلمين، وغيرها من الأمور المتعلقة بالبايالك، ثم يرسل له بعد عودته إلى المحل الذي ينزل به هدية قوامها: اثنين من الخيل، مكحلة وخنجر مذهبان وثياب فاخرة، وأثاث مرصع بالحجارة الكريمة، كما يرسل له وزراء الديوان هداياهم من خيل وسلاح وكسوة....⁽²⁾، ولأن الباي يقدم عوائد وهبات طيلة تواجده في مدينة الجزائر، فإنه على الباي ووزراء الديوان مقابلة كرمه بكرم مماثل، لذلك تقدم له الهدايا عند مغادرته المدينة.

وفي اليوم الثامن يذهب الباي في الصباح إلى الباشا ليسلم عليه ويشرب القهوة معه، فيلبسه هذا الأخير "قندورة مطرزة"، ثم يخرج أخيرا من دار الإمارة والنوبة تعزف الموسيقى من ورائه⁽³⁾، ولا يخرج معه من المدينة إلا الآغا، الذي يرافقه حتى يصلون إلى "عين الربط"، أين يوجد حوش الباي هناك، فيكرمه بمبلغ من المال إكراما له على مرافقته له، ثم يرجع الآغا إلى المدينة⁽⁴⁾، فمثلا كان اصطحاب الآغا للباي عند ضواحي مدينة الجزائر - عند قدميه - ودخولهما المدينة معا، كانت أيضا مرافقته له عند مغادرتها.

يذهب الباي إلى حوشه، أين يبني هناك مع وكيله وكاتبه، فيتحاسبان على ما صرفه الوكيل في خدمته، وفي الغد يعود الوكيل إلى الجزائر، ويأخذ الباي طريقه عائدا إلى بايلكه⁽⁵⁾. وعند

(1)- الزهار: مصدر سابق، ص 40-45.

(2)- المصدر نفسه، ص 46.

(3)- المصدر نفسه، ص 46.

(4)- الزياتي: مصدر سابق، ص 192.

(5)- الزهار: المصدر السابق، ص 46.

وصوله إلى عاصمة البايك، يدخلها على أصوات هتاف الحشود التي كانت تنتظره بفارغ الصبر، وأصوات الطبول والمدافع، فيجند في دار الباي الاحتفال بتجديد الولاية، والحصول على قفطان التعيين⁽¹⁾.

أخيراً؛ توضح لنا مراسيم الدنوش ثنائية الوظيفة لهذا الحفل وهذا التقديم، ففيه من مستلزمات الولاء وفروض الطاعة، وفيه من كرم الزيارة وبالمقابل من كرم الضيافة، وحيثيات التشريفات مع احترام المرتبة. وقد يخال للناظر في بعض المواقف أن الضيف والمضيف أندان، وأن المعاملة بالمثل هي القاسم المشترك، إشعار واستئذان، استقبال وإكرام، وتبادل للزيارات، وتوزيع للهدايا⁽²⁾.

ثانياً: توزيع الهبات والهدايا.

تقديم الدنوش إلى الجزائر يقوم في الأساس على عملية توزيع الهبات والهدايا على الباشا ووزراء الديوان، وتقديم عوائد الضرائب إلى خزينة الإيالة، فزيارة الباي إلى الجزائر في موكب يهيج أساسه هذا التقديم بالدرجة الأولى.

ويمكننا أن نعتبر تقديم الهدايا والهبات جزء من مراسيم وتشريفات الزيارة كلها، بل إنها أهم ما في المراسيم، لذلك نجد أنفسنا خلال الحديث عن توزيع الهدايا على الباشا ووزراء الديوان، مضطرين لإعادة بعض ما ذكرناه في المراسيم والتشريفات، لأن الأمور مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن الفصل بينها، لكننا سنحاول أن نعرف أولاً من أين يبدأ الباي بتوزيع الهدايا؟ ومن هم المستفيدون منها؟ وإذا كانت نوعية الهدية تخضع لمكانة الشخص في جهاز الدولة، فما هو العرف الذي يحكم ذلك؟.

إذا رجعنا قليلاً إلى الوراء أثناء سير الباي باتجاه مدينة الجزائر لتأدية الدنوش، ومروره بالعديد من المناطق على الطريق السلطاني، نجد أن شيوخ القبائل التي يمر بها يسلمون له الضرائب المفروضة عليهم، ويحصلون منه بالمقابل على هدايا مختلفة تُحدّد حسب مقامهم ومنزلتهم، فمن يستحقون الخيل يأخذون خيلاً، ومن يستحقون العبيد يأخذون الإماء والعبيد. ومن يستحقون اللباس يعطيهم البرانس والحياك، أما أصحاب المقام الرفيع من الأشراف وقادة المخزن.

⁽¹⁾ -I. Vayssettes : op-cit, P33.

⁽²⁾ -قشي: مرجع سابق، ص 84.

الفصل الرابع..... مراسم ورمزية تقديم الدنوش وتوزيع الهدايا.

فيعطىهم الخيل والعبيد والكسوة، أما الرعايا وخاصة منهم الفقراء، فكل يوم يجتمعون عليه فيوزع عليهم حسناتهم من الدراهم، فيقدم لكل واحد ريالاً أو ريالين⁽¹⁾.

كل هذه العطايا والهيئات تؤخذ من أصل الدنوش، وتدخل في حقوق ترضية المرابطين والشيوخ والقياد، ومسئولي الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية، الذين يعرفون بالخوجات والآغاوات، مثلما نجد أن قسماً من عوائد الدنوش يسند كمرتبات لموظفي الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية، حيث يحصلون عليها غالباً في شكل منتجات عينية ومقادير من النقود⁽²⁾.

فالعلاقة هنا مزدوجة، فهي تربط الباي برعيته وأعوانه المباشرين في البايك من جهة، وهذ يساهمون في تحضير الدنوش وجمعه، ويأخذون نصيبهم منهما في شكل هدايا، وتربطه بالطرف الآخر بمن هم أكبر شأنًا منه في الحكم المركزي بالجزائر من كبار الموظفين وأعوان الداي من جهة أخرى، أما ما تناله الرعية فمن باب الصدقات التي يوزعها الباي على فقراء المناطق التي يمر بها الموكب⁽³⁾.

لقد عبرت قسماً عن علاقة الباي برعيته وأعوانه بصيغة "الهيئة والغرامة"، فهناك هدايا التولية والرواتب والعطاءات والصدقات، وهناك أيضاً دفع الضرائب أو الغرامة، العلاقة نفسها تربطه بمن هو أعلى منه منزلة، فهو يقدم للباشا أحسن الهدايا قيل أن يدفع "الغرامة" أو حق الضرائب لخزينة الإيالة، ويحصل بالمقابل على هدايا سنوية نظير مركزه ومقامه⁽⁴⁾.

وعلى الطريق السلطاني، يمكن أن نعتبر أن توزيع الهدايا قد بدأ بالموازاة مع جمع الضرائب، ويستمر إلى أن يصل إلى مدينة الجزائر، ونعتبر الأمر كذلك لأن هذه الهيئات تخمى تباي من عوائد الدنوش، وتحدث خلال زيارته لتأديته. والمحطة الثانية لتقديم الهدايا والهيئات عنده يلتقى الباي بأغا العرب في ضواحي بوفاريك بمنطقة "عيون الشعر"، أين يسلم الأغا للباي هدية أرسلها الداي له تتمثل في: فرس، سرج، سيف، مكحلة، ومستسين كلها مذهبية⁽⁵⁾ والموقف يستوقف قليلاً: أولم يأت الباي ليقيم عوائد الدنوش ويوزع الهدايا من هذه العوائد، لمانا يسلم الأغا له هذه

(1) - الزهار: مصدر سابق، ص 36.

(2) - سعيدوني: دراسات تاريخية...، ص 341.

(3) - قسماً: مرجع سابق، ص 81.

(4) - المرجع نفسه، ص 81-82.

(5) - الزهار: مصدر سابق، ص 37.

الهدية، ألم يكن الأحرى أن يسلمها الباي له؟

إن هذا ما تقتضيه أصول الضيافة والزيارات الرسمية، فالمضيف يرحب بالضيف ويسعى لإكرامه وإظهار السهجة والسرور بزيارته، ومثلما يعبر عن ذلك بالكلام وتقديم أحسن الطعام والشراب وتوفير مكان الاستراحة والمبيت، فإن استقباله بهدية ثمينة هو بالتأكيد خير طريقة للترحيب به، كما أن طبيعة الزيارة تقتضي أن يحصل الباي على هدايا سنوية تليق بمركزه نظير ما يقدمه من هدايا للباشا وكبار الموظفين، فيكون بذلك تبادل للهدايا ودفع للغرامة⁽¹⁾.

والباي في هذا الموضع غير مطالب بتقديم هدية للأغا أو رجاله، فأى ضيف قد يقدم هديته عند الاجتماع بمضيفه، وقد يؤخرها إلى ما بعد الجلوس والاستراحة وتناول الطعام والشراب. والباي هنا يؤجلها إلى ما بعد دخول الجزائر والإقامة بها.

أما قواد الأغا وشواشه فيرسل لهم عطاياهم بعد وصول الموكبين (موكب الباي وموكب الأغا)، موضع المبيت ببوفاريك، ويسترحون ويتناولون طعام العشاء، ويعود الباي لخيّمته فيرسل العطايا كحسب منزلته، فيرسل إليهم الخيل والبارنس والعبيد، كما يحظى بكرمه خدام الأغا والزرناجية والطبايين⁽²⁾. فالملاحظ، أنه لا توجد تجمعات أو استقبالات أو احتفالات في الإدارة العثمانية دون أن تكون مرفقة بتبادل الهدايا، بل إنه في مثل هذه المناسبات يعزز ويؤكد هذا التقليد⁽³⁾.

والملاحظة الثانية؛ أن ما يقدمه الباي من هدايا هي هدايا عينية ونقدية، أما العينية فهي: الخيل، البرانس، العبيد والإيماء، أما النقود فيقدم منها الشيء القليل كحسب الخدم وفرق الموسيقى والموظفين الصغار، ولا يقدم الكميات الكبيرة والمنتجات العينية إلا للباشا وكبار موظفيه فقط، ويكلفه سفره هذا 100000 سكة جزائرية على الأقل بدون حساب المصاريف، فهو مجبر على تقديم مبالغ معتبرة لداي وكبار الوزراء، و مبالغ أقل لكل الموظفين والعسكريين على اختلاف مراكزهم، وحتى للخدم والعبيد والرعية من الفقراء والمساكين⁽⁴⁾.

ويخصص اليوم الأول لزيارة الباي للاستقبالات فقط، أين يستقبله الباشا ووزرائه.

(1)-حشي: مرجع سابق، ص 81-82.

(2)-الزهار: مصدر سابق، ص 37.

(3)-Kamel Filali: op-cit, P8.

(4)-W.Esterhazy : op-cit, P185.

ويضيفونه، ويتأخر توزيع الهدايا إلى اليوم الثاني من زيارته التي تستغرق ثمانية أيام⁽¹⁾، ويشمل توزيع الهدايا الباشا ووزراء الديوان وعلى رأسهم: الخزناسي، الأغا، خوجة الخيل، الباشا كاتب، الشاوش، والكتاب وبقية رجال الأوجاق، ويقدم لهم كل حسب منزلته ومقامه⁽²⁾، وهو نفس التقليد المتبع عند إرسال حكام الجزائر الهدايا إلى السلطان العثماني باستئبول، حيث توزع محتويات الهدايا على السلطان ووزرائه وأفراد حاشيته، بحصص متفاوتة حسب مركز كل منهم، وذلك وفقا لقائمة كانت تعد لهذا الغرض في الجزائر⁽³⁾.

والملفت للنظر في ظاهرة تبادل الهدايا بين الباي والداي أن الباي هو الذي يقدم الهدية، ويقوم بهذه الإكراميات في دار السلطان مقر الإمارة، وتستفيد منها حاشية الداي وكذا الرعية إنه يوزع المال على طول الطريق...."، المؤدي إلى دار الإمارة⁽⁴⁾. والهدايا المتبادلة في حفل الدنوش ترمز إلى فروض الطاعة والولاء بين الحاكم والمحكوم، والدنوش يعتبر مجالا للتفاوض بين البايك ودار السلطان، على الباي الطاعة وإن تباهى بكل فخر واعتزاز بمساهمته في ثروة الإيالة. ويتصرف بسخاء في هذا المال قبل أن يدخل خزينة الداي.

وهذا الأمر لا يمس بموقع الباشا بقدر ما يثير المنافسة بين البايات⁽⁵⁾، فالمعروف أن ثروات البايك الثلاثة غير متساوية، فباي الشرق أعلى البايات في العطاء والتكريم، فلا يضاهيه باي التيطري ولا باي الغرب من حيث القوة ووفرة الرعية، ولزمته لا تعادلها لزمتهما معا⁽⁶⁾، وهذا نظرا لثراء مقاطعة الشرق وكثافة سكانها ووفرة إنتاجها.

وعند توزيع الهدايا يبدأ الباي بالداي ثم باقي الوزراء، وقد اختلفت المصادر في مكونات الهدايا التي يقدمها البايات، لذلك سنعمد مثلا أو اثنين فقط لتوضيح نوعية الهدايا التي يقدمها البايات.

(1)-الزرياني: المصدر سابق، ص 191.

يختلف الزهار مع محمد بن يوسف الزرياني في اليوم الذي يوزع فيه الهدايا، فالزرياني ينكر أنها تكون في اليوم الثاني من الزيارة بينما ينكر الزهار أن الباي يشرع في توزيع الهدايا منذ اليوم الأول، أنظر: الزهار: مصدر سابق، ص 40 وما بعدها.

(2)-الزهار: المصدر السابق، ص 40 وما بعدها.

(3)-حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، ص 155.

(4)-قشي: مرجع سابق، ص 81.

(5)-المرجع نفسه، ص 83.

(6)-الزهار: المصدر السابق، ص 35.

أما باي الغرب فيقدم للباشا نحو عشرين ألف دورو ونصف المقدار من المصوغ، أربعة من الخيل العتاق، نحو ثلاثين عبدا كبارا وعشرين صغارا، حياك قرمز^(*) صنعة تلمسان، وحيات الحرير المحببة صنعة فاس، البلاغي، الرواحي^(**)، الشترمبيات المذهبة^(***) نحو عشرين قنطارا من الشمع، ومثلها من العسل والسمن والجوز⁽¹⁾.

يأخذ كل هذا ويصطحب معه وكيله، ويذهب إلى دار الإمارة، أين يسلمان على الباشا ويقدمان له الهدايا، فيكرم خزنة دار خدام الباي الذين حملوا الهدية، ثم تقدم القهوة للباي ووكيله. وعند الانتهاء يعيد الباي فنجاناه مملوءا بقطع من الذهب، بعدها ينفرد الداوي بالباي ويجلسان نحو الساعة يتحدثان ثم ينصرف الباي بعدها⁽²⁾.

وأما باي الشرق فيقدم: عشرة آلاف ريال بسيطة، مائتين محبوب ذهب، خمسين من الخيل. عشرة بغال، خمسين ثورا، مائتين غنم، سمن مذابة، حمولتين محور وأخرى فريك، خمسة وعشرين قفة تمر، خمس فقات من الزيتون، أربع برانس، أربع حياك، مسبحتين من العنبر وأخرى من المرجان، كميات من الجواهر والورد والياسمين، جلدي أسد وآخرين للنمور وأربع دزيئات من الطاقيات الحمراء⁽³⁾.

وإضافة إلى ما يقدم إلى الداوي، فإن هناك كميات كبيرة من الأموال النقدية والعينية، تمنح لموظفي الديوان، وما نلاحظه من خلال القائمتين السابقتين، مبالغ نقدية كبيرة وكميات كثيرة ومتنوعة من المنتجات العينية كلها تقدم للداوي، تجعلنا نتساءل إذا كانت كل هذه الهدايا هي جزء فقط من الدنوش، فما هي قيمته ككل؟.

يذكر E.Vayssettes أن الخزينة العامة للإيالة لا تتحصل من مجموع الضرائب إلا على النصف، فالهدايا التي تقدم للباشا والموظفين الكبار للجزائر تمتص الجزء الأكبر⁽⁴⁾، فهديّة الخزناحي

(*) ذات لون قرمزي.

(**) جمع رحيّة وهي حذاء خفيف يلبسه كبار العلماء وكبار الموظفين، مع حذاء آخر يدعى البشماق.

(***) نوع من الوسادات مربعة الشكل مطرزة بالحرير أو الذهب، يتكأ عليها عند الجلوس، أنظر هذه مصطلحات

الزهار: مصدر سابق، ص 58.

(1) -المصدر نفسه، ص 40.

(2) -المصدر نفسه، ص 41.

(3) -E. Vayssettes : Op-cit, P32.

(4) -Ibid, P32

مقدارها ألفا دورو مع الأثاث، مصوغ، خيل، عبيد، كسوة، حياك قرمز، برانس زغداني^(*)، حياك حريز، شمع، عسل وأرز، ويعطي مثلها للأغا في اليوم الثاني من زيارته، أما خوجة الخيل - وهو الوزير الثالث- ووكيل الحرج لباب الجهاد فيعطيه نصف ما أعطي للخزناجي والأغا، وفي اليوم الخامس يتناول العشاء عند وكيل بيت المال، ويهدي له أقل من الوزراء السابقين⁽¹⁾.

ولا يكتفي كبار الوزراء فقط، ففي اليوم الثالث مثلا من زيارته يذهب إلى محل باش كاتب الباشا، فيفرش خدامه سفرة من الجلد، ويفرغ عليها الدراهم ويبدأ في التوزيع، فيعطي كل واحد ما يناسبه؛ الكتاب وعمال المحكمة وسائر الديوان من الشواش، وما تبقي من الدراهم يأخذها الباشا كاتب، وتسمى هذه العطايا "بعوائد ثلاث أيام" وذلك بمناسبة مرور ثلاثة أيام على لبس الباشا لقطان التعيين.

وفي اليوم الرابع يأتي الشواش الكبار وهم سبعة، فنفرش على الأرض سفرة من القطن (خرقة كبيرة دائرية)، فيفرغ عليها خزندار الباشا أكياسا من الدراهم تريد عن الألف دورو، فينقاسونها بينهم ويطلبون المزيد والباشا يأمر بزيادتهم، إلى أن ينتهي المبلغ الذي يأخذونه إلى أكثر من أربعة آلاف دورو.

وإضافة إلى كل هؤلاء، فإنه يوزع العوائد والهبات على خدام وزراء الديوان وعبيدهم، فيقدم لهم ألف دورو، ويعطي أيضا الكتاب والخوارج وخزنة دار والترجمان ووكلاء الحرج، والصاباحية والطباخين وخوجة الباب والشواش، وكل الموظفين الصغار، وكلا يأخذ حسب منزلته. ويختتم هذا العطاء والتوزيع بوكيله، حيث يقيم عنده الثلاث ليالي الأخيرة من هذه الزيارة، حيث يضيفه الوكيل ويعطيه الباشا بالمقابل عوائده نحو ألفي دورو، إضافة إلى عبيد وحياك وشمع، فهو يعطيه مثل كبار وزراء الديوان، ولكتابه ثلث ما يأخذه الوكيل، كما يعطي لخدامه حسناتهم⁽²⁾.

ومنه فإن الباشا لم يترك موظفا في الإدارة المركزية لم يخصص له نصيب من الهدايا والهبات، سواء أكان على منزلة عالية أو كان موظفا صغيرا، كل هذا من العوائد التي جمعها لمقاطعته، فكل شخص يخصص له الهدية التي تليق بمركزه، وتكون قيمة الهدية من مكانة صاحبها... الباشا أعلاهم منزلة أعلاهم في التقديم، يأتي بعده الخزناجي والأغا ثم خوجة الخيل ووكيل

^(*) -برانس دقيقة لصنع من الصوف العملية اللون، انظر: الزهار: مصدر سابق، ص57، التهميش94.

⁽¹⁾ -المصدر نفسه، ص41-45.

⁽²⁾ - المصدر نفسه، ص45.

الخرج ثم تأتي البقية حسب الترتيب.

يعطي الدراهم، المصوغ، العبيد، الخيل والكسوة... للباشا وكبراء موظفيه ويعطي النقود فقط لأقلام منزلة، والتفاوت في قيمة الهدايا بينهم أمر طبيعي لكن ما هو المهم في الهدية نوعيتها أم كميتها؟ ثم لماذا كل هذا العطاء ألا تتأثر الخزينة العامة من هذه الهبات والعطايا؟

نجد في عملية تقديم الهدايا والهبات للموظفين الذين يفوقون الباي مرتبة ولمن هم دونه، تبادل الهدايا هو الأساس، وتأتي بعده قيمة الهدية ونوعيتها، وهي تختلف حسب المكانة والمنصب وحسب ما يقصد بها⁽¹⁾.

هذه الهبات والهدايا التي تعتبر في الأصل مداخيل البايك، توزيع الباي إياها هو خصم لكل ما هو ضروري لموظفيه وفرسانه من هذه المداخيل، وتغطية حاجيات القائمين على الإدارة بالأزياف، والمساهمة في تسديد أجور سلك الموظفين بالجزائر، يكون المبلغ الذي يدفعه إلى الخزينة العامة كل ثلاث سنوات مساويا لثمن مدخولاته⁽²⁾. فهذه الهبات والهدايا إذا هي بصيغة أخرى مرتبات وأجور، فما كان ينبغي أن يدفع أجرا يدفع كهبة أو هدية، إذا هناك توازن إلى حد ما في نفقات خزينة الدولة.

وما هو معمول به في الإدارة العثمانية بالجزائر، أن موظفيها يتلقون مرتبا واحدا على اختلاف مستوياتهم بدءا بالباشا، والدخل الإضافي لهؤلاء الموظفين، إنما يتوقف على ما يحصل عليه كل واحد من الامتيازات والهبات التي تختلف فيما بينهم، فيكون مقدارها حسب مقام ومنزلة كل موظف في النظام الحكومي⁽³⁾.

ويذكر حسن الوزان وضعاً مشابهاً في مملكة فاس، من أن ملكها ورغم اتساع مملكته ليس له إلا دخل صغير لا يكاد يبلغ ثلاثمائة ألف متقال^(*)، ولا يصل إلى يده حتى خمس هذا المبلغ، لأن الباقي ينقده في أوجه مختلفة، وفضلا عن ذلك فإن نصف هذا الدخل يتكون من حب وماشية

(1) - قشي: مرجع سابق، ص 82.

(2) - حمدان خوجة: مصدر سابق، ص 138.

(3) - شالر: مصدر سابق، ص 46.

(*) - المتقال الموسوي: أو الدينار الراج آنذاك، يزن تقريبا 3 غرام و 853 سنتيغرام، أنظر: الحسن بن محمد الوزان القاسي: وصف إفريقيا، ج 1، ت: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص

وزيت وسمن، التي تجبى على أوجه شتى، ويفسر الوزان حق الملك فيما يُجبى من الضرائب ويقدم له كهدايا؛ أن الشريعة الإسلامية تنص على ذلك، فالزكاة تدفع للخليفة ليستعملها في حاجاته الخاصة وللصالح العام، وليستفيد منها في إعانة المساكين والمرضى والأرامل وفي الجهاد ضد العدو⁽¹⁾.

ولكن هل فعلا الحكام يوظفون هذه الهدايا والهبات في هذه الأوجه؟ ثم هذه الهبات والهدايا التي يوزعها البايات على فقراء مدينة الجزائر، أليس الأولى أن يستفيد منها فقراء مقاطعاتهم، أم أنه تفاخر وتباهي، ومناقسة بين البايات فقط؟ ألم يكن الأولى من هذه الأموال الطائلة التي تجمع من المقاطعات الثلاث لتوزع يمينا وشمالا، أن تتفق على البناء والتطوير وتحسين أحوال السكان؟

إن التوسع الذي عرفته الجزائر في جمع الضرائب المتعددة، وما تجنيه من ورائها من أموال طائلة، جعل الدولة أداة استهلاك، تعيش على موارد البلاد دون أن تسعى إلى تنميتها وتطويرها، فكان ما نتجته البلاد يُستهلك في دفع رواتب الموظفين والجنود، أو يودع في خزائن الدولة دون التفكير في تطوير وسائل الإنتاج، التي عرفت آنذاك نموا ملحوظا بالدول الأوروبية⁽²⁾.

وربما يعود هذا إلى أن العقلية التي كانت تتحكم في جمع الأموال و إنفاقها، لم يتسع أفقها إلى درجة الإنفاق على البناء، والتنمية وإعادة ضخ الأموال في مشروعات تنموية لصالح السلطة الحاكمة والسكان، فالعقلية لم تكن عقلية استثمار وتطوير بقدر ما كانت عقلية مختلفة، ترى مكانتها وقوتها ونفوذها بما تملكه من أموال وذهب، وأن أوجه الإنفاق محدودة بالرواتب والهدايا والهبات⁽³⁾.

والواقع أن النظام العثماني لم يكن يهتم أمر الخزينة العامة كثيرا، وذلك لأن الدايات كانوا لا يبقاضون منها إلا مرتباتهم، وإنما كانوا يولون الأهمية لما يقدمه باياتهم من هدايا نقدية وعينية، خلال قدومهم إلى الجزائر كل ثلاث سنوات⁽⁴⁾.

إن الرصيد الذي يؤول آخر المطاف للخزينة العامة، والذي يحدد مدى كفاءة الباي على القيام بمهمته، ومدى استقرار الأوضاع في مقاطعته، ثم إن نوعية الهدايا وقيمتها وطريقة توزيعها

(1)- الحسن الوزان: مصدر سابق، ص 288-289.

(2)- معبدوني: **النظام المالي**، ص 117.

(3)- عبد مالك خلف التميمي: "ملاحح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار"، **المجلة التاريخية**

المغربية، ع 29-30، تونس، 1983، ص 118.

(4)- سبساوي: **النظام الإداري**، ص 109.

وقائمة المستفيدين منها، تحدد شبكة التبعية والولاء، التي يحظى بها الباي عند الباشا والمحيطين به⁽¹⁾.

ثالثا: قفطان التعيين: ولاء وولاية.

تعد زيارة الباي إلى مدينة الجزائر كل ثلاث سنوات لتأدية عوائد الدنوش، من أهم التقاليد التي جرت عليها الإدارة العثمانية بالجزائر، وهذا نظرا لما ترمز إليه كعملية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وإدارية، وأيضا الأهداف التي تحققها من وراء تقديم الباي لعوائد بايلكه، وتوزيعه للهدايا والهبات على الباشا، وموظفي الإدارة المركزية.

ومن بين ما تهدف إليه هذه الزيارة وهذا التقديم؛ هو حصول الباي على "الخلعة" أو "قفطان التعيين"، هذا القفطان الذي تقوم عليه الزيارة كلها، وسعي الباي لتقديم أحسن العوائد وكسب رضا الباشا وكبار الموظفين من خلال تقديم أفضل الهدايا والهبات، إنما يسعى من ورائه للحصول على هذا "القفطان" الذي هو عنوان لتجديد الولاية والاستمرار في المنصب.

ويقدم القفطان للباي في أول يوم يصل فيه إلى مدينة الجزائر، فيذكر الباي أحمد القلي باي قسنطينة في الرسالة التي بعث بها إلى وكيل الباستيون بالقالة، ليخبره فيها عن ذهابه إلى مدينة الجزائر لتأدية الدنوش، أنهم بعد وصولهم إلى المدينة، واستقبال كبار الأعيان لهم ودخولهم في موكب عظيم، دخلوا على الباشا مباشرة، عندها «ألبسه القفطان السعيد المبارك الحميد، تجديدا على البلاد وهناء للوطن والعباد»⁽²⁾.

فحصول الباي على القفطان، يكون عند دخوله على الباشا في أول يوم وصوله إلى مدينة الجزائر، فبعد إلقاء التحية والسلام عليه هو ومن جاء معه من قادة وكبار الموظفين، يأتي الخزناجي ويأخذ "الخلعة" أو "القفطان" من باش خوجة، فيقبلها ويقدمها للباي فيقبلها هو أيضا، فيلبسها أيام الخزناجي، عندها يتقدم الباي ويقبل يد الباشا، ثم يتأخر عنه شيئا فشيئا حتى يبتعد عنه، فيخرج من دار الإمارة إلى محل نزوله، ومعه رجال من كبار نيوان العسكر، والنوبة تضرب من ورائهم، وعندما يصلون يجلس الباي على كرسي وسط الدار وتستمر النوبة في العزف⁽³⁾.

(1)- توشي: مرجع سابق، ص 84.

(2)- الرسالة رقم 34، المجموعة 1641، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

(3)- الزهار: مصدر سابق، ص 39.

بعد ثلاثة أيام يعيد هذا القبطان، ويعطى له قندورة يرتديها خلال بقية الأيام التي يقضيها في الجزائر⁽¹⁾، هذا القبطان الذي يقدمه الباى للباشا كهدية شرفية إلى جانب هدايا أخرى، هو بمثابة دليل رضا الداى على تصرفات الباى، وعلى الهدايا التي قام بتوزيعها، وكل العوائد التي جلبها من مقاطعته، وقد جرت العادة؛ على أن إهمال هذه الهدية الشرفية يعتبر بمثابة علامة عن عدم رضا الداى عما قدمه له الباى⁽²⁾، ويقوم الديوان إلى جانب الداى بالنظر في أحقية حصول الباى على القبطان رمز استمراره في منصبه، وذلك بالنظر في سلوكه إلى جانب العوائد التي يحضرها إلى الجزائر، بعدها يقرر منحه القبطان أو عزله من منصبه⁽³⁾.

يعتبر منصب الباى امتيازاً تقدم من أجله الأموال والهبات، تسلم إلى الباشا دليلاً على ولائه وطاعته التي يقدمها مرة كل ثلاث سنوات، وذلك بعد القيام بزيارة نجاحها يضمن تجديد التعيين في ذلك المنصب أو إبطاله، وقد يبلغ الأمر إلى الحكم والعقوبة بالموت⁽⁴⁾.

هنا تكمن فلسفة الدنوش، الذي يعني في اللغة التركية "العودة"، فعودة الباى إلى دار السلطان كل ثلاث سنوات محملاً بعوائد بايلكه المختلفة، ليقدمها في شكل هدايا وهبات، ومداخيل لخزينة الإيالة وخضوعه للمحاسبة الدورية من طرف الباشا، هو تعبير عن ولائه وطاعته للسلطة المركزية، وهنا يكون له الحق في إعادة تجديد ولايته بتقليده قبطان التعيين من طرف الباشا، فيسعى بذلك لإرضائه، ومن جهة أخرى للباشا الحق في إعادة تجديد ولايته أو تحيته من منصبه وتولية باى جديد مكانه، إذا لم يرضيه ما قدمه الباى من عوائد وهدايا أو لم يرض عن سلوكه.

ويكشف الدنوش عن علاقة عقد التولية الذي يربط الباى بالباشا، إنه عقد رجعي، يمكن فسخه من طرف واحد، لكنه يخضع لتقرير علني أساسه نجاح الباى في مهمته، وما قدمه شخصياً لتقديم فروض الطاعة مع نصيب الخزينة من محصول الضرائب لمدة ثلاث سنوات، سوى مثوله لامتحان دوري أو موسمي⁽⁵⁾.

ومنه نستطيع أن نقول بأن تلك المحاسبة كان غرضها سياسي أكثر مما كان مادياً، لذلك

(1)-Federmann (Henri)et Aucapitaine (H) : « Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri ».In R.A.N°11, 1867, P290-291

(2)-سعيدوني: ورقّت جزائرية، ص162.

(3)-كاشكارت: مصدر سابق، ص117.

(4)-أندري برينان: مرجع سابق، ص133.

(5)-قشي: مرجع سابق، ص82.

فإنها لم تكن تتم إلا بتلك العملية، أي بالعودة إلى المدينة الجزائر ومن تم أطلق عليها ذلك المصطلح "الدنوش أو العودة"، ولم يطلق عليها اسم "المحاسبة" أو "الزيارة" أو "دفع الضرائب" أو غيرها من الأسماء، خصوصا أن المحاسبة المالية يمكن أن تتم بوسائل أخرى، ويمكن أن تكون عن بعد ومن غير عودة إلى الجزائر، أما المحاسبة السياسية فإنها لا يمكن أن تحدث إلا بوقوف المرووس بين يدي الرئيس، كما يقف المتهم بين أيدي القاضي، فأما أن تثبت براءته، ويطلق سراحه ليعود إلى عمله العادي في الحياة، أو تثبت جريمته ويحكم عليه بما يمليه القانون.

فكذلك كان حال البايات، فعليهم أن يعوبوا من مقاطعاتهم إلى مدينة الجزائر ويقف بين يدي الباشا الذي يثبت إما كفاءتهم وبراءتهم من كل انحراف سياسي، ويزكيهم من جديد ويدعهم يذهبون إلى مقاطعاتهم لمواصلة وظيفتهم، أو يثبت عليهم ما هو عكس ذلك، وحينذاك يعزلهم ويعين من يخلفهم⁽¹⁾.

وإذا رجعنا إلى التنظيمات الإدارية التي تخضع لها الإدارة العثمانية، نجد أنها تسير وفق نظام متسلسل، فتعيين حكام الوحدات الإدارية في الجزائر يتم وفق نظام يراعى فيه تسلسل مستوياتهم وتوسع مسؤولياتهم، ابتداء من الشيخ الذي يحكم أصغر وحدة إدارية إلى الباي الذي يحكم المقاطعة، بل إلى الباشا الذي يحكم الإيالة⁽²⁾.

وكما كان السلطان العثماني يعين الباشا، كان الباشا يعين البايات على مستوى المقاطعات، والبايات يعينون القواد على مستوى الأوطان، والقواد يعينون الشيوخ على مستوى أصغر الوحدات⁽³⁾. وإذا كان رمز التعيين بالنسبة للباشا والبايات هو القفطان، فإنه بالنسبة للقواد والشيوخ هو البرنوس، فمثلا كان السلطان العثماني يبعث بالقفطان إلى الباشا عند تعيينه في منصبه، كان على الباشا أن يبعث بقفطين إلى البايات عند إسناد المناصب إليهم^(*)، وكان كل قائد مثلما يتلقى برنوسا أحمر من الباي الذي يتبعه، فإنه كان بدوره يبعث ببرنوس آخر أبيض إلى كل شيخ يعينه⁽⁴⁾.

يتحصل الحكام إلى جانب قفطان التعيين على هدايا شرفية أخرى، وتكصيب الباشا رسميا لا

(1)-حماش: أهمية المصطلحات التركية، ص156.

(2)-حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، ص85.

(3)-المرجع نفسه، ص85.

(*) -كان الداوي يرسل مع خليفة الباي عند تقديم الدنوش الصغير الخلعة أو القفطان، رمزا لتجديد الولاية، انظر: -

E.Vayssetes: Op-cit, P32-33

(4)-حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، ص86.

يقع إلا بعد وصول تأكيد السلطان لانتخابه، ووصول الفرمان التقليدي وسيف الدولة (القلج)، وذلك بواسطة "قبجي باشي" أو مبعوث الدولة⁽¹⁾. كما أن الباي يحصل على هدايا أخرى إلى جانب القفطان، فيحصل على إثنين من الخيل والمكحلة وسكينا كلها مذهبة، إضافة إلى كسوة وأثاث⁽²⁾.

وكان حصول الباي على قفطان الشرف وتجديد الولاية له - سواء عند ذهابه إلى الجزائر بنفسه أو إحضاره من طرف خليفته عند تقديم دنوش الربيع والخريف - يعتبر مناسبة فرح وابتهاج يهلل لها قصر الباي وكل رعاياه⁽³⁾.

ورغم أهمية الهدايا التي تقدم إلى جانب القفطان، إلا أنها لا يمكن أبدا أن تأخذ مكانة القفطان وحظوته، إذ أنه بمثابة حماية للبايات والحكام عموما، فهو يحمي حياتهم المعرضة باستمرار لمزاج الباشاوات وطبعهم المتقلب، وللاضطرابات السياسية التي قد تزعزع الأوضاع، فالقفطان هو رمز للسلطة والشرعية⁽⁴⁾، لذلك نجد أن كبار شيوخ قبائل بايلك الشرق، ورغم ما يتمتعون به من استقلالية داخل المناطق الخاضعة لهم، إلا أن كل شيخ يتمسك بتركية الباشا أو الباي لمنصبه⁽⁵⁾.

ولذلك استمرت عادة داخل بايلك الشرق؛ أن الباي إذا أتته خلعة الولاية من الجزائر يلبسها هو الأول، ثم يبعث بها إلى شيخ العرب^(*)، وبعده إلى شيخ الحنانشة، ويعرف وظيف الحنانشة "بوظيف القفطان" لأن ولايته كولاية الباي⁽⁶⁾.

لكن حصول الشيوخ على القفطان أو انبرنوس لا يكون بدون مقابل، إنما يدفعون للحصول عليه رسوما وحقوقا تسمى بحقوق التولية، والتي تجمع باختلاف أنواعها من السكان لفائدة القيادة أو الشيوخ، الذين يقدمونها باسمهم إلى البايات، هؤلاء يقدمونها في شكل عوائد وهدايا إلى الباشا، وكبار الموظفين عند تقديم الدنوش ليحصلوا بالمقابل على ذلك القفطان⁽⁷⁾.

(1)-شالر: مصدر سابق، ص 43.

(2)-الزهار: مصدر سابق، ص 46.

(3)-E. Vayssetes : Op-cit, P33

(4)-Kamel Filali :Op-cit,P 7-8.

(5)-معاشي: مرجع سابق، ص 56.

(*)-شيخ عرب الصحراء.

(6)-العطار: مصدر سابق، ص 56.

(7)-سعيدوني: دراسات تاريخية، ص 345.

وتتميز حقوق التولية هذه باختلاف أنواعها، وتعدد طرق استخلاصها، وأوقات دفعها وتباين قيمتها، ولهذا تعددت تسميتها واختلفت كميتها حسب نوعية المنصب، فاشتهر منها "حق البشماق"، "حق الفرح" أو "البشارة" و"حق البرنوس" أو "المشيخ"، وهي كلها رسوم تدفع مقابل إسناد المنصب وإقرار البقاء فيه. وقد تحولت إلى ضرائب إجبارية مع ازدياد حاجة الإدارة المركزية إلى مداخيل إضافية⁽¹⁾.

فمن خلال هذه "الضرائب الإجبارية" أو "الغرامة" أو "الهدية"، نلمس علاقة الموظفين بالسلطة، فصاحب المنصب يهدي لمن ولاه، ويتلقى منه هدية، وحقوق التولية هذه أحسن مثال في قضية اعتلاء المناصب⁽²⁾، فقد صورت لنا شكل اللزمة التي يشتري بها وظيفة أو منصب، والهدية هي جزء مكون لعلاقة التوظيف، وهي ليست دائما ثمن المنصب قبل التعيين، إنما قد تكون بعده، فعلى صاحب المنصب الجديد أن يكرم أعوانه ويقدم هدايا لمن دونه، ولمن يفوقه مرتبة من الموظفين⁽³⁾.

ويعزز ويثبت "البيع الرمزي" للمهام والمناصب في حفلات التنصيب والترقيات، فلا تخلو هذه الأحداث السعيدة من تبادل الهدايا وتقديم الهبات، التي نعتبرها حقوقا لضمان الحصول على المنصب⁽⁴⁾.

مطلوب من الباي عند زيارته إلى الجزائر لتأدية الدنوش، إظهار الولاء والطاعة للداي ويظهر هذا من خلال العوائد والهدايا التي يحضرها معه، وذلك لإرضاء الداوي وكبار وزراء الديوان، لذلك فهذه الزيارة تكتسي أهمية كبيرة، لأنه يتوقف عليها إعادة تجديد الولاية له، ومنحه قفطان التعيين أو عزله عن منصبه⁽⁵⁾، إن لم يصل إلى فقدان رأسه خلالها إذا لم تتل رضا الداوي تلك العوائد والهدايا⁽⁶⁾.

وإذا قرر الداوي وكبار موظفي الديوان عدم تجديد الولاية له، عندها لا يقدم له قفطان التعيين إنذارا بعزله عن منصبه، هنا يأمر الأغا بالقبض عليه والزج به في السجن، وقد يصل به الأمر

(1)-سعيدوني: دراسات تاريخية، ص 345-346.

(2)-قشي: مرجع سابق، ص 84.

(3)-المرجع نفسه، ص 82.

(4)-Kamel Filali : Op-cit,P 8

(5)-وليام شالر: مصدر سابق، ص 46.

(6)-عمير اوي: مصدر سابق، ص 114.

إلى قطع رأسه، ويحدث هذا بسرعة تجنباً لحدوث اضطرابات أو ثورات⁽¹⁾، ونتيجة لهذا نجد أن أغلب البايات يعيشون في خوف دائم من أن يعجزوا عن إرضاء طمع الداى، هو ومن معه من وزراء الديوان⁽²⁾.

لكن هل فعلاً إعادة تعيين الباى في منصبه أو عزله منه يخضع لقيمة الدنوش؟ وأن الدنوش فعلاً سبباً في رضا أو سخط الباشوات على البايات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا نحي صالح باى من منصبه رغم قيمة الدنوش الكبير الذي قدمه؟ وهل هناك بايات تم عزلهم عند زيارتهم للجزائر لتقديم الدنوش بسبب ضعف قيمته، وعدم رضا الباشا عن مستوى هداياه؟

إذا نظرنا في البايات الذين عزلوا وأسباب عزلهم، سنجد أمثلة عن بايات تمت ترحيلهم عند زيارتهم إلى الجزائر لتأدية الدنوش، وذلك إما لعدم رضا الداى بالعوائد التي قدموها، أو لعدم رضاه عن تصرفاتهم، ولعل ما فعله مع الباى محمد مانيماني وأحمد باى المملوك خير مثال على ذلك.

ففي سنة 1826م (1241-1242هـ) عمت الفوضى مدينة قسنطينة، وانتشر في ضواحيها العصيان، فامتنع السكان عن تأدية الضرائب والزكاة، وعندما حان وقت زيارة الجزائر لتأدية الدنوش، تردد الباى محمد مانيماني في الذهاب إلى الجزائر ليقدم إلى الداى ما جمعه من مال طفيف، لكنه قرر في النهاية الذهاب، ولما وصل وقدم ما جمعه من المال احتقره الداى واستصغر القدر الذي أتى به، فقبض عليه ورمى به في السجن بالقلعة، وجعل مكانه أحمد باى آخر بايات قسنطينة⁽³⁾.

قد لا نسلم بأن السبب الوحيد لعزل الباشا للباى محمد مانيماني هو عدم رضاه لما قدمه من عوائد بايلكه، ولكنه بالتأكيد من أسباب العزل إن لم يكن السبب الرئيسي.

أما الباى أحمد المملوك باى قسنطينة من سنة (1820-1822)، فقد عزله حسين باشا عند زيارته لتقديم الدنوش، لأنه لم يكن راض عن تصرفاته داخل بايلكه، فقد قام هذا الباى بالخروج إلى الصحراء بعد استئذانه من الباشا، فلم يأذن له بل نهاه عن الخروج فخالف الأمر ومشى إليها، فعاقبه

(1)- كاتكارت: مصدر سابق، ص 117.

(2)- المصدر نفسه، ص 53.

(3)- محمد بن عبد الكريم: حمدان بن عثمان خوجة الجزائري، ومذكراته، ط 1، دار الثقافة، بيروت، 1982، ص 52.

زمن دنوشه وعزله⁽¹⁾.

لكن ما تحدث عنه أحمد بوضربة في مذكراته عن الحاج أحمد باي، يختلف تماما عما حدث مع الباي أحمد مانيماني، حيث يذكر: «أن سلوك أحمد باي كان مخزيا طوال المدة التي سبقت دخول الفرنسيين الجزائر، حيث قضى على الكثيرين من الشيوخ ورؤساء القبائل... وكان السكان يشكون منه إلى الجزائر، لكن بما أنه كان يدفع الضرائب كاملة في حينها ومعها هدايا ثمينة فإن الادي كان يتغاضى عن تلك الشكايات»⁽²⁾.

ومنه فإن تجديد الباشا الولاية للباي لا تتحكم فيها بالضرورة قيمة الدنوش والهدايا التي يقدمها هذا الأخير، إنما تتحكم فيها حسابات الباشا ووزرائه، ومع أن الباشا يستطيع أن ينفذ حكمه بعزل الباي دون أن ينتظر وقت الدنوش، إلا أن عزله عند زيارته الجزائر يكون أسهل، كما أنها زيارة للمحاسبة وإعادة النظر في تجديد الولاية، وبالتالي إقرار إعادة التجديد أو التتحية يُدرس حينها.

وإذا كنا لا ننكر أن مستوى ما يقدمه البايات من عوائد وهدايا أثناء زيارتهم لتأدية الدنوش، له دور في تجديد الولاية للباي بمنحه فقطان التعيين، أو عزله وتتحيته عن منصبه إن لم يقتله، إلا أننا نرى أن هذه القاعدة ليست ثابتة، وقد لا تطبق دائما في جميع زيارات تقديم الدنوش، فهناك من البايات من كانت دنوشه على مستوى كبير من الفخامة، وكانت عوائده ذات قيمة كبيرة، إلا أن الباشا قام بتتحيته عن منصبه، ولعل ما حدث مع صالح باي خير مثال على ذلك، فما حدث معه خرج عن القاعدة الألوقة.

لقد قدم صالح باي من قسنطينة إلى الجزائر وأتى معه بأموال لا تحصى، ودخلها في يوم مشهود، من عين الربط شرع بتوزيع الدبلون للفقراء وغيرهم، حتى دخل دار الإمارة، وأعطى مالا كثيرا للباشا وأهله... وعندما وصل وقت مغادرته الجزائر، ألبسه الباشا عمامة مبرجة وعليها ريشة مذهبة، ولبسها ليش من عادة البايات... ففهم صالح باي أنه يريد قتله، والعمامة علامة كفه، وعند

(1) - سيمبوي أحمد: فريدة مؤنسة، ص 55.

(2) - أحمد باي حمدان خوجة وبوضربة: مذكرات، تقديم و تحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973، ص 119.

خروجه أمر الباشا النوبة بضرب الموسيقى بلحن "لا حال يدوم..." بعدها كتب إلى آغا النوبة بقسنطينة بأن يقبض على صالح باي ويسجنه، وبسبب قائد سباو إلى قسنطينة بايا مكان صالح باي⁽¹⁾.

ومع أن لتتحية صالح باي ثم قتله أسباب ودوافع مختلفة^(*)، دفعت الباشا إلى تحيته بعد تقديمه لدنوش لم يعرف مثيلا له إلا باي وهران الباي محمد الكبير، إلا أن هذا الدنوش -على قيمته الكبيرة- لم يشفع لصالح باي عند الباشا، ويغفر له ويعيد تجديد الولاية له، خاصة وأن مكانته في بايلك قسنطينة والجزائر ككل كانت كبيرة.

وما حدث مع باي وهران علي قارة برغلي يخرج عن القاعدة أيضا، فقد كان هذا الباي يتمتع بسمعة طيبة لدى الوهرانيين، حيث سير الحكم في ولايته تسييرا منظما، نتج عنهم انتشار الهدوء والاستقرار، رغم ذلك فإن الداوي عمر باشا (1230-1232هـ / 1815-1817م)، قد جحد حقه وظلمه وجازاه بالقتل، عند زيارته إلى الجزائر لتأدية الدنوش، أين أرسل قبل وصوله مدينة الجزائر اثنين من الشواش، وأمرهما بقتله قبل وصوله إليها، فلقياه بقنطرة الشلف قرب مليانة ونفذا أمر قتله⁽²⁾.

لا يمكننا أن نلغي دور الدنوش وما يحمله من عوائد وهذا يا في تجديد الولاية للباي أو تحيته من منصبه، وهذا انطلاقا من رضا الباشا أو سخطه عما قدمه من عوائد، لكن لا يمكن أن نعتبر ذلك قاعدة ثابتة لا تتغير، فقد يتجاوز الباشا عن الباي رغم ضعف مستوى الدنوش، كما يمكن له عزل الباي، وإن كان ما قدمه من عوائد على مستوى جيد، وفي هذه الحالة لا يكون الدنوش السبب الوحيد في اتخاذ القرار، وإنما هناك أسباب أخرى قد تكون واضحة وقد تكون غامضة، لكن بالتأكيد هناك أسبابا أخرى تدفع الباشا إلى اتخاذ قراره سواء بالتحية أو بتجديد الولاية.

ما يهم في عملية تقديم الدنوش هنا، أن تبقى تقليدا تسيير عليه الإدارة العثمانية في الجزائر، يقرر من خلالها تجديد الولاية للبايات أو تحيته، لكن هل يمكن أن نعتبر من زاوية أخرى -أن هذا التقليد سارت عليه الإدارة العثمانية لضمان عدم استقلال المقاطعات الثلاث عن دار السلطان،

(1)- الزهار: مصدر سابق، ص 64.

(*) - لا يمكننا الخوض في مناقشة الأسباب الحقيقية لتحية صالح باي، نظرا لتعديها، ولا يمكن للموضوع أن يستوعب ذلك، لكن لمزيد من المعلومات أنظر: سعيدوني: ورقات جزائرية قسي: مرجع سابق.

(2)- محمد بن عبد الكريم: مرجع سابق، ص 45.

واستمرار تبعية البايات للسلطة المركزية، وذلك بالمحاسبة الدورية لهم عند العودة كل ثلاث سنوات؟ وهل فعلا الدنوش يعتبر سببا رئيسيا في ترسيخ الولاء بين السلطة المحلية والسلطة المركزية؟.

عندما عمل حسن بن خير الدين على تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات تابعة لدار السلطان، وضع على رأس كل مقاطعة بايا يتولى تسيير شؤونها، كان يسعى من وراء ذلك إلى تنظيم شؤون الإيالة وإحكام السيطرة على المناطق التابعة لها، فتعيين الباشا للباي و تجديد هذا التعيين كل ثلاث سنوات، أدى إلى حدوث تحولا في العلاقة بين السلطة المركزية والمقاطعات الثلاث، وذلك بترسيخ التعيين المركزي ودور الباشا في هذا التعيين⁽¹⁾، وأسلوب تعيين البايات هذا وتجديدهم الدوري بمناسبة "الدنوش" لم يكن يسمح بالاستقلالية عن السلطة المركزية بدار السلطان، وإقامة حكم سلافي وراثي كما فعل بايات تونس، وهو الأسلوب نفسه الذي اعتمده الباب العالي في تعيين حكام الجزائر منذ 1588 لمدة ثلاث سنوات فقط، خوفا من استقلال هؤلاء الحكام بالجزائر⁽²⁾.

ونجد أن بايات المقاطعات الثلاث كانوا يملكون عوامل مساعدة على الانفصال، كبعد مقرات حكمهم عن مقر السلطة المركزية، واتساع مقاطعاتهم والنفوذ القوي الذي حصلوا عليه بواسطة الخبرة وطول ممارسة الحكم، والامكانيات الاقتصادية والعسكرية التي توجد بين أيديهم، ونجد أن باي قسنطينة يملك هذه العوامل أكثر من أي باي آخر، كما أن هذه العوامل هي نفسها التي أدت إلى تفكك كثير من الدول العظمى في التاريخ⁽³⁾.

فكانت السلطة المركزية بتعيينها للباي وتزكيتها الموسمية لصاحب المنصب، تضمن لنفسها الرقابة والتحكم في الأطراف التي لا يمكنها الوصول إليها دون الاعتماد على حاميات المقاطعات، وتحالف مع القبائل المتنفذة⁽⁴⁾، وإلى جانب التعيين المركزي فقد كانت مساحة الجزائر الشاسعة ومقاطعاتها الثلاث، حائلا دون تمركز السلطات بيد أحد البايات لينافس الباشا في دور الحكم، لأنه في الواقع لا يحكم إلا بالنيابة، فالباشا في حاجة إلى خدمات الباي، والباي في حاجة إلى حمايته⁽⁵⁾.

(1)- حُتّي: مرجع سابق، ص 68.

(2)- المرجع نفسه، ص 67.

-عرفت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر بمرحلة الباشوات (1588-1659م).

(3)- حمّاش: أهمية المصطلحات التركية، ص 145.

(4)- حُتّي: المرجع السابق، ص 114.

(5)- المرجع نفسه، ص 77.

وبهذه الطريقة كان الباشا في مدينة الجزائر يتحكم بشكل قوي في إدارة المقاطعات الثلاث، التي تتشكل منها الإيالة، ويضمن استمرار العلاقة بين السلطة المركزية التي يرأسها، والسلطة الإقليمية التي توجد بأيدي البايات⁽¹⁾.

وما تتمتع به دار السلطان من حصانة بفضل الجيش الانكشاري، وامتلاكها لموارد اقتصادية كبيرة تزخر بها الخزينة العامة، سهل على الداوي قمع المتمردين والساعين إلى السلطة، أو إلى الانفصال سواء من الرعية أو حكام المقاطعات⁽²⁾، ولعل عدد البايات الذين قتلوا ما بين (1206-1233هـ / 1792-1818م) والذي وصل إلى ثمانية عشر بايا، إلى جانب اثنين تم عزلهم من طرف باشوات الجزائر خير مثال على ذلك⁽³⁾. وإن كان قتلهم أو عزلهم ليس بالضرورة بسبب تمردهم أو محاولتهم للانفصال.

من جهة أخرى، رغم أن البايات يتمتعون بسلطة مطلقة داخل حدود البايك ويسيرون الحامية الانكشارية بها، إلا أنهم يبقوا خاضعين لسلطة الباشا، ولا يستطيعون اتخاذ بعض القرارات دون الرجوع إليه فيها، فهم لا يستطيعون مثلا إعلان الحرب ضد جيرانهم أو التنخل في الصحراء دون الرجوع إليه، ولعل رسالة الحاج أحمد باي إلى حسين باشا التي يستأنه فيها للخروج إلى واد سوف خير مثال على ذلك⁽⁴⁾.

كما أن عزل الباي أحمد المملوك بسبب خروجه إلى الصحراء رغم معارضة الباشا لذلك، علامة على تقييد سلطة البايات، حرصا على ضمان خضوعهم للسلطة المركزية وعدم الاستقلال بمقاطعاتهم.

ومع أن هذه التبعية للسلطة المركزية بدار السلطان تحد من حرية البايات ليقوا تحت سيطرة الباشا، إلا أنها تعتبر درعا واقيا للباي وإدارته داخل بايلكه، فنحن نعرف أن سلطة البايك تبقى مهددة من طرف القبائل المتمردة داخله، هذه القبائل التي تتحين كل فرصة لإعلان الثورة على البايك، وارتباط هذا الأخير بالسلطة المركزية، والتي تحميه من أي ثورة أو تمرد قد تشنه هذه القبائل، لأنها تقدم لها الإمدادات العسكرية اللازمة من فرق الجيش والسلاح، كما لا نستبعد

(1)-حماش: أهمية المصطلحات التركية، ص 154.

(2)-المرجع نفسه، ص 85.

(3)-محمد بن عبد الكريم: مرجع سابق، ص 11.

(4)-الرسالة رقم 12، المجموعة 3205، الملف 3، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

خطر القبائل المتنفذة والأسر المحلية الحاكمة داخل البايلك عليه، في حالة استثنا أحد البايات بالسلطة ومحاولته تأسيس حكم وراثي مستقل عن السلطة المركزية بدار السلطان.

وعليه فإن الباشا لا يستطيع أن يستغني عن خدمات الباي، كما لا يصمد الباي في وجه الثورات إلا بإمدادات الحامية التركية في الجزائر، وقد عايش أكثر من باي وضعية التبعية هذه التي تجعل خلاصه على يد الفرق العسكرية الوافدة من دار السلطان⁽¹⁾.

كل هذا -وما سبق- كان عائقا أمام البايات في الاستئثار بالحكم والاستقلال بمقاطعاتهم، وتأسيس حكم وراثي مستقل، كما كان ضمانا للسلطة المركزية لتحافظ على وحدة الإيالة وإمكانية التحكم في ولاه المقاطعات وإخضاعهم لسلطتها، ومع ذلك فقد كانت هناك محاولات للثورة على السلطة المركزية بدار السلطان، وإقامة حكم مستقل يقوده البايات.

وعلى سبيل المثال ما قام به أحد بايات قسنطينة وهو رجب باي (1077هـ/1666م)، الذي فكر في تكوين دولة مستقلة عن باشا الجزائر، بعدما اغتر بقوته بفضل تحالفه مع أسرة بو عكاز ذات النفوذ الكبير، الذي يمتد من جبال الأوراس ويلزمة، إلى واد سوف جنوبا، وذلك نتيجة المصاهرة مع هذه الأسرة، حيث زوج ابنته "أم هاني" لشيخ هذه الأسرة أحمد بن الصخري بو عكاز، ويبدو أن ابنته هي التي طلبت منه قطع الدنوش عن الباشا، وطلب الباشوية من الباب العالي، على غرار الأسر الحاكمة بتونس و طرابلس، إلا أن الأمر كان عكس ما خطط له الباي رجب، إذ عجل باشا الجزائر بعد علمه بمخطط الباي بقتله، ومصادرة أمواله⁽²⁾.

كما فشلت محاولة باي وهران محمد الصغير الملقب بـ "بوكابوس" الاستقلال بمقاطعته عن دار السلطان سنة 1813م، وذلك بعد سعيه للحصول على المساعدة من سلطان المغرب مولاي سليمان، ومعتمدا في قوته على زعماء الدواير والزمول وعدة قبائل أخرى⁽³⁾.

وجاءت هذه الثورة بعد أن قرر الداوي الحاج علي في ربيع سنة 1813م، أن يشن حملة على تونس، فأمر باياته الثلاثة بتوجيه قواته المسلحة نحو حدود البلاد التونسية، فرفض باي وهران محمد الصغير الامتثال للأمر، فانطلق جيش الجزائر بدون جنود وهران، فألت الحملة إلى الفشل، وأعلن بوكابوس الثورة على الحكم، وجند قوة محلية لمجابهة قوات الداوي حيث أحاط نفسه بزعماء

(1)-تشي: مرجع سابق، ص78.

(2)-معاشي: مرجع سابق، ص192-193.

(3)-الزهار: مصدر سابق، ص108-109.

الدواير والزمول، وبعده قبائل أخرى، ثم قتل جميع الأتراك الموجودين بالحصون، سواء بوهران أو معسكر أو مستغانم أو تلمسان، وكل من هو تحت إمرته.

فأرسل الداوي يعمر آغا لقمع هذه الثورة، وأمام زحف قوات الجزائر أسرع رجال الباي وأعدائه لخنل قائدهم، وتسليمه لعدوه الذي قام بقتله هو وباقي أفراد أسرته، بعدما سلط عليهم جميع أنواع العذاب، كما صودرت أموالهم⁽¹⁾.

ولعل هذه الثورة توضح لنا بجلاء صعوبة اعتماد البايات على القبائل عند التفكير في الثورة والاستقلال على السلطة المركزية، لأن البايك -بالنسبة لهؤلاء القبائل- يبقى مثله مثل أترك السلطة المركزية، ومثلما سيقفون ضد هؤلاء، فليس من المستبعد أن يقفوا ضد الباي مهما تغيرت الأوضاع والظروف.

من جهة أخرى؛ فإن أي باي لن يكون قادرا على الاستقلال معتمدا الإمكانيات الموجودة لديه فقط، خاصة منها المادية والعسكرية مهما كلنت قوته، لأنه وقتها سيضطر إلى طلب المساعدات والإمدادات الخارجية، كما فعل "بوكابوس" عندما طلب الإمدادات من سلطان المغرب ومن إسبانيا، وعندها قد لا يجد بالضرورة الدعم والمساعدة ويكون موقفه حرجا، وتؤول محاولته إلى الفشل.

تبقى عملية تقديم الدنوش وما يتبعها من خضوع للمحاسبة وتقديم العوائد والهدايا، مظهرا أساسيا في ترسيخ الولاء بين السلطة المحلية في البايك والسلطة المركزية بدار السلطان، وتجسيد اللامركزية الإدارية، وما عودة الباي كل ثلاث سنوات إلى الجزائر طلبا لتجديد الولاية وتقديم فروض الطاعة، إلا ضمان لوحدة الإيالة وتبعية مقاطعاتها الثلاث للباشا بالجزائر، فمثلما يضمن الدنوش الولاية للباي، فإنه يضمن للباشا ولاء الباي له.

(1)-مولاي بلحميسي: "الثورة على الأتراك في الجزائر - شواهد مستقاة من وثائق إسبانية لم تنشر" - مجلة الثقافة.

ع48، الجزائر، 1978، ص35-51.

الفاتحة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ"مراسيم الدنوش ورمزيته في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني"، توصلنا إلى الإجابة عن الإشكاليات التي طرحناها، وخلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، وذلك بعد دراسة هذا الموضوع باعتباره أحد جوانب التنظيم الإداري والاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني، وجانب من العلاقات القائمة بين السلطة المحلية في البايك، والسلطة المركزية بدار السلطان، وأهم هذه الإستنتاجات:

أولاً- تعرف فترات الحكم الإسلامي السابقة للعهد العثماني، بدءاً من الموحدين ثم الحفصيين والزيانيين والمرينيين، عملية تقديم الدنوش التي كانت تؤدي كل ثلاث سنوات من طرف البايات وفق مراسيم وتشريعات محددة، يقومون فيها بتقديم عوائد بايلكهم، كما لم يكن لها مثيل في الإيالات العثمانية الأخرى، وإن كانت هذه الدول والإيالات قد عرفت عملية تقديم الضرائب للسلطة المركزي، ومحاسبة الحكام لولائهم وعمالهم، إلا أنها لم تعرف عملية تقديم الدنوش بتلك الصورة المعروفة عليها.

ثانياً- لم يرد في المصادر متى ظهرت عملية تقديم الدنوش، وأصبحت تقليداً متعارفاً عليه في الإدارة العثمانية بالجزائر، وهل ظهرت عندما أسس حسن بن خير الدين المقاطعات الثلاث: بايلك الشرق، الغرب والقطري، وعين البايات عليها، أم أن ظهورها تأخر إلى فترة لاحقة؟

ثالثاً- قيمة الدنوش أو العوائد التي يقدمها البايات إلى الباشا بالجزائر لم تكن متساوية من حيث القيمة النقدية أو نوعية البضائع والمنتجات، فنجد أن ما يقدمه باي قسنطينة أكبر مما يقدمه باقي البايات، وأن باي القطري هو أقلهم عوائد، وهذا نظراً لمميزات كل بايلك ومدى اتساع مساحته وعدد سكانه، كما أن هذه الأموال النقدية والعينية تميزت بالتنوع من حيث الكمية والنوعية، فهي تعطي لنا صورة عن نوعية العمولات المتداولة، وأنواع المنتجات التي ينتجها كل بايلك وأسعارها في تلك الفترة، ومنه يمكننا أن نستنتج سنوات الرخاء والأزمات الاقتصادية التي يعرفها البايك.

رابعاً- اتخذت المحلة خلال جمعها للضرائب لتقديم عوائد الدنوش، شكل السلطة المتنقلة في بحثها المتواصل عن الشرعية داخل محيط اجتماعي يتمثل في القبيلة، لكن سرعان ما أصبحت إلى جانب ذلك عبارة عن جولة سنوية تتم فيها عملية الجباية والرقابة من جهة، والزجر والتأديب من جهة ثانية، لكن العلاقة القائمة بين البايك وأصحاب النفوذ داخله من شيوخ وقياد تتغير بتغير الظروف، فأحياناً الشيوخ والقياد هم الذين يسعون لكسب رضا الباي، وأحياناً أخرى الباي هو الذي

يسعى لإرضاء المتنفذين داخل بايلكه، ويخضع هذا الأمر لتغير موازين القوى من طرف لآخر، فيكون أحيانا إلى صف الباي، و أحيانا أخرى إلى جانب هؤلاء الشيوخ والقياد، وفي كل مرة يستغلها كل طرف لكسب ما يريد، إما أموال عينية و نقدية وهدايا، أو ولاء وطاعة.

خامسا- نجد أن المراسيم والتشريفات المصاحبة لعملية تقديم الدنوش إلى الجزائر، وما يتبعها من توزيع للهبات والهدايا، وحصول الباي على قفطان التعيين، مستمدة من التقاليد المتبعة في الإدارة العثمانية بدءا من الباب العالي، فباشوات الجزائر عندما يرسلون الهدايا إلى إسطنبول، يسير الوفد المرافق لها وفق مراسيم مشابهة لمراسيم الدنوش، فهناك دائما مراسيم ثابتة: إشعار واستئذان، استقبال وإكرام، تبادل للزيارات، وتوزيع للهدايا.

سادسا - مستوى ما يقدمه البايات الثلاثة من عوائد وضرائب إلى الخزينة العامة له دور كبير في كسب رضا أو سخط الباشا، فأما إعادة تجديد الولاية لهم بمنحهم قفطان التولية وإما العزل عن المنصب أو القتل، لكنها ليست بالضرورة قاعدة ثابتة، فقد يخضع تجديد الولاية للباي أو عزله لأسباب أخرى لا تتعلق بقيمة الدنوش، لكن الزيارة الدورية التي يقوم بها الباي كل ثلاث سنوات إلى الجزائر، لها دور كبير في تحقيق وحدة الإيالة وضمان عدم استقلال المقاطعات عن دار السلطان وتبعية البايات للسلطة المركزية، عن طريق المحاسبة الدورية لهم، وفي ذلك ترسيخ للولاء بين سلطة البايك والسلطة المركزية، وفيه تجسيد للمركزية الإدارية.

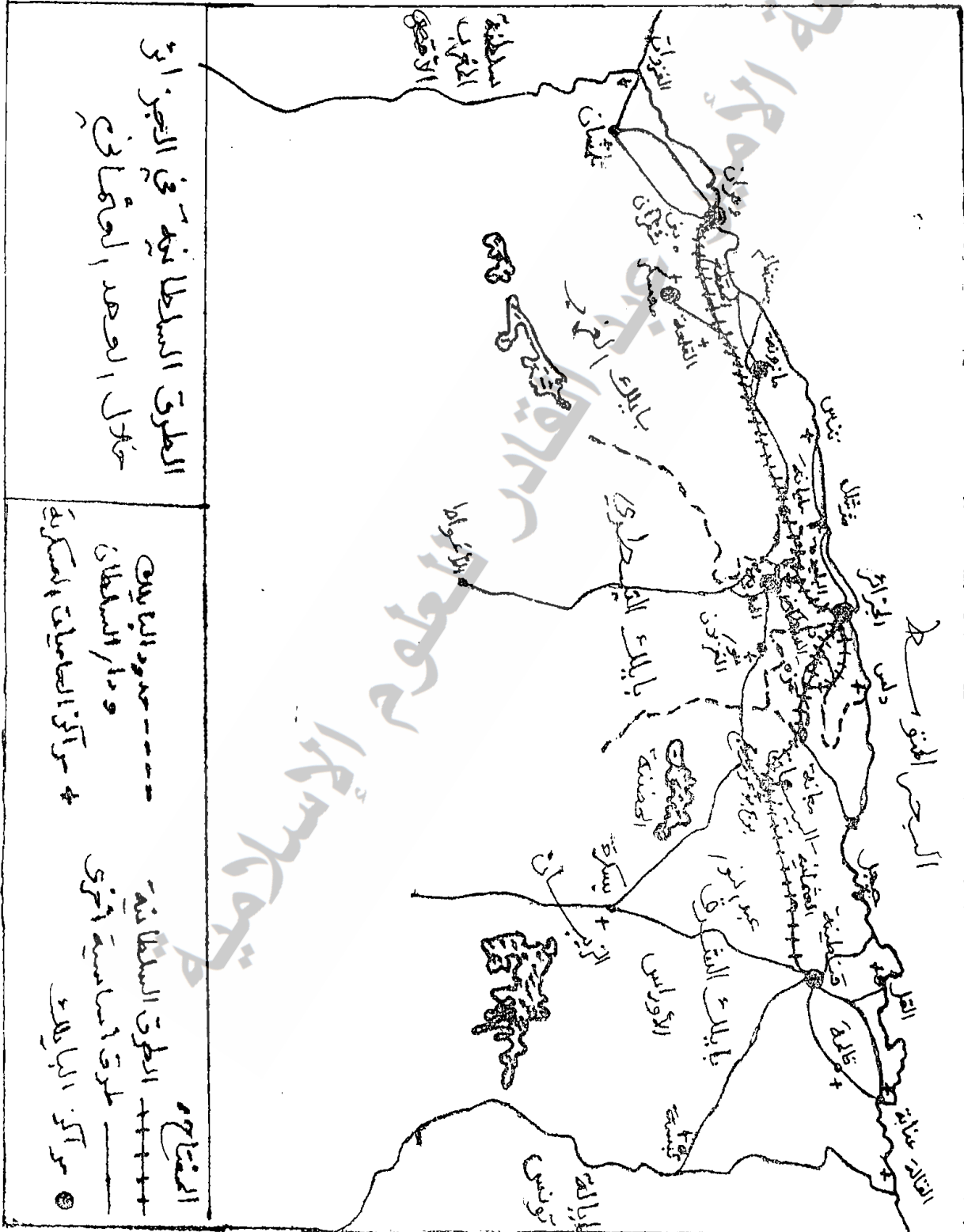
وفي الأخير، لا يمكنني القول أن ما توصلت إليه من استنتاجات من خلال هذا البحث هو إجابات قاطعة للتساؤلات التي طرحتها، وأن البحث في هذا الموضوع استوفى حقه من الدراسة، بل على العكس لقد وقفت في الكثير من الأحيان عاجزة على الإجابة عن بعض التساؤلات، وتركت البعض منها علامات استفهام، لعدم توفر المصادر والمراجع التي تعينني على الإجابة عليها.

فما زالت الفترة التي أصبحت فيها عملية تقديم الدنوش تقليدا متعارفا عليه داخل الإدارة العثمانية في الجزائر غير معروفة لدينا، حيث أننا لم نتوصل ما إذا كانت بدأت مع تأسيس المقاطعات الثلاث وتعين البايات عليها، أم تأخر ذلك إلى فترة لاحقة؟ فيمكن دعم هذا الموضوع بمعلومات جديدة تجيب عن هذه الإشكالية، إذا تمت الاستعانة فيها بما هو موجود في الأرشيف المتعلق بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني المتواجد في تركيا وفرنسا وتونس.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم (01): خريطة توضح الطرق السلطانية في الجزائر خلال العهد العثماني.



خريطة منقولة عن حمدون، النظام المالي، ص 262 مع إضافات شخصية.

الملحق رقم (02): رسالة من أحمد باي إلى وكيل الباسطيون تتحدث عن توجه
الباي إلى الجزائر لأداء الدنوش والاستقبال الذي حظي به.



الحمد لله

من عند الله سبحانه العظيم الذي رفع الذبوع الاحصى الذرى
مولانا السيد احمد باي صانه الله امين الى خدينا فونص
القبائل اصابعه فاننا وردنا الجزائر في خير وعافية وخرج الينا
اعتناء الصنكر وادخلونا في موكبهم ووردنا على حضرة العظم
مولانا السيد علي باشا ادام الله لنا وخوده و ابى بنه تعالى عزه
وخوده والسنن الفبطان السعيد المبارك المحيد تجديدا على
البلاد وصناء للوطن والعباد بالبلاد بلادنا والوطن وطننا و
لادنا مرفوع امدينا كتبه عن اخن التوفيق السعي اعلاه سدده الله
في منا اولاده امين

(تم في 13 ماي 1765)

Ahmed Bey au Consul de La Calle
sur son voyage à l'embouchure algérienne
pour la demande

المصدر: الرسالة رقم 34 المجموعة 1641، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المعظم الأرفع الأنفع الأحضى الأرضى مولانا السيد أحمد
بأي صائه الله آمين إلى خديمتنا قونص القالة أما بعد فإننا وردنا الجزائر في خير
وعاقية وخرج إلينا أعيان العسكر وأدخلونا في موكب عميم ووردنا على حضرة
المعظم مولانا السيد علي باشا أدام الله لنا وجوده وأبقى بمنه تعالى عزه وجوده وألبسنا
القفطان السعيد المبارك الحميد تجديدا على البلاد وهناء للوطن والعباد فالبلاد بلادنا
والوطن وطننا ولا يد فوق أيدينا كتب عن إبن المولى المسمى أعلاه سده الله فيما
أولاه آمين.

الملحق رقم (03): رسالة من مصطفى خليفة صالح باي قسنطينة إلى وكيل
الباستيون، تتحدث عن توجه الخليفة إلى الجزائر لأداء
الدنوش والاستقبال الذي حظي به



الحمد لله
من عبد الله سبحانه السيد مصطفى الخليفة إلى خدينا نبطان
البستيون السلام على من اتبع الهدى أما بعد خدينا باننا بلقنا
بحرورسة الجزائر في خير وعافية وخرجوا لنا أرباب الدولة
السعيدة على وجه البلاغات ثم وردنا على حضرة العظم
السيد محمد باشا الدولاتني ففرح بنا فرحا شديدا و
وعظم فدرنا ودمع شنانا كل ذلك من فضل الله والحرمه
السيد صالح باي بالبلاط بلاده والوطن وكنه ولا يد جوف
يده وعرضناكم بذلك لتأخذوا حضكم معنا من الفرح
والسرور من السيد مصطفى الخليفة وبقه الله بمنه
وكرمه آمين

(copie le 5 décembre 1778.)

Le Khulifa Mustafa au Capitain Du Bastion
sur son voyage à Alger, la suite au
pacha, &

المصدر: الرسالة رقم 63 المجموعة 1641، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر

الحمد لله

من عبد الله سبحانه السيد مصطفى الخليفة إلى خديمنا قبطان البستيون السلام
على من اتبع الهدى أما بعد خديمنا فإننا بلغنا بمحروسة الجزائر في خير وعافية
وخرجوا لنا أرباب الدولة السعيدة على وجه الملاقات ثم وردنا على حضرة المعظم
السيد محمد باشا الدولاتي ففرح بنا فرحا شديدا وعظم قدرنا ورفع شأننا كل ذلك من
فضل الله و لحرمة السيد صالح باي فالبلاد بلاده والوطن وطنه ولا يد فوق يدع
وعرفناكم بذلك لتأخذوا حضم معنا من الفرح والسرور من السيد مصطفى الخليفة
وفقه الله بمنه وكرمه أمين.

الملحق رقم (04): رسالة من صالح باي إلى وكيل الباسطيون، تتحدث عن تمويل الباسطيون بالقمح والشعير

الحمد لله
من عبد الله سبحانه المتوكل عليه الموصى
جميع اموره اليه العظم الاربعة الفهام الانجع الصدر الفرجيه
الامنع مولانا السيد صالح باي اعزه الله تعالى امين الى خدينا فبطان
الفاله السلام على من اتبع الهدى اما بعد فانه قد ورد علينا كتابك
وما عرفتنا فيه من احتياجكم لياية وخميس فمئيزا من الفمح
لصورتكم وماية فمئيزا من الشعير لصلح دوابكم وثيرانكم علمناه
تعلم وان الفمح كما تصلبون حال هذه السنة غالى عندنا و
سوم فمئيز الفمح وحمله من فسنطينة انقام بنحو اثنين و
اربعين ريثقال غناى وهذا الغده كثير الذى تريدونه من الفمح
والشعير ولو كان شئ قليل زايد نافص لاذن حيثه كان مرادكم
في هذا الغلام تبصنوا لنا من يتكلم معنا في السوم او تكتبوا
لنا بالسوم لان حملنا للفمح انها هولاجل الجزاير ولذلك حملناه
من فسنطينة الى عنابة وعلى هذا يكون عملكم وكتب عن اذن
السي اعلاه دام عزه وعلاه امين او ايل ذى الحجة سنة 1192

(مسألة 4 - 4 نوفمبر 1779)

De la part du Bey Salah à l'agent de Louville
affaire de grains

المصدر: الرسالة رقم 68 المجموعة 1641، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر
De Nou'el Hijja 1192 vers le mi- Décembre 1778

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض

جميع أموره إليه المعظم الأرفع الهمام الأنفع الصدر الوجيه الأمانع مولانا السيد صالح باي اعزه الله تعالى أمين إلى خدمينا قبطان القالة السلام على من اتبع الهدى اما بعد فإنه قد ورد علينا كتابك وما عرفتنا فيه من احتياجكم لمائة وخمسين قفيزا من القمح لعولتكم ومائة قفيزا من الشعير لعلف دوابكم وثيرانكم علمناه تعلم وان القمح تعلمون حال هذه السنة غالي عندنا وسوم قفيز القمح وحمله من قسنطينة انقام بنحو اثنين وأربعين ريال (42) عنابي وهذا القدر كثير الذي تريدونه من القمح والشعير ولو كان شيء قليل زايد ناقص لكن حيث كان مرادكم في هذا القدر تبعثوا لنا من يتكلم معنا في السوم أو تكتبوا لنا بالسوم لأن حملنا للقمح إنما هو لأجل الجزائر ولذلك حملناه من قسنطينة إلى عنابة وعلى هذا يكون عملكم وكتب عن إذن المسمى أعلاه دام عزه وعلاه أمين أوائل ذي الحجة سنة 1192.

الفهارس

أولاً: فهرس الأعلام

ثانياً: فهرس الأماكن

ثالثاً: فهرس القبائل والجماعات والميقات

رابعاً: فهرس الألقاب والوظائف

خامساً: قائمة المصادر والمراجع

سادساً: فهرس الموضوعات

ملاحظة: هناك مجموعة من المصطلحات تكرر ذكرها في معظم صفحات البحث لم نذكرها ضمن الفهارس، وهي: الإيالة، البايك، الجزائر، قسنطينة، الباي، الباشا.

أولاً: فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
	-أ-
123	أحمد بن الصخري بو عكاز
119	أحمد بوضربة
41	أحمد توفيق المدني
-57-56-55-46-42-40-25-21	أحمد الشريف الزهار
108-96-94-82-73-65-59	
113-102	أحمد القلي باي قسنطينة
45	أحمد المستظهر بالله (الخليفة العباسي)
122-118	أحمد المملوك باي
23-21-19-16-15	أروج بربروس
53-41-35	استرهازي Esterhazy
25	الأمبيري
15	أندري دوريا
	-ب-
87	بايسونال Payssonel
88-87	بوزيد المقراني
	-ت-
-81-70-64-59-58-55-52-35	تيدنا Thédnat
91-85-82	
	-ج-
25	جميلة معاشي
	-ح-
-119-118-102-65-66-63-61	الحاج أحمد باي
122	
88	الحاج بكير (خليفة باي قسنطينة)
123-102	حاج علي داي

121-27-24-23-22-20-19	حسن بن خير الدين
45	الحسن بن عيسى الحسيني (الوالي بالمغرب)
111	حسن الوزان
122-118-95-66	حسين باشا
48	حسين بوكمية باي
27	حماد بن عبيد (أمير التتس)
83-34-30-20	حمدان خوجة
16	أبو حمو الثالث
45	ابن حيان
	-خ-
23	ابن خديجة باي الغرب
45	ابن خلدون
18	خليفة حماس
25-21-19-17-16-15	خير الدين بربروس
	-د-
54	نو بورمون De Bourmont
	-ر-
63	راينال Raynal
22	رجب باي التيطري
123	رجب باي قسنطينة
64-60-56-55-52	روزني Roset
	-ز-
49	زرق عينو باي قسنطينة
16	أبي زيان
	-س-
16	سالم التومي
17	سليم الأول
26	سليمان القانوني

48	سي فرحات باي قسنطينة
-س-	
57-56-55-52	شاو Shaw
66	الشريف بن الأحرش
-ص-	
119-103-102-101-65-64-51	صالح باي
120-	
26-23-19	صالح رايس
-ع-	
19	أبو العباس أحمد بن القاضي
89	عبد العزيز العباسي
27	عبد الكريم الققون
25	أبي عبد الله محمد (أمير تونس)
89-27	عثمان باي قسنطينة
25	ابن العطار (أحمد بن المبارك)
44	أبي علي الحسين بن عبد المؤمن (والي قرطبة)
48	علي شاوش داي
120	علي قاره يرغلي باي وهران
124	عمر آغا
120	عمر باشا
60-35	ابن عودة المزارى (الأغا إسماعيل)
-غ-	
24	غالبير Galibert
-ف-	
106-94	فاطمة الزهراء قشي
109-37	فايسات Vayssettes
68-65-63-59-52-51-50-29	فونتير دو بارادي Venture De Paradis

ق-	
18	أبو القاسم سعد الله
87	القديس يوحنا
ك-	
59-55-52-31	كاتارت
ل-	
56-55-52	L. De Tassy لوجي دو طاسي
م-	
67-66-63-50-49-48-25	محمد الصالح العنثري
124-123	محمد الصغير بوكابوس باي وهران
120-102-86-82-64-51	محمد الكبير
48	محمد بن فرحات باي قسنطينة
108	محمد بن يوسف الزياني
101-64	محمد عثمان باشا
119-118	محمد ماتيماني
101-99	محمد ﷺ
40	محي الدين المسراتي
88	مصطفى الوزناجي باي قسنطينة
40-23	مصطفى بوشلاغم باي الغرب
85	مصطفى بومزراق باي التيطري
101	مصطفى خليفة صالح باي
99	أبو موسى الأشعري
23	مولاي الحسن بن عبد الله بن محمد الثاني
123	مولاي سليمان سلطان المغرب
16	مولاي عبد الله (الأمير الزياني)
ن-	
64-57-41-34-26	ناصر الدين سعيدوني
45	الناصر لدين الله (ال خليفة الأموي بالأندلس)

- ه -	
123	أم هاني بنت رجب باي
25	هايدو Haydo
- و -	
61	وارني
61	الورثيلاني
-55-54-30-28-22-60-52-17 86-84	ويليام شالر
- ي -	
45	يوسف بن تاشفين
44	يوسف بن عبد المؤمن (ال خليفة الموحيدي)

ثانيا: فهرس الأماكن

الصفحة	الأماكن
	-ج-
76-75-74	أبواب الحديد
74	أحواض عين السلطان
78	الأربعاء
124-56-55-14	إسبانيا
121	الإستانة
-108-89-49-47-28-21	إسطنبول
127	
17	الأماكن المقدسة
31	أمريكا
45-44-15	الأندلس
74	أودية الحراش
123-68-66-61	الأوراس
63	أوريا الغربية
96-54-53-52-31-21	أوطان دار السلطان
74	أولاد سيدي عبيدي
62	أولاد سيدي يحي بوطالب
24	ايغرغر
	-ب-
74	بئر البقرات
127-121-123-93-47	الباب العالي
77-74	باب عزون
62	البابور
113-102-101-65	الباستيون
15-14	بجاية
22-17-16	البحر المتوسط

56	البرتغال
78-77	برج بوحطوان
74-73	برج بو عريزج
75	برج بوغني
75-74-73-24	برج حمزة
73	برج زمورة
95-75	برج سيلاو
75-74-73	برج مجانة
75	برج منايل
78	البرواقية
87	بريطانيا
17	بلاد الشام
123-61	بلزمة
16	البليدة
74	بني جعاد
74	بني خلقون
77	بني شقران
78	بني مصيرة
77	بوخرشفة
106-98-96-74	بوفاريك
88-87-74	البيبان
-س-	
74	تاشودة
62	تبسة
24-14	تقرب
-109-72-24-23-19-16	تلمسان
123	
23-21-16	تنس

123-79-56-25-15	تونس
-40-25-24-23-22-21-19	التيطري
-83-77-74-60-56-53-52	
126-108-85	
-ث-	
75	ثنية بني عائشة
-ج-	
75	جبال الأطلس
74	جبال عمال (بوزقزة)
77	جبل نوي
77	جديوية
66-24	جرجرة
62-16-15	جيجل
-ح-	
17	الحرمين الشريفين
68-14	الحضنة
15	حلق الوادي
77	حوش الغمري
74	حوش القايد
77	حوش باي الغرب
74	حوش باي قسنطينة
78	حوش واد سلامة
-خ-	
74	الخربة
74	خميس الخشنة
-د-	
113-109-108-103	دار الإمارة
-74-42-40-22-21-20-19	دار السلطان

-99-97-94-93-80-79-76	
-123-122-114-102-101	
127-126-124	
87	الدانمارك
16	دلس
112-70-33-28	الدول الأوربية
43-37-22	الدولة الحفصية
19	الدولة السعدية
26-18-17	الدولة العثمانية
44	دولة المرابطين
44-43	الدولة الموحدية
23	دولة بني عبد الواد
55	الدويلات الإيطالية
45-44	دويلات المغرب
	-ز-
68-14	الزباب (الزيبان)
77	زبوش مولاي إسماعيل
77	زمالة
62	زمورة
	-س-
26	سطح المنصورة
74-73-68-62	سطيف
62	سكيدة
75	سهول بني سليمان
75	سور الغزلان
77	السيق (المقطع)
	-ش-
15	شرشال

23	الشلف
-ص-	
122-118-86-69-68-22	الصحراء
62	الصومام
-ط-	
17	طبرقة
123	طرابلس
-ع-	
77	العفرون
73	العلمة
67	عناية
77	عين الدفلة
104-98-78-77-74	عين الربط (ساحة أول ماي)
78	عين العظم
73	عين ترك
106-96-74	عيون الشعر
-ف-	
111-109-59	فاس
77	فحص الجزائر الجنوبي
56	فرنسا
75	فطيسة
-ق-	
113	القالة
68	قائمة
44	قرطبة
62	القرقور
97	القرن الذهبي
19	قصور الجينية

15	قلعة بينون
98-78-74	قنطرة الحراش
120	قنطرة الشلف
72	القيروان
-ك-	
77	الكرمة
-م-	
83-77-23	مازونة
96-77-74-14-21	متيجة
77	محطة البغدادى
74	محطة بني منصور
74	محطة بني هارون
74	محطة سيدي مبارك السماتي
83-78-72-68-21-20-16	المدية
44	مراكش
78	مرتفعات صماتة
74	مرتفعات معالو
78	مرتفعات موزاية
77	مرجة سيدي عابد
74	مرحلة الأربعطاش
77-56-24-14	المرسى الكبير
124-23	مستغانم
77	مستنقعات المقطع
17	مصر
77	معبر الهبرة
-72-70-64-59-35-24-20	معسكر
-94-91-86-83-82-77-73	
124-96	

124-56-31-24-23-22	المغرب الأقصى
16-15-14	المغرب الأوسط
74	مقطع الرخام
120-77-16	مليانة
72	موريطانيا السطيفية
72	موريطانيا القيصرية
25	ميناء القل
68	ميناء عنابة
-ن-	
56	النمسا
24	نهر الرمل
22	نهر بوبراك
22	نهر مازافران
17	نهر ملوية
73	نهر هارون
72	نوميديا
-ه-	
69-62	الهضاب العليا
-و-	
74	واد أولاد محمد
74	واد الحمير
73	واد الذهب
74	واد الزيتون
74	واد السمار
78-77	واد الشلف
77	واد العلايق
77	واد الفضة
77	واد بوفاريك

ثالثا: فهرس القبائل والجماعات والهيئات

الصفحة	القبائل والجماعات والهيئات
	-أ-
38-37-34-26-24-22-21	الأتراك
85	الأربعاء (قبيلة)
56-21	الأنتلسيون
88	أولاد الحاج
88	أولاد القندوز
75	أولاد خلوف (قبيلة)
90	أولاد راشد (قبيلة)
62	أولاد سلام
88	أولاد عبد السلام
75	أولاد ماضي (قبيلة)
85	أولاد مختار الشراقة (قبيلة)
-89-88-87-86-78-76-75	أولاد مقران
90	
36	ابن الأبيض (أسرة)
36	ابن البجاوي (أسرة)
	-ب-
45	البربر
90	بن قانة (أسرة)
14	بني جلاب (إمارة)
75	بني عباس (قبائل)
77	بني مناصر (قبائل)
77	بني منان (قبائل)
75	بني منصور (قبيلة)
14	بني يزناسن (إمارة)
73	بوصلاح (قبيلة)

123	بوعكاز (أسرة)
90	بوكتون (قبيلة)
-ث-	
14	الثعالبية (إمارة)
-ج-	
14	جبل كوكو (إمارة)
15	الجينويين
-ح-	
62	الحرakte
73	حرشاوة (قبيلة)
31	الحضر
126-79-44	الحفصيون
75	حمزة (قبيلة)
116-90-62	الحناتشة
-د-	
123	الدواير (قبائل)
-ذ-	
14	الذواودة (إمارة)
-ر-	
77	ريغة (قبائل)
-ز-	
123-62	الزموول (قبائل)
73	الزواتنة (قبيلة)
-79-44-43-37-23-22-21	الزيانيون
126	
-س-	
62	السقنية
75	سيدي موسى (قبيلة)

-ش-	
62	شطابية (قبائل)
-ص-	
73	الصحراوية (قبيلة)
-ع-	
45	العياسيون
26	عبد المؤمن (أسرة)
73	العثمانية (قبيلة)
31	العرب
62	العمامرة (قبائل)
-غ-	
73	الغرازة الغربية (قبيلة)
-ف-	
45	الفاطميون
119	الفرنسيون
26	الفقون (أسرة)
14	فقيق (إمارة)
-ق-	
75	قرية دارية (قبيلة)
-ل-	
73	لعريب (قبيلة)
-م-	
44	المرابطون
126	المرينيون
75	مزينة (قبيلة)
75	منصورة (قبيلة)
126-79-44	الموحدون
66-62-61	النمامشة
-ه-	
73	هاشم (قبيلة)
-ي-	
56-21	اليهود

رابعاً: الوظائف والألقاب

الصفحة	الوظائف والألقاب
	-أ-
18-30-34-35-49-82-83-	الأغا (الأغاوات)
124	
36	أغا الدائرة
21-31-32-49-74-96-97-98-	أغا العرب
99-100-104-106-107-108-	
110-	
82	أغا المحلة
120	أغا النوية
33	أمناء
16-21-44-45-	أمير
20	أمير اللواء
82	أوضه باشي
	-ب-
37	الباش سايس
37-96-98-	الباش سيار
36-108-110-	الباش كاتب
21	باي البايات
101	البراح
82	بلوكباشي
30-32-110-	بيت المالجي
18-47-	البيلر باي
	-ج-
28-29-	الجندي
	-خ-
97-107-	الخدام

100-99-36-35-32-31-30- 113-110-102	الخرناجي
110-109-91-81-64-35	الخرندار
45-44	الخليفة
76-58-50-49-44-41-40-35 101-95-88-82-81-80-78- 115-	خليفة الباي
35	خليفة الكرسي
33-32-30	الخواجة (الخوارجات)
110	خواجة الباب
110-108-100-99-32-31-30	خواجة الخيل
-د-	
49-28-18	الداي (الدايات)
33	الدفتار دار (الكاتب الثاني)
-ر-	
37	رؤساء العشائر
33	رئيس الكتبة
33	الرقمجي (الكاتب الرابع)
-ز-	
107-97	الزرناجية
-س-	
28	السفراء
83	سقا باشي
44-32-29-28-26-24-23-15 123-108-97-90-87-46-45- 124-	السلطان
-ش-	
37	شاويش الكرسي (شاوش العرش)

110-108-107-83-49	الشواش
90-87-76-75	شيخ أولاد مقران
36-29	شيخ البلد
116	شيخ الحناشنة
116-91	شيخ العرب
90	شيخ فرجوة
90-89-85-81-37-36-34-26	الشيوخ
126-119-116-115-106-91-	
38	شيوخ الزوايا
	-ص-
49	صاحب الشرطة
110	الصبايحية
	-ط-
110	الطباخين
107-97	الطباخين
	-ع-
83	عسجي باشي (رئيس الطباخين)
29-28-26	العلماء
	-ف-
17	الفقهاء
	-ق-
36	قائد فرسان المخزن
115-32	قاض
49-36	قائد الدار
91	قائد الوطن
95	قائد سباو
116	قبجي باشي (مبعوث الدورة)
31-29	قناصل

90-89-85-82-54-36-35-28 126-115-106-91-	القياد
-ك-	
108-96-49	الكاتب (الكاتب)
32	كاتب ضبط
-م-	
54	الماريشال
49	المحتسب
49-37	مخازني
38	مرابط
32	مسجلون
33	المقاطعي (الكاتب الأول)
111	ملك
32	موتق
-ن-	
82	النخوع (شيوخ للقيائل)
36	نقيب الأشراف
-و-	
48-46-44-27	والي البلدة (ولاية)
97	وزراء الباب العالي
-104-103-102-100-93-72	وزراء الديوان
117-110-108-105	
31	وزير الحربية
113-101-65	وكيل الباستيون
110-109-104-103-98	وكيل الباي
110-32-30	وكيل الحرج
33	وكيل الحرج الصغير (الكاتب الثالث)

خامساً: قائمة المصادر والمراجع

- 1- من القرآن الكريم برواية حفص.
- 2- صحيح مسلم بشرح النووي، مج7، ج14، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981م.

الوثائق غير المنشورة بأرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.

1. المجموعة 1641، الرسالة رقم: 34-63-68.
2. المجموعة 3205، الملف الثالث، الرسالة رقم: 12-13.
3. المجموعة 3206، الملف الأول، الرسالة رقم: 7.

المصادر والمراجع باللغة العربية

1-المصادر:

1. أحمد (باي) وحمدان خوجة و بوضرية: مذكرات، تقديم وتحقيق: محمد العربي الزبيرى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973.
2. ابن حيان: المقتبس في أخبار بلاد الأندلس، تج: بينرو شمنطار، ج5، مدريد، المعهد الإسباني العربي للثقافة، الرباط، كلية الآداب، 1979م.
3. ابن العطار (أحمد بن المبارك): تاريخ قسنطينة، تحقيق رابح بونار، دت، دم.
4. ابن عودة المزاري (الأغا إسماعيل): طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا، وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، تحقيق: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
5. ابن ميمون الجزائري (محمد): التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
6. خوجة (حمدان بن عثمان): المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيرى، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

7. الزهار (أحمد الشريف): نقيب أشرف الجزائر، مذكرات (1246/1168هـ)، (1754-1830م)، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت.
8. الزباني (محمد بن يوسف): دليل الخيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.
9. شالر (وليام): مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، 1816-1824، ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
10. العنقري (محمد الصالح): تاريخ قسنطينة، تقديم يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.
11. لفقون (عبد الكريم): منشور الهدايا في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م.
12. قون مالتسان (هاينرش): ثلاثة سنوات في شمال غربي إفريقيا، ت: أبو العديد دودو، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
13. كاتكارت (جيمس ليندر): مذكرات أسير الداى كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
14. الورتلانسي (الحسين بن محمد): نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار - الرحلة لورتلانسية، تحقيق: محمد بن أبي شبيب، ط2، دار الكتاب العربي، لبنان، 1974.
15. الوزان (الحسن بن محمد الفاسي): وصف إفريقيا، ج1، ت: محمد حجي، محمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.
- 2-المراجع:
16. ألتز (عزيز ساح): الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، 1989.
17. بروشفيك (روبار): تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ج2، ترجمة حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988.

18. برينان (أندري) و نوشي (أندري) ولاكوست (أيف): الجزائر بين الماضي والحاضر، ت: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
19. ابن عبد الكريم (محمد): حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1982.
20. ابن علي شغيب (محمد المهدي): أم الحواضر في الماضي والحاضر-تاريخ قسنطينة- مطبعة البعث، قسنطينة، 1980.
21. يوحوش (عمار): التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
22. بوعزيز (يحي): الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999.
23. للدوري (عبد العزيز): مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط4، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982.
24. الزبيري (محمد العربي): التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، نت.
25. سينسر (وليام): الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب عبد القادر زيادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
26. سعد الله (أبو قاسم): تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
27. سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبلي (المهدي): الجزائر في التاريخ-العهد العثماني، ج4، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
28. سعيدوني (ناصر الدين): النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
29. سعيدوني (ناصر الدين): دراسات تاريخية في الملكية والوقف والحياة-الفترة الحديثة-، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

30. سعيدوني (ناصر الدين): ورقات جزائرية - دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
31. السوري (صلاح حسن): الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني، -مشاكل الضغط والتوتر-، ج1، مؤتمر الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1986.
32. الشريف (محمد الهادي): تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ت: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط2، سراس للنشر، تونس، 1985.
33. عباد (صالح): الجزائر خلال العهد التركي 1514-1830، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
34. علي حسن (حسن): الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس - عصر المرابطين والموحدين - ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980.
35. عميرايوي (احميدة): الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني - مذكرات تيدنا أتمودجا-، دار الهدى، الجزائر، 2003.
36. المدني (أحمد توفيق): حرب الثلاثين سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت.
37. المدني (أحمد توفيق): محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
38. الميلي (مبارك بن محمد): تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.
39. نصر الله (سعدون عباس): دولة المرابطين في المغرب والأندلس عهد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، ط1، دار النهضة العربية، 1985.
40. يحيى (جلال): المغرب الكبير - العصور الحديثة وهجوم الاستعمار-، ج3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

3- الرسائل الجامعية:

41. جلول (المكي): مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من (631-1263هـ). (1847/1234م) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993.
42. حماش (خليفة): العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988.
43. درياس (خضر): المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، شهادة دكتوراه، الحلقة الثالثة، جامعة الجزائر، 1990.
44. سيساوي (أحمد): النظام الإداري بإيالك الشرق 1791-1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1987-1988.
45. سيساوي (أحمد): فريدة مؤنسة في حال دخول الترك قسنطينة المشهور بتاريخ إيالات قسنطينة، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1980-1981.
46. عطاس (عائشة): العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1985.
47. فركوس (صالح): إيالك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير، 1779-1796م، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة قسنطينة، 1979.
48. القشاعي (فلة): النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، 1771-1837م رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1990.
49. قشي (فاطمة الزهراء): قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1998.
50. معاشي (جميلة): الأسر المحلية الحاكمة في إيالك الشرق الجزائري من القرن 10 هـ إلى القرن 13 هـ (16-19م) دراسة اجتماعية سياسية، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1990-1991.
51. الواليش (فتيحة): الحياة الحضريّة لإيالك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993-1994.

4-المقالات:

52. بلحميسي (مولاي): "الثورة على الأتراك بالجزائر - شواهد مستقاة من وثائق إسبانية لم تنشر -" مجلة الثقافة، العدد 48، الجزائر، 1978، ص 35-51.
53. بلحميسي (مولاي): "مدينة المدية عبر العصور"، مجلة الأصالة، العدد 2، الجزائر، 1971، ص 135-143.
54. بوعزيز (يحي): "الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19م"، مجلة الثقافة، العدد 80، الجزائر، 1984، ص 159-186.
55. التميمي (عبد الجليل): "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول، سنة 1519"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، تونس، 1976، ص 116-120.
56. التميمي (عبد المالك خلف): "ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 29-30، تونس، 1983، ص 109-124.
57. حماش (خليفة): "أهمية المصطلحات التركبية في دراسة التاريخ والحضارة الإسلامية"، تحية وتقدير للأستاذ خليل الساحلي أوغلو، ج 1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، بزغوان، أكتوبر - نوفمبر 1997، ص 141-167.
58. الصمصافي (أحمد المرسي): "الدولة العثمانية والولايات العربية"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 29/30، تونس، 1983، ص 323-343.

المصادر والمراجع باللغة الفرنسية.

1-المراجع والمصادر:

59. Boyer (Pierre): P'évolution de l'Algérie médiane (Ancien département d'Alger) de 1830, à, Libraire d'Amérique et d'orient, Paris, 1960
60. Esterhazy (Walsin): Domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris, Gesselin, 1840.
61. Merouche (Lemnour): Recherche sur l'Algérie à l'époque Ottomane Monnaies, prix et revenue 1520-1830, Edition Bouchene, Paris, 2002.

- 62.Nouschi (A): Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, Paris, 1961.
- 63.Paradis (Venture De): Alger au 18^{eme} siècle, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1898. .
- 64.Vayssettes (Eugène), Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837, présentation de Ouarda Siari-Tengour, Editions Bouchene, Paris, 2002.

2-المقالات:

- 65.Federmann (Henri) et Aucapitaine (H) :« Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri », R.A. , N°=9.1865(pp280-302). N°=11.1867(pp289-301)
- 66.Féraud (Charles Louis).” Histoire des villes de Constantine Bordj Bouareredj”,in R.A.S.C, Constantine, 1871.pp231.
- 67.Filali (Kamel) :” Le don épine dorsale du système Ottoman, Le cas de l'Algérie”,in Annals du laboratoire d'études et de recherches Maghreb-Méditerranée, Vol5, Constantine, 2002.pp5-23.
- 68.Haedo (Diego De) :” Topographie et histoire générale d'Alger”, traduit par : M.M Monnereau et A. Berbrugger, R.A., 1871.pp458-473.
- 69.Haédo (Fray diégo de) : « Histoire des Rois d'Alger » traduit par H.D De Grammont,in R.A., N°24, Année 1880.pp116-132.

القواميس:

70. ديران كلکیان: قاموس ترکی فرنسی، مطبعة مهران، باب العالی، استنبول، 1329هـ/1911م.

سادسا: فهرس الموضوعات

2.....المقدمة

الفصل الأول: التنظيم الإداري للجزائر خلال العهد العثماني

- أولا: تأسيس إيالة الجزائر وظهور البايلاكات الثلاثة..... 14
- 1-دار السلطان..... 21
- 2-بايلك التيطري..... 21
- 3-بايلك الغرب..... 22
- 4-بايلك الشرق..... 24
- ثانيا: الإدارة المركزية والمحلية..... 27
- 1-الإدارة المركزية..... 28
- 2-الإدارة المحلية..... 34

الفصل الثاني: الدنوش ومكوناته

- أولا: تعريف الدنوش..... 40
- ثانيا: أصل ممارسة الدنوش..... 43
- ثالثا: مكوناته..... 50
- 1-الأموال النقدية (الكمية والعملات)..... 50
- 2-الأموال العينية (المنتجات والأسعار)..... 58

الفصل الثالث: الطريق السلطاني ومحلة الدنوش

- أولا: الطريق السلطاني: خط سير البايات..... 72
- ثانيا: جمع الضرائب ومحلة الدنوش..... 78

الفصل الرابع: مراسيم ورمزية تقديم الدنوش وتوزيع الهدايا

- أولا: مراسيم الاستقبال والإقامة..... 93
- ثانيا: توزيع الهبات والهدايا..... 105
- ثالثا: قفطان التعيين: ولاء وولاية..... 113

- 126.....الخاتمة
- 128.....الملاحق
- الفهارس
- 137.....أولا: فهرس الأعلام
- 142.....ثانيا: فهرس الأماكن
- 150.....ثالثا: فهرس القبائل والجماعات والهيئات
- 153.....رابعا: فهرس الألقاب والوظائف
- 157.....خامسا: قائمة المصادر والمراجع
- 164.....سادسا: فهرس الموضوعات

عبد القادر للعلوم الإسلامية